الحمل على المعنى
مكانته بين علل النحاة
ودوره في تأويل العدول التركيبي للقرآن الكريم
دراسة تحليلية موزانة في آراء الخليل من كتاب سيبويه

د٠ إيهاب محمد أبو ستة(*)

مقدمة :

أولا- أهمية البحث.

تتضح أهمية النظر في التأويل النحوي الدلالي لآي القرآن الكريم عند الخليل فيما يأتي:

١-الوقوف على مفهوم علة (الحمل على المعنى)، وعلاقته بمفاهيم العدول التركيبي، والتحول الأسلوبي.

٢-الوقوف على مكانة علة الحمل على المعنى بين علل النحاة.

٣-تحليل مقولاتٍ في التأويل النحوي الدلالي لعقلٍ عزَّ أنْ تُنجب العربيةُ مثلَه عَبْرَ تاريخها (أعني: الخليل بن أحمد الفراهيدي) وما يَصحَبُ ذلك مِن الوقوف على وجوه تفرُّد هذا العقل وسبْقه دِقةً، ورهافةً، وقدرةً على التوجيه النحوي المتسق إلى حدٍّ بعيد مع نظرية النحو، وقدرة فريدة على سبْرِ غوْر المعنى الخفي، وما تبِع تلك المقولاتِ مِن أثرٍ لها سَرَى في تضاعيف كُتب التفسيرِ اللغويّ وإعراب القرآن الكريم(١).

٤-الوقوف على وَجْهٍ مِن وجوه الإعجاز القرآني الكامنِ تحت نَظْمِه، مِن معانٍ هي رهْنُ طرائق التعليق النحويّ، وقد تكون هذه المعاني مِن الخفاء بمكانٍ؛ فلا

(*) مدرس النحو والصرف والعروض قسم اللغة العربية – كلية البنات – جامعة عين شمس
كلية الآداب والعلوم الاجتماعية – جامعة السلطان قابوس .

تستبين إلا بتحرٍّ غائرٍ جدًّا، لطيفٍ جدًّا وراء ما تسنح به طرائقُ التعليق، ولا يكشف عن ذلك إلا التأويلُ النحويُّ الدلالي لرجُلٍ كالخليل[٢].

٥- الموازنة بين تأويل الخليل لآيات من القرآن الكريم بالحمل على المعنى، وتأويلات خالفيه من النحاة؛ بغيةَ إظهار مباينة تأويله لما سواه من تأويلاتٍ تظهر للوهلة الأولى مُضاهِئَةً له، بل قد يقدمها الدارسون على تأويله؛ فإذا هم يستبدلون الذي هو أدنى بالذي هو خير.

لا يعرف الدرس اللغوي العربي عبقريًا سبَّاقًا كالخليل؛ فقد سَبَقَ إلى استنباط العروض، والإحاطة بأصول اللفظ العربي، وتحويل نقْطِ الإعراب إلى شكله المعهود اليوم[٣]، ثم أراد السبْق إلى تيسير الحساب، فعاجلتْه المنيَّةُ. ولمَّا سبقه عيسى بنُ عمرَ للتصنيف في النحو بالجامع والإكمال[٤]؛ أَنِفَ أنْ يُصنِّفَ فيه؛ فألقاه إلى سيبويه[٥]. فالخليل ((هو سيد قومه وكاشف قناع القياس في علمه))[٦]، و((كان الغاية في تصحيح القياس واستخراج مسائل النحو وتعليله))[٧]، وقد ((انعقد الإجماع على أنه لم يكن أحد أعلم بالنحو من الخليل))[٨].

لأجل ذلك كله، ولأجل النظر فيما ترك الخليلُ مِن درْسٍ لغويٍّ تخطت به، وفيه، ومعه، أُمةُ العرب أكثرَ أممِ الأرض بقرونٍ طوالٍ[٩]= كان هذا البحثُ بأهدافِه وأسئلتِه التي حاول الإجابةَ عنها، ومنهجِه الآتي بيانُه، ومباحثِه التي دارتْ حول الحمل على المعنى لآي القرآن عند الخليل.

ثانيًا– أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى:

١-تحديد مفهوم الحمل على المعنى، وعلاقته بمفاهيم العدول التركيبي، والتحول الأسلوبي.

٢-تبيُّن مظاهر الحمل على المعنى في آيات القرآن الكريم عند الخليل.

٣-موازنة مقولات الخليل بالحمل على المعنى في القرآن الكريم بغيرها من مقولات النحاة.

٤-تبيُّن أثر الحمل على المعنى في التأويل الدلالي للقرآن الكريم عند الخليل.

ثالثًا– أسئلة البحث:

يحاول هذا البحث الإجابة عن الأسئلة التالية:

١-ما هو الحمل على المعنى؟ وما موقعه بين العلل النحوية؟

٢-كيف يتأثر المعنى القرآني بتعدد التأويل النحوي للتركيب؟

٣-كيف أثرت مقولات الخليل في التأويل النحوي الدلالي للقرآن الكريم في خالفيه من النحاة، ومعربي القرآن الكريم، وأصحاب معاني القرآن، والمفسرين؟

٤-كيف أوَّل الخليل العدول التركيبي في القرآن الكريم بالحمل على المعنى؟ وما منهجه في هذا التأويل؟ وكيف تحقق له ذلك المنهج؟

رابعا– منهج البحث:

يقوم هذا البحث على **تحليل** توجيهات الخليل للتراكيب القرآنية بالحمل على المعنى؛ بغيةَ التعرُّف هذه العلة (الحمل على المعنى) وموقعها بين العلل النحوية، وبيان أثرها في دلالة التركيب القرآني، **وموازنة** تأويل الخليل متكئًا على هذه العلة بتأويلات غيره من النحاة، والتعرف على دور الخليل في تأسيس علم (إعراب القرآن الكريم). ذلك العلم الذي نشأ في أحضان النحو؛ ليكوِّنَ الشطرَ الثانيَ من شطرَيْ علم (معاني القرآن) في طوره الأول[١٠]، وفي بنيته المركَّبة من (الغريب) و(الإعراب)[١١].

<u>اعتمد رصد أنماط الحمل على المعنى عند الخليل على كتاب سيبويه</u>[١٢] الذي بلغت عدة نقوله عن الخليل خمسمائة واثنين وعشرين نقلًا، حسب إحصاء

الأستاذ علي النجدي ناصف؛ **فالكتاب هو المستوعِب الرئيس لآراء الخليل عامة، وتلك التي عرَض فيها بالحمل على المعنى لآي من القرآن الكريم خاصة**، مستشهدًا على ما يقول بكلام العرب شعره ونثره[١٣]. يدل على ذلك بوضوح قول سيبويه لعلي بن نصر الجهضمي حين أراد أن يؤلف الكتاب: ((تعال نحيي علم الخليل))[١٤] فالكتاب هو إحياء لعلم الخليل وسجل لآرائه النحوية. وقول أحد الباحثين: ((إن الخليل قد طبع الكتاب بطابعه العام، وهو طابع القياس والتعليل))[١٥].

وجدير بالملاحظة أن الخليل يظهر في كتاب سيبويه قَيَّاسًا، منطيقًا، معلِّلًا لظواهر النحو، موجِّهًا لتراكيب الكلام التي استشكلها سيبويه فسأله عنها. ويبدو أن هذا المظهر – وهو ما أثَّر فيما بعد على النحاة– أخفى جانبًا قيِّمًا من جوانب شخصية الخليل (أعنى الخليلَ الراوية). حيث تتفق ترجمات الخليل على خروجِه لبوادي نجْدٍ والحجاز وتِهامة، وتردُّده على سوق المِربَدِ مُلتقَى الأعراب والشعراء، ونقْلِه عن الأعراب كأبي مهدية، وأبي مالك، وأبي الدقيش، وغيرهم؛ حتى قيل إنه يحفظ نصف اللغة[١٦]، وقارئ كتاب سيبويه قلما يرى الخليلَ الراوية ، وهو جانب من شخصية الخليل وعقليته، كان قَمِنًا أن يكشف عن منهجه في الدرس النحوي، وربما كان من أسباب ذلك:

١-أن مواضع النقل الصريحة عن الخليل؛ حيث ينص سيبويه على سؤاله عن قضية ما والجواب للخليل – هذه المواضع يكثر فيها اختلاط كلام سيبويه بكلام الخليل؛ ومِن ثَم فإنَّ المرويَّ عن الخليل مِن اللغة والشواهد وكلام العرب لا يظهر جليًّا للقارئ.

٢-أن سيبويه كان حريصًا على سؤال الخليل عما أشْكَل عليه مِن التراكيب. ومرتكز التوجيه والتخريج هو القياس، والتعليل، والتأويل، فلا تكثر فيه الرواية إلا حال الاستدلال بالسماع.

٣-أن مرويات الخليل من كلام العرب مودعة في العين – على ما دار حوله من كلام في صحة نسبته للخليل– لذا يبدو أن الخليل أحجم فيما أجاب به سيبويه عن الإكثار من تلك المرويات لئلا يكرر كلامه.

أعقب هذا الرصدَ لتأويلات الخليل بالحمل على المعنى في القرآن الكريم من كتاب سيبويه – **أعقبه تحليلٌ** يحاول النفاذ إلى **ما وراء عبارة الخليل** شديدة الكثافة قليلة الألفاظ، عصية العطاء إلا بعد جهد جهيد. ثم اعتمد هذا البحثُ من بعدِ كتاب سيبويه كُتبَ التفسير اللغوي، وتراثَ معاني القرآن وإعرابه مصدرًا لموازنةٍ تجمع بين تأويل الخليل وتأويلات مَن جاء بعده.

ولم يلتفت هذا البحث إلى موقف سيبويه من آراء شيخه، حيث درسها د. أحمد عبد الدايم في بحثه: (نحو الخليل من كتاب سيبويه)، ولا التفت إلى (العين)؛ حيث إن الباحث درس المعالجة المعجمية للمفردة القرآنية فيه من قبل، كما أن د.هادي نهر قد درس الآراء النحوية للخليل في العين في كتابه: (نحو الخليل من خلال معجمه)[١٧]. أما ما اختلف حول نسبته للخليل من مصنفات؛ فالباحث أميل إلى نفي نسبتها للخليل لأسباب لا تُفصَّل هنا[١٨].

بناء على ما تقدم؛ **اعتمد البحث المنهج التحليلي المقارن** الجامع بين توجيهات الخليل وتوجيهات غيره من النحويين والمفسرين ومعربي القرآن الكريم. فكانت غاية التحليلِ الوقوف على التأويل بالحمل على المعنى عند الخليل، وأثره في المعنى، وكانت غاية المقارنات الكشفَ عما كان لهذا التأويل من مَزية على توجيهات مَن جاء بعده.

أما **منهج العرض** فاعتمد **ذكر عنوان المبحث**، ثم **عرض المسألة بنص سيبويه** كما نقله عن الخليل، **والتعرض لبيان تأويل الخليل، وتحليل عبارته** تحليلًا يروم النفاذَ لمراده الذي يدِقُّ في أغلب كلامه، ثم **بيان معنى الآية المتحصل من تأويل الخليل، وموازنة تأويل الخليل بتأويل خالفيه** من النحاة، **والترجيح** بين رأيه ورأيهم ترجيحًا يراعي أصول النحو، ويراعي اختيار أنسب المعاني لأسلوب القرآن الكريم.

خامسًا– الدراسات السابقة:

أ- في الدرس النحوي القديم:

الحمل على المعنى من أقدم أدوات التأويل في كلام العرب[١٩]؛ لكن يلفت النظرَ نصٌّ عمد فيه أعرابي إلى التأويل بالحمل على المعنى، رَوَى ((الأصمعيُّ

عن **أبي عمرو** قال: سمعت رجلاً من اليمن يقول: "فلان لغوب **جاءته كتابي فاحتقرها**". فقلتُ له: أتقول جاءته كتابي؟! قال: نعم، **أليس بصحيفة**))[٢٠]. وعلى هذا النص ملاحظات:

١-تمكن العربي بحدسه (Intuiton)[٢١]من إنتاج تركيب عدل عن قواعد المطابقة النوعية.

٢-اتسم التركيب بطرافة لغوية، وإلَّا لما سأل عنه أبو عمرو بن العلاء.

٣-أدركت العرب ما نُسب إليها من علل، وبينت به حكمتها، وهو ما أكَّده ابن جني كثيرًا.

٤-الحمل على المعنى مفهوم قديم طبقه العرب قبل النظر النحوي، وقبل صوغ مصطلحه.

٥-نبه هذا البدويُّ أبا عمرو لعلة الحمل على المعنى المقارِبة بين القاعدة والنص[٢٢]؛ فقبل أبو عمرو اعتلاله ولم يطعن عليه[٢٣]؛ مما يعني بحثَ أبي عمرو الحملَ على المعنى وغيرَه من الاعتلالات[٢٤]. ولعلها كانت محاولاتٍ مبكرةً تقارب بين القاعدة والنص، أعانه عليها سَعةُ علمه بكلام العرب؛ لذا قل طعنه عليهم. مخالفًا بذلك معاصرَيه ابن أبي إسحاق وعيسى بن عمر في طعنهم على العرب الفصحاء.

٦-كان مع أبي عمرو، في الطبقة الرابعة، **عبد الله بن أبي إسحاق وعيسى بن عمر**، وكانا أشدَّ طردًا للقياس الاستقرائي الاستعمالي؛ فيطعنان على العرب فيما خالف قياسَهما[٢٥]؛ مِن ثَم رفَضا اعتلالاتٍ قَبِلها أبو عمرو؛ وهو ما ينبئ بنهْجٍ رافضٍ للمقاربة بين القاعدة والنص، ومِن ثَم للحمل على المعنى[٢٦]. فقد نزعا إلى تسمية مخالفِ قواعدهم (لغاتٍ)[٢٧]، وهو نهْج لا يكشف عن سليقة العربي ولا عن مُنَّتِه وحدْسِه، بل يُهدر شطرًا كبيرًا من البحث الكاشف عن قوة النحو العربي وتماسُكه، بوجود نظام نحوي فرعي يتكامل مع النظام النحوي الأصلي، ويختص بمعالجة ما عدل من نصوص اللغة عن قواعد النظام الأصلي.

ثم جاء **الخليل** من تلاميذ أبي عمرو؛ فكان ((الغاية في تصحيح القياس واستخراج مسائل النحو وتعليله))[٢٨]، وكان جُلُّ ما أورده سيبويه في الحمل على المعنى عبر كتابه مرويًا عنه. نعم، لم يجمعْه بابٌ واحدٌ؛ فقد انتثر في مواضعَ عِدةٍ منها ما حَمَل مصطلح (الحمل على المعنى) صريحًا، ومنها ما أوْمَأ إليه، مع مفهومٍ واضح له[٢٩]. وهذا البحث يدور حول جهود الخليل في حمل آي القرآن على المعنى. ثم انتثر تأويلُ النصوص بالحمل على المعنى في مصنفات من جاء بعد سيبويه؛ فعرض له: أبو عبيدة[٣٠]، والفراء[٣١]، وابن قتيبة[٣٢]، والزجاج[٣٣]، غيرَ طالبين لأثره الدلالي، بل عرضوا لبيان اتساق نص القرآن الكريم مع سَننِ كلام العرب، والاستدلال على ذلك بشواهد يضح فيها الحمل على المعنى.

ولعل **ابنَ جني** أوَّلُ مَن عقَد بابًا لظواهر العدول، سماه (باب في شجاعة العربية)[٣٤]، وظواهرها: الحذف، والزيادة، والتقديم والتأخير، **والحمل على المعنى**، والتحريف. **ولعله أوَّل جامعٍ لتلك الظواهر في باب واحد؛ وعليه يكون أوَّلَ مَن جَمع أمثلةَ (الحمل على المعنى)[٣٥]، وفصَّل مظاهرَه وأنماطَه، وهي عنده: العدول عن المطابقة النوعية بتأنيث المذكر، وتذكير المؤنث، والعدول عن المطابقة العددية بتصور معنى الواحد في الجماعة والجماعة في الواحد، والعطف على المعنى، والتضمين**. ودليل أوليته في ذلك كلامه هو حين نظر في ((استعمال الحروف بعضها مكان بعض))[٣٦] وبين أنه غير مطرد، بل هو رهن السياق، ثم قال: (("قد **قتل** الله زيادًا **عني**" لمَّا كان معنى (قد قتله): قد صرفه؛ عدَّاه بـ(عن). **ووجدت في اللغة من هذا الفنِّ [يريد الحمل على المعنى] شيئًا كثيرًا لا يكاد يحاط به، ولعله لو جمع أكثره، لا جميعه؛ لجاء كتابًا ضخمًا**))[٣٧]. فهذا شاهد على أن ابن جني لا يعرف كتابًا قبله، جمع ظواهر الحمل على المعنى وأمثلته، وبين أثرها في التعلق النحوي والمعنى الدلالي.

استفاض من بعد ابن جني الكلام في الحمل على المعنى عند النحاة والبلاغيين والمفسرين؛ لرأب صدع ما بين القاعدة والنص، وتأويل صور العدول التركيبي، والتحول الأسلوبي. تكفي هنا الإشارة العجلى لبعض بحثهم المستطيل،

فمنه قول عبد القاهر الجرجاني: ((وليس الحملُ على المعنى، وتنزيلُ الشيء منزلةَ غيره بعزيزٍ في كلامهم))[٣٨]. وقول ابن الأثير: ((والحملُ على المعنى واسع في هذه اللغة، واعلم أن العرب إذا حملتْ على المعنى، لم تكدْ تراجع اللفظَ، ...، واعلم أن العرب تعتبر تارة اللفظ، وتارة المعنى، يقولون: (ثلاثة شخوص)، فيثبتون التاء وإن عنوا مؤنثًا، ...، ويقولون: (ثلاث شخوص) إن عنوا مؤنثًا،...))[٣٩]، وقول الزركشي: ((واعتبار اللفظ أكثر من اعتبار المعنى))[٤٠] ، وهو ما يعني أنهم يعتبرون المعنى أيضًا. وقال ابن مالك: ((ويعتبر المعنى بعد اعتبار اللفظ كثيرًا، وقد يعتبر اللفظ بعد ذلك))[٤١].

ب- في الدرس النحوي المعاصر:

أولًا – من الرسائل:

– الحمل على المعنى وأثره الدلالي في القرآن الكريم دراسة لغوية ونحوية، حسن عثمان محمود عثمان:

رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة اليرموك، الأردن، ٢٠٠٣م. تقع هذه الأطروحة في ثلاثة فصول، قدَّم لها الباحث بمقدمة وتمهيد. دار الفصل الأول حول اعتلالات النحويين ومن بينها علة الحمل على المعنى، ثم تناول التضمينَ ومواطنَه وأغراضَه واختلافَ النحويين حوله، وتناول الفصلُ الثاني أثرَ السياق في الحمل على المعنى، واهتمامَ العلماء المتقدمين به، ووقف عند تأثير المستوى الصوتي والمستوى الصرفي والمستوى الدلالي في الألفاظ المحمولة على المعنى، وفي الفصل الثالث تناول مجالات التركيب الوظيفي في الحمل على المعنى، وتطرَّق لكتب التفسير، وختمه بدراسة في الحمل على المعنى في بعض القراءات القرآنية، وانتهى البحث إلى أن الحمل على المعنى يشمل أسلوب الالتفات في البلاغة [كذا]؛ ((لذلك فإن الحمل على المعنى أسلوب بلاغي ممتع يشدُّ السامعَ ويسترعي انتباهه)) ولم يقف البحث طويلًا عند هذه الأطروحة؛ للخلاف المنهجي معها، الخلاف معها فيما انتهت إليه.

ثانيًا– من الكتب:

١- الحمل على المعنى في العربية[٤٢]:

عرضت هذه الدراسة للحمل على المعنى في مظاهره والشواهد المتنوعة لكل نمط؛ وقسمها د. العنبكي على خمسة فصول، تناول في الأول منها الأنماط التعبيرية عن مصطلح (الحمل على المعنى) في التراث النحوي، والقواعد الحاكمة لهذه الظاهرة، وفرق ما بين الحمل على المعنى، والحمْل على الموضع، والحمْل على المحل، وفي الفصل الثاني عرض للحمل على اللفظ، والحمل على المعنى، فتناول قواعدَ الحمْلَين، وبيَّن الأدوات والأسماء التي يجوز فيها الحمل على اللفظ، والحمل على المعنى، ثم توالت الفصول تترى في مظاهر الحمل على المعنى؛ حيث عرض الفصل الثالث للحمل على المعنى في النوع، والفصل الرابع للحمل على المعنى في العدد، وعرض الفصل الخامس للمظاهر الأخرى للحمل على المعنى كالتضمين، والعطف على المعنى. وهذه الدراسة المعمَّقة الموسعة – على فائدتها – لا تقف عند الحمل على المعنى في بداياته، قبل سيبويه، ولا تخص دراسة الظاهرة في القرآن الكريم، وإنما تنطلق من مقولات ابن جني في الخصائص، وتدرس الظاهرة في نصوص العربية بوجه عام، هذا مع توسع غير مبرر في دراسة تعبيرات متقاربة جدًّا لمصطلح (الحمل على المعنى)، وكذلك عدم تحديد مكانة علة الحمل على المعنى بين علل القياس الشكلي عند النحاة، وعدم توصيفها التوصيف الدقيق. على أن البحث أفاد من هذه الدراسة؛ لعمق بحثها في ظواهر الحمل على المعنى، وتفصيل أنماطها.

٢- التأويل النحوي في القرآن الكريم[٤٣]:

وهو عمل رصين ضخم في مداخل، وأربعة أبواب، خصص أولها لحركة التأويل النحوي من قبل سيبويه إلى أبي حيان. ثم عرض لمظاهر التأويل النحوي في بقية الأبواب، فخصص الثاني للحذف، والثالث لتأويل ما لا تظهر على آخره الحركات، والرابع لمظاهر التأويل النحوي الأخرى، وجاء الفصل الأول منه بعنوان: (الحمل على المعنى)، وجعله في خمس مسائل هي: (الحمل على التوهم)، و(الحمل على الموضع)، و(التضمين)، و(العوامل المعنوية)، و(الحمل

على الحكاية). وواضح أن هذه الدراسة وسَّعت مفهوم الحمل على المعنى؛ فدخل فيه من الظواهر ما ليس منه، من ذلك التوسع الواضح في مفهوم (التوهُّم) الذي كاد الأقدمون يحصرونه في (العطف على التوهم)، فأخرجه د. الحموز إلى تسع عشرة ظاهرة منها (العطف على التوهم) الذي بلغت مسائله ست عشرة مسألة(٤٤) حتى دخلت بعض الظواهر الصوتية التي لا تدخل بحال من الأحوال في الحمل على المعنى. فما الحمل على المعنى في توهُّم ثبوت حرف محذوف في قراءة ابن عباسﷺ: ﴿يحلَّون فيها من **أَسْوِرَ**﴾ بتوهم التاء المربوطة (أَسْوِرَة)؟ وما الحمل على المعنى في توهم ما ليس بآخر الكلمة آخرَها كالراء في قراءة أبي عبد الرحمن السلمي: ﴿ألم تَرْ﴾؟ وغير ذلك مما لو صح أنه من التوهم بمفهومه الموسع؛ فلا يصح أنه من الحمل على المعنى، بل هو من فرْق ما بينهما. نعم، يتقاطع الحمل على المعنى والتوهم في العطف على التوهم الذي هو في القرآن الكريم العطف على المعنى، لكن هناك أنماطًا من التوهم تمنع إدراجَ التوهم كله في الحمل على المعنى، كما أن هناك ما يمنع إدراج الحمل على الموضع (وهو صنيع د. الحموز) في الحمل على المعنى. فالموضع قِسم من أربعة أقسم للإعراب: الظاهر (بالحركات أو الحروف أو الحذف)، والمقدر (للتعذر أو الثقل أو اشتغال المحل)، والمحلي (للمبني والمحكي والجمل وأشباهها)، والموضع (وسيأتي بيانه)، وهو يتبين حال العطف عليه خاصة، نحو: ليس زيد **بقائمٍ** ولا **قاعدًا**. وفيه شروط منها: أصالة المعطوف عليه في موضعه، وأن يكون له لفظ وموضع، ووجود محرز الموضع، أي العامل فيه، فأي حمل على المعنى في هذا العطف؟ وكان نحو ذلك توسع الدراسة أيضًا في إدخال العوامل المعنوية والحمل على الحكاية في علة (الحمل على المعنى).

٣- ظاهرة التأويل في إعراب القرآن الكريم دراسة تحليلية لموقف النحاة من القراءات القرآنية المتواترة التي تتعارض مع القواعد النحوية(٤٥):

استهدفت هذه الدراسة الكشف عن ((موقف النحاة من النصوص التي لا تتفق مع قواعدهم النحوية للتخلص من هذا التخالف بين النص والقاعدة))(٤٦). قسم الباحث الدراسة إلى خمسين مبحثا؛ حيث أورد كل آية في مبحث، فيذكر

عنوان المبحث، والآية، ويعرض لموضع التأويل فيها، مرجحا بين تأويلات النحاة معتمدا سبعية القراءة أساسا لترجيح القاعدة وقبولها أو عكس ذلك، منحازا للقراءات، معرضا عن أقيسة النحاة، وافتراضاتهم. وهذ الكتاب على كثرة مباحثه، وتقاطعه مع موضوع هذا البحث (التأويل النحوي لآي القرآن الكريم) إلا أنه لم يعرض لآية واحدة مما تأوله الخليل، وورد في ثنايا هذا البحث.

٤-الحمل على اللفظ والمعنى في القرآن الكريم في ضوء القياس على المشهور والنادر(٤٧):

تناول الباحث في هذا الكتاب أثر الحمل في مطل الحركات وتشاكلها، والحمل في حروف المعاني، حيث تتبادل بعض حروف المعاني، وبَحَثَ تماثلَ الأصوات وتقاربها وتجانسها، وانتقل من بعد للحمل على الجوار في الحركات والأبنية والإعراب، ودَرَسَ الحملَ في العددِ والنوعِ، والحملَ على اللفظ والمعنى في الأبنية، والإعراب، ووقف عند اختلاف وجوه الإعراب في المعنى، وهذه الدراسة مع تقاطعها مع هذا البحث في نقطة من الموضوع العام وهو الحمل على المعنى في القرآن الكريم- تُوَسِّعُ مفهومَ الحمل لا سيما في اللفظ؛ فتشمل به الدرس الصوتي، والصرفي؛ فكان جليًّا أنها دراسة في الحمل كله بوجه عام، تبتعد في كثير من أطوارِها عن الحمل على المعنى، كما أنها لا تتوقف عند بداياتِه ولا عند مقولاتِ الخليل فيه. وهي دراسة أفاد منها هذا البحث.

٥-تأويل اللفظ والحمل على المعنى(٤٨):

هذه الدراسة مقاربة لسانية وصفية للحمل على المعنى، تقوم على درس مفهومه ومفهوم التأويل، وعلاقتهما بالنظام اللغوي في مستوياته المتعددة من منظور لساني وصفي، يرتكز على التعاطي مع مدونة نحوية تمتد من سيبويه إلى ابن هشام. تغيت هذه الدراسة الكشف عن الحمل على المعنى باعتباره مبدأ تفسيريًّا ذا أهميةٍ كبرى، مع ملاحظة نقْصٍ في الدراسات المتعلقة به، لذا هدفت الدراسة إلى ضبط مفهوم الحمل على المعنى، وتبين ثرائه المتحقِّق بتداخُلِه في غير واحد من الأنظمة اللغوية الفرعية: (النظام الصرفي، والنظام النحوي، والنظام المعجمي)، وبيان موقعه بين الاستعمال والتنظير، وتنقسم هذه الدراسة إلى

قسمين، الأول: وعقده على أربعة أبواب، تحت كل باب فصول، وهو قسم نظري دار حول المفاهيم المنهجية، والقسم الثاني، عقده على ثلاثة أبواب، تحت كل باب فصول، ودار حول درس وصفي للحمل على المعنى في النظم الفرعية الثلاثة السابقة. وهذه الدراسةُ دراسة معمقة للحمل على المعنى من منظور لساني وصفي، وأفاد البحث منها في هذا الجانب؛ حيث مهدت لربط جهود النحويين العرب القدامى، وعلى رأسهم الخليل، بالدرس اللغوي الحديث.

٦- مكانة الخليل في النحو العربي[٤٩]:

استهدفت هذه الدراسة الوقوف على أصالة الخليل ونفاذ بصيرته في التأويل النحوي، مبتعدة عن هالات التقديس غير الواعي الناتج عن الانبهار والإعجاب المنحاز المضيع لحقائق العلم.

قسم الباحث كتابه إلى تمهيد وبابين وخاتمة، تألف التمهيد من قسمين: الأول أداره حول جهود النحويين قبل الخليل، والثاني حول حياة الخليل وثقافته ونشاطه العلمي وآثاره. قسم الباب الأول – وهو عن أصول النحو عند الخليل – إلى ثلاثة فصول، جعل الفصل الأول: في السماع؛ حيث عرض لموقف الخليل من القراءات رادا اتهام بعض الدراسين للخليل بأنه كان يتهجم على القراءات السبعية، مبينا قبوله لها وإن خالفت قراءته. وعرض لموقفه من الحديث، وعدم استشهاده بالحديث الشريف، ثم بين سعة علم الخليل بكلام العرب ولهجاتها. وجعل الفصل الثاني: في القياس؛ حيث بين أن الخليل يقيس على الكثير الشائع، ويهتم بتأويل الشاذ مع ترك القياس عليه، ففتح بما أكثر من التأويلات هذا الباب على مصراعيه[٥٠]. وجعل الفصل الثالث: في التعليل. أما الباب الثاني؛ فتكلم فيه عن الفروع، وقسمه إلى ثلاثة فصول أيضًا: الأول: في العوامل والمعمولات، حيث عرض لاتساع الكلام عن العامل النحوي عند الخليل، وتحوله لنظرية بالمعنى المفهوم، وأثر الإيغال في الاتكاء على العوامل النحوية في النحو العربي. ثم في الفصل الثاني: عرض لتحليل الأدوات والصيغ والعبارات، ومنها قضية التأثير اللغوي عند الخليل، أما الفصل الثالث؛ فقد عرض فيه لمصطلحات الخليل مبينا

تفرد الخليل بابتكار عدد كبير من المصطلحات النحوية والصرفية والصوتية التي استمرت إلى يوم الناس هذا.

٧- **أصول التفكير النحوي**[٥١]:

وفيه عرض د. علي أبو المكارم للخطوط الحاكمة لتفكير النحاة، وهي أقدم من علم أصول النحو، وهي دراسة مقسمة على ثلاثة أبواب، دار الباب الأول حول نمطي القياس: الاستقرائي، والشكلي، والباب الثاني حول التقعيد والتعليل، ودار الباب الثالث بفصوله الثلاثة– وهو ما يعنينا هنا– حول نصوص اللغة بين القبول والرفض، فعرَض في الفصل الأول منه للتطور التاريخي للمسألة، ثم في الفصل الثاني عرض لأساليب التأويل، ومنها أسلوب دعوى إعادة صياغة التركيب، ومن أشكال هذا الأسلوب: الحذف والتقدير، والزيادة، والتحريف، وهذ الأنماط التأويلية الثلاثة تندرج عنده تحت وسائلِ تأويلِ النصوص المخالفة لقواعد التصرف الإعرابي. أما التقديم والتأخير، والفصل والاعتراض، وغلبة الفروع على الأصول فتندرج عنده تحت وسائل تأويل النصوص المخالفة لقواعد الترتيب، أما **الحمل على المعنى**، ورد الفروع إلى الأصول فيندرجان عنده تحت وسائل تأويل النصوص المخالفة لقواعد التطابق. على أن هذا التقسيم فيه نظر من حيث إنَّ التأويل بالحمل على المعنى يشمل تأويل النصوص المخالفة لقواعد المطابقة العددية والنوعية، ويشمل معها ظواهر التضمين، والعطف على التوهم أو على المعنى، كما أن هذه الدراسة تعد أسلوب الالتفات من الحمل على المعنى، وتعده مما يخالف المطابقة من الضمائر، وهو كلام فيه نظر أيضًا. أفاد البحث من هذه الدراسة في محاولة تحديد مكانة الحمل على المعنى بين علل القياس.

٨- **التوهم عند النحاة**[٥٢]:

هذه الدراسة قسمت إلى خمسة فصول، ومقدمة، وتمهيد، تناولت المقدمة حال اللغة العربية قبل نشأة النحو، وبعض ظواهر العدول، ومعالجتها بالتأويل. وتناول الفصل الأول تعريف التوهم لغة واصطلاحًا، وعلاقته ببعض المصطلحات الأخرى كالحمل على المعنى، والتأويل، والحذف. وعرض الفصل الثاني لأسباب التأويل بالتوهم، وهي ستة أسباب، وتناول الفصل الثالث الأبواب التي ورد فيها

التوهم، وهي أربعة وعشرون بابًا، وتناول الفصل الرابع الأبواب الصرفية التي ورد فيها التوهم، وهي ثمانية أبواب. أما الفصل الخامس؛ فتناول علاقة التوهم بأصول النحو كالسماع، والقياس، والعلة، والاستحسان. وجلي أن هذه الدراسة عرضت للحمل على المعنى من حيث علاقته بالتوهم؛ والفصل الاصطلاحي بينهما. ولما كانت هذه الدراسة غير مخلصة للحمل على المعنى، ولا بداياته قبل سيبويه، ولا للحمل على المعنى في القرآن الكريم؛ لم يتوقف البحث مطولًا عندها.

ويرجى لهذه الدراسة أن تنماز عن غيرها بما يلي:

١-بيان الموضع الدقيق لعلة الحمل على المعنى بين غيرها من علل النحويين.

٢-جمع أول ما وصلنا من جهد حول الحمل على المعنى؛ فالخليل أول من اعتل بالحمل على المعنى، وتأول به كثيرًا من النصوص بعد لمحة عابرة وصلتنا عن أبي عمرو بن العلاء، أول من ذُكر في قضية الحمل على المعنى. على أنَّ ذِكْره فيها لا يعدو قبولها لا غير، أما الخليل فقد استعملها بأنماطها، مستدلًّا على صحة تأويله بها بأدلة السماع والقياس.

٣-تحليل بواكير ما وصلنا من التأويل النحوي الدلالي لآي القرآن الكريم بالحمل على المعنى.

٤-موازنة تأويلات الخليل بالحمل على المعنى في القرآن الكريم بتأويلات النحاة من بعده.

٥-بيان أثر الخليل فيمن تلاه من النحاة في تأويل آي القرآن الكريم بالحمل على المعنى.

* *

المبحث الأول

الحمل على المعنى وتأويل العدول التركيبي

يعمد النحاة حال العدول التركيبي (Structural Deviation)، أو التحول الأسلوبي (Stylistic Transformation)[٥٣] عن مُطَّرِدِ التقعيدِ إلى **التأويل** (Hermeneutics)؛ ليتَّسِقَ التركيب مع قواعد النظام النحوي؛ فيبقى اطراده وتماسكه، متوسِّلين بتأويلاتٍ **(علل بسيطة)** تتباين حسب نوع التحول الذي يقع أكثر ما يقع في ثلاثٍ من قرائن التعليق اللفظية[٥٤]، هي: **العلامة الإعرابية، والرتبة، والمطابقة.**

فتأوَّل النحويون ما خالف قواعد العلامة الإعرابية بالتأويلات الآتية[٥٥]:

١-الحذف: حيث يكثر في أبواب: المبتدأ، والخبر، والنواسخ الفعلية، والمضاف، ومتعلق الصلة شبه الجملة، وقد تحذف جملة الصلة، وقد يحذف المعطوف أو المعطوف عليه، وحدهما أو مع الأداة، وعامل الحال وحده، أو مع صاحبها، ويحذف الفعل فيفسر بمذكور كما في الشرط والاشتغال، وقد يحذف مع فاعله المضمر، ويبقى المفعول أو المفاعيل، ويحذف متعلق شبه الجملة، وتحذف جمل: الشرط، وجوابه، والقسم، وجوابه، ويحذف الكلام بأسره عمدة وفضلة بعد: حروف الجواب، والنداء، ونعم وبئس، وإنْ الشرطية[٥٦].

٢-التقدير: حيث يقدر الإعراب في المبني ذي المحل، والحكاية، والمضاف لياء المتكلم، والمقصور، والمنقوص [بشروط]، والمضارع المعتل الآخر [بشروط]، والمؤول بالمفرد من: المصدر المؤول، والجمل التي لها محل من الإعراب [الجمل الواقعة: مبتدأ، خبرًا، فاعلاً، مفعولاً به، حالاً، مستثنى، مضافًا إليها، جوابًا لشرط جازم مقترنة بالفاء، تابعة لمفرد، تابعة لجملة ذات محل]، وشبه الجملة المتعلق بمحذوف خبرًا لمبتدأ، أو لناسخ، أو نعتًا، أو حالاً، وشبه الجملة غير المتعلق بمحذوف مفعولاً به، أو له، أو فيه، أو تمييزًا، أو نائبَ فاعل[٥٧].

٣-الزيادة: وتقع في الأفعال، فتزاد (كان) بين متلازمين: المبتدأ والخبر، وما التعجبية والفعل، والجار والمجرور، ومعمولي إنَّ، وتزاد أفعال القلوب فتلغى بشروط. وتقع في الحروف، فتزاد الباء مع المبتدأ وخبره، وخبر ليس وما

الحجازية، والفاعل والمفعول، وتزاد مِن مع نكرة عامة في حيز نفي أو شبهه، وتزاد إنْ بعد ما النافية، والموصولة، وبعد ألا الاستفتاحية، وتزاد أنْ بعد لمَّا التوقيتية، وفي القسَم، وبين الجار والمجرور، وبعد إذا، وتزاد ما الكافة بعد الاسم والفعل والحرف، وغير الكافة للتعويض أو التوكيد، وغير ذلك[٥٨].

٤- **التحريف:** ويقع في الاسم مع شواذ النسب، والضرائر، وفي الفعل مع المضعَّف المسند لتاء الفاعل، وفي قلبه قلبًا مكانيًّا، وفي الحرف بمخالفات صوتيه أو تركيبية نحو: تخفيف إنْ مِن إنَّ، وأنْ مِن أنَّ، ولكنْ مِن لكنَّ، وكأنْ مِن كأنَّ، ورُبَ مِن رُبَّ[٥٩].

٥- **العوامل المعنوية:** رافع المبتدأ، ورافع المضارع المجرد عن الناصب والجازم[٦٠].

وتأولوا ما خالف قواعد الرتبة بالتأويلات الآتية:

١- **التقديم والتأخير**، كتقديم بعض أجزاء الجملة على ما له الصدارة فيها من اسم الشرط، واسم الاستفهام، والخروج عن قواعد وجوب تقديم الخبر، أو وجوب تأخيره، ووجوب تأخير الصفة، وجملة الصلة ...إلخ[٦١].

٢- **الفصل بمفرد**، كالفصل بين أجزاء الجملة المتوالية المتلازمة: الفصل بين المبتدأ والخبر، وبين (كان) ومعمولاتها، وبين (قد) والفعل، والمتضايفين، وبين الجار والمجرور ...إلخ[٦٢].

٣- **الاعتراض بجملة**، كالاعتراض بين المبتدأ والخبر، والفعل ومعمولاته، والشرط وجوابه، والقسم وجوابه، وبين (قد) والفعل، وبين النافي وما في حيزه، وبين المتضايفين ...إلخ[٦٣].

٤- **غلبة الفروع على الأصول**، وهو جعل الأصل فرعًا مقيسًا، والفرع أصلاً مقيسًا عليه، وهو تأويل للقواعد أكثر منه للنصوص، من ذلك أن الإعراب أصل في الاسم فرع في الفعل؛ فيعرب المضارع تشبيها باسم الفاعل، ثم يُعمل اسم الفاعل تشبيهًا له بالمضارع![٦٤]

وتأولوا ما خالف قواعد المطابقة بالتأويلات الآتية:

١-**الحمل على المعنى،** وقد أورد ابن جني ظواهره، وهي عنده: **((تأنيث المذكر، وتذكير المؤنث، وتصور معنى الواحد في الجماعة، والجماعة في الواحد، وفي حمل الثاني على لفظ قد يكون عليه الأول))**(٦٥).

٢-**الحمل على الموضع، وهناك خلط بين** مفهومي **المحل** و**الموضع؛** ويظهر أن المحل مفهوم إعرابي خاص بالمبنيات، والمحكيات، وأشباه الجمل، والجمل المؤولة بمفرد، **والإتباع فيه يكون على المحل لا غير.** أما **الموضع؛** فمفهوم إعرابي أوجده عامل لفظي يمكن زواله؛ فيرجع بعد زواله إعرابٌ مستحَقٌّ للموضع قبل دخول العامل، **والإتباع فيه على لفظ ما اجتلبه العامل، أو على الموضع المستحقِّ قبلُ،** ويَرِد في: المنادَى المفرَد، واسم إنَّ، واسم لا النافية للجنس، والمجرور بحرف الجر الزائد والشبيه به، والمجرور بإضافة اسم الفاعل أو المصدر إليه، وبإضافة غير وسوى الاستثنائيتين(٦٦).

٣- التوهم، وهو مرتبط عند القدماء بباب العطف، وهو في القرآن العطف على المعنى، ومنه: (ليس زيد قائمًا ولا قاعدٍ) بالعطف على توهم زيادة الباء في خبر (ليس)، اشترط النحاة فيه صحة دخول العامل المتوهَّم، استحسنوا كثرة دخوله، نحو: ﴿فأصَّدَّقَ وأكنْ من الصالحين﴾ بعطف (أكن) على توهم جزم (أصدق)(٦٧).

٤- الالتفات، وله مفهومان، الأول قديم يبدأ بابن المعتز، وهو محصور في التنويع بين الضمائر؛ كالالتفات من الخطاب للغيبة والعكس، ثم اتسع المفهوم ليدخل فيه ظواهر أخر، وليدخل الالتفات بمفهوم – د. حسن طبل– في الصيغ، والعدد، والأدوات، والضمائر، والبناء النحوي، والمعجم(٦٨).

٥- **التضمين،** وهو إشراب لفظ معنى لفظ آخر وإعطاؤه حكمه. فيسع أقسام الكلم، وهو مذهب ابن جني، والجرجاني، والزركشي، وابن هشام، وابن كمال باشا، لكن خُصَّ بالفعل لا سيما في التعدي واللزوم، وهو رأي د. تمام حسان، ود. إبراهيم السامرائي، ومجمع اللغة العربية بالقاهرة. ومن أنماطه: تضمين المتعدي بنفسه معنى اللازم، والعكس، وتضمين المتعدي لمفعولين معنى المتعدي بنفسه

لواحد وبالحرف للآخر، والتضمين بين صيغ الأزمنة، وصيغ المصادر، وتضمين العبارة والأداة معنى الفعل(٦٩).

ومن الملاحظ على المقولات التأويلية في عدول التركيب عن قواعد المطابقة التداخل فيما بينها، وتوسيع مفهوم بعضها ليدخل فيه غيره منها، كتوسيع مفهوم الالتفات، أو التوهم، أو الحمل على المعنى.

وتنتشر هذه التأويلات في المصنفات القديمة(٧٠)، وربما جُمع بعضها تحت باب واحد(٧١)، أو انضوى بعضها تحت مقولات تأويلية أوسع؛ كأمن اللبس، أو الضرورة الشعرية، أو الاستثقال.

يُكوِّنُ مجموعُ هذه المقولاتِ التأويلية نظامًا نحويًّا تأويليًا (Hermeneutics) فرعيًّا/موازيًا، أَخَصُّ وصفِه التوسيعُ والاستدراك (Expansion & Retractation) على النظام النحوي الأصلي الذي تَضِيق قواعده عن ظواهر العدول التركيبي (Structural Deviation) ضيقًا قد يسلبه الشمولَ والكفاية، أو يُلبسه شية الاضطراب والتناقض؛ مما يوجب إنعامَ النظر في هذه الظواهر؛ للخروج بإلحاقات توسيعية استدراكية، تقْوَى على تفسيرها(٧٢)، مثبتةً كفايةَ النظام النحوي وشمولَه، نافيةً عنه التناقض، ساعيةً لمقاربة تَرْأَب صدْعَ ما بين اللغة/ نظام القواعد (Language /Grammar) والاستعمال (الكلام/ النص) (Speech/ Text). يتضح هذا النظام التأويلي في الشكل الآتي:

من ثَمَّ **لا تصلح مقولاتُ ذلك النظامِ الفرعيّ مبادئَ تقعيديَّةً** في النظام النحوي الأصلي المرتكِزَةِ قواعدُه على السماع والاستقراء الناقص؛ اللاحقة للاستعمال[٧٣]، المفترض فيها الاطرادُ والاقتصاد. **أما تلك المقولات/ العلل؛ فمبادئ تأويلية** للاستعمالات المخالفة لمُطَّرِد التقعيد أو السماع أو كليهما (مما ظاهره خرق النظام النحوي الأصلي)، فتَخرُج نظامًا فرعيًّا، هو نتاجُ نظَرٍ متأنٍّ في الاستعمال، لاحقٍ لقواعد النظام؛ فكأنه إبداعٌ مُوَازٍ، يسبِر النحويُّ فيه، وبه، أغوارَ العدول؛ كشفًا عن صوابه، رَدًّا لما ظاهره المخالفة، والخصوصية الاستعمالية، إلى قواعد النظام الأصلي.

يُعنَى هذا البحثُ بعلة (**الحمل على المعنى**)، التي تعرَّف بأنْ ((**يكون الكلام في معنى كلام آخر؛ فيُحمل على ذلك المعنى. أو يكون للكلمة معنى يخالف**

لفظها؛ فيحمل الكلام على المعنى دون اللفظ))[٧٤]. وتتبيَّنُ هذه العلة بالوقوف على موضعها بين علل القياس.

للقياس **مفهومان يفترقان من جهة، ويلتقيان في أخرى:**

المفهوم الأول: مفهوم **استقرائي استعمالي،** يلخصه قول أبي عثمان المازني: **((**ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم**))**[٧٥]. ولعله كان مراد الأنباري في واحد من حدود عدة ذكرها للقياس[٧٦].

ومفهوم القياس على هذا الحد **يختصُّ به مستعمل اللغة** الذي هو مُحاكٍ طرائقَ العربِ في كلامهم، منتجٌ تراكيبَه – وإن لم يُسبَقْ إليها[٧٧]– بمحاكاة ما سَمِع، فنشاطه اللغوي قائم على (الصوْغ القياسي) (Analog Creation) ومراعاة معايير الصواب الاجتماعي[٧٨]. يغلب على هذا المفهوم كونُه قياسَ نصوص، لا قياس أحكام، ويبدو أنَّ النحوَ عَرفَ هذا اللونَ من القياس قبل عبد الله بن أبي إسحاق (ت:١١٧هـ) الذي **((**بعج النحو، ومد القياس (أي أسْرف في طرْده، وأولع به، لكنه لم يكتشفه**)**[٧٩]**، وشرح العلل))**[٨٠]. يدُلُّ على أنه أُولِع بالقياس الاستقرائي ومغالاته في طرْده قولُه ليونس: **((**عليك بباب من النحو يطرد وينقاس**))**[٨١]، وصورته طعْنُه على العرب، وما تتبع به الفرزدق من تخطئة استعمالية لا تدخل تحت القياس الشكلي الذي تطور عن القياس الاستقرائي.

المفهوم الثاني: مفهوم شكلي حده: حمل المقيس على المقيس عليه في الحكم، بجامع بينهما[٨٢]. وهو مفهوم يظهر أنه تطور عن المفهوم الاستقرائي السابق؛ فأصبح القياس **ذهنيًّا، شكليًّا، منطقيًّا، يختصُّ به دارس اللغة؛** فيعمد النحوي إلى استنباط **حكم** ثابت **لأصلٍ؛** فيُجريه على **فرعٍ بجامع** بينهما؛ وعليه فأركانه أربعة: **الأصل، والفرع، والجامع، والحكم**[٨٣]. وهذا القياس كله حمل، وله أقسام باعتبارات عدة:

أ- ينقسم **حسب المقيس** إلى: قياس النصوص، وهو قياس ما لم يسمع من الصيغ والمفردات على ما سُمع، وقياس الأحكام، وهو قياس حكم على حكم مستنبَط من ملاحظة النصوص[٨٤].

ب- ينقسم **حسب طرائق حمل طرفيه** إلى: **حمل الفرع على الأصل** [كحمل الجمع على المفرد تصحيحًا وإعلالًا: (ثِوَرَة – ثَوْر، قيمة – قيم)]. **وحمل النظير على النظير** [كحمل (أنْ) المصدرية الناصبة على (ما) المصدرية في الإهمال: أنْ تقرآن على أسماء..]، ويسميهما السيوطي: (قياس المساوي). **وحمل الأصل على الفرع** [كحمل المصدر على الفعل تصحيحًا: (قاوم – قوامًا)، وإعلالًا: (قام – قيامًا)] ويسميه السيوطي: (قياس الأَوْلى)؛ لأن الحكم إذا ثبت للفرع؛ فثبوته للأصل أَوْلَى. **وحمل ضد على ضد** [كحمل (لا) النافية للجنس على (إنَّ) المؤكِّدة في العمل]، ويسميه السيوطي قياس الأَدْوَن(٨٥).

ج- ينقسم **حسب الجامع بين طرفيه (العلة)** إلى: **قياس العلة**(٨٦) [فالجامع علة عُلق عليها حكم الأصل؛ كحمل نائب الفاعل على الفاعل في الرفع؛ لعلة إسناد فعل متقدِّم]. وقياس الطرد(٨٧)، **وقياس الشبه**، وهو ((حمل فرع على أصل بضرب من الشبه غير العلة التي عُلق عليها الحكم في الأصل))، كحمل المضارع على الاسم في الإعراب، لوجوه من الشبه أَضبَطُها أمنُ اللبس، ومعه من وجوه الشبه الأخرى: شبههما في التخصيص بعد الشياع، وتصاقب المضارع واسم الفاعل في الحركة والسكون...إلخ(٨٨).

يقترب (الحمل على المعنى) من (قياس الشبه) ، حين تكون العلة الجامعة بين طرفيه – وخاصة حال حمل **النظير على النظير** [أي في قياس المساوي كما في: ب] – هي **الشبه المعنوي**(٨٩)؛ **نحو**: حمل (ما) و(لا) و(لات) و(إنْ) على (ليس) في العمل لمعنى النفي فيهن، وكذلك حمل (ليس) على (ما) النافية في الإهمال حال الانتقاض عند التميميين، ومنه قولهم: (ليس الطيبُ إلا المسكُ)، وسبق ذكر حمل (أنْ) المصدرية على (ما) المصدرية في الإهمال. **ويزيد قربَ الحمل على المعنى من (الشبه المعنوي) كونُهما علتين بسيطتين مجوزتين**. لكن **ثمة فوارق بين الحمل على المعنى وقياس الشبه المعنوي، أهمها:**

- أن **الحمل على المعنى علة غير فلسفية**، والشبه المعنوي علة فلسفية.
- أن **الحمل على المعنى تأويل لنص فصيح مسموع خالف أصل التقعيد**؛ (كأنْ يخرج عن المطابقة النوعية أو العددية... إلخ)، فيؤول النحوي ذلك الخروج

بالحمل على المعنى، كتذكير المؤنث: كما في قوله ﷻ : ﴿فمن جاءه موعظة﴾ ﴿إن رحمة الله قريب﴾ (ولا أرض أبقل إبقالها)، أو تأنيث المذكر: (جاءته كتابي فاحتقرها)، و(سائل بني أسد: ما هذه الصوت). فكل ذلك يحمل على المعنى: فموعظة بمعنى: وعظ، ورحمة بمعنى: مطر، وأرض بمعنى: موضع، وكتاب بمعنى: صحيفة، وصوت بمعنى: استغاثة. أما قياس الشبه المعنوي؛ فهو شبه قائم بين طرفي القياس، تسبب في أخذ أحدهما الحكم النحوي للآخر؛ فمعنى النفي كامن في (ما) كمونه في (ليس)، وكذا معنى المصدرية كامن في (أنْ) و(ما)؛ فما حاجة مثل هذا للتأويل؟!

- أن **السياق** (بنوعيه: المقالي والمقامي) **من كواشف الحمل على المعنى**، وهو من مسوغات القول به، وهذا ما يلاحظ من تأمل الشواهد السابقة؛ حيث أفضى السياق إلى تأويل مفرداتٍ في هذه الشواهد بحملها على معنى مغاير لمعنى استعمالها المطرد، أما قياس الشبه المعنوي؛ فلا يدخل السياق للكشف عنه، بل لعله يبقى خفيًا، إلا أن يكشف عنه النحوي، فالسياق المقالي في ﴿ومن الشياطين من يغوصون له﴾ كاشف عن رجْع الضمير في ﴿يغوصون﴾ جمعًا إلى مفرد لفظًا ﴿مَن﴾ ، وكذا رجعه بالتثنية على المفرد لفظا (من) في قول الفرزدق: (نكن مثل من يا ذئب يصطحبان)، والسياق المقالي يقتضي (من يغوص)، و(من يصطحب) فيُحمل على المعنى. والسياق المقامي في: ﴿والملك على أرجائها﴾ كاشف عن أنهم (ملائكة). أما بناء اسمَيْ الإشارة والاستفهام لشبههما المعنوي بالحرف، وإهمال أنْ لشبهها المعنوي بما؛ فلا يكشفه السياق بنوعيه، بل يكشفه النحوي بالأقيسة والعلل.
- يُلمح **دور المعنى المعجمي في الحمل على المعنى**؛ فهو المعول عليه في توجيه كثير من النصوص، فالحمل فيه غالبًا هو حمل على المعنى المعجمي. أما الشبه المعنوي في قياس الشبه، فهو قائم غالبًا على غير المعجم، كمعاني النحو [ومنها النفي، والمصدريةِ]، أو وضع البنية اللفظية... إلخ.

وعليه فالحمل على المعنى علة أُولى (لا هي من العلل الثواني ولا الثوالث على تقسيم ابن مضاء، ولا هي علة علة على تقسيم ابن السراج) **قياسية بسيطة مجوزة، تجاور علة المشابهة.**

الرسم

المبحث الثاني
تأويل الخليل العدولَ التركيبي
عن قواعد المطابقة العددية في القرآن الكريم
بالحمل على المعنى

١- التأويل:

اشتق التأويل (Interpretation, Hermeneutics) في اللغة من (الأَوْل)، وهو الرجوع، والمآل، وهو المصير، ومن معانيه: التفسير، والتقدير، والرد[٩٠].

أما مفهومه؛ فقد تعدَّدت فيه الأقوال، لاسيما حال المقارنة مع مفهوم التفسير (Explication, Interpretation, Commentary, Exegesis) حيث يقف نظر فريق من العلماء – منهم أبو عبيدة والمبرد– عند تقاطع التفسير مع التأويل، فيذهب إلى ترادف التفسير مع التأويل. غير أن أكثر العلماء على تغايرهما في المفهوم والإجراء. فالراغب الأصفهاني يرى التفسير أعم من التأويل، أما التفسير فهو عنده أكثر استعمالا في الألفاظ المفردات، وذلك ما فصله أبو طالب الثعلبي، فقال: ((التفسير بيان وضع اللفظ إما حقيقة أو مجازًا؛ كتفسير الصراط بالطريق والصيّب بالمطر))، ومن ثم قيل: ((التفسير بيان لفظ لا يحتمل إلّا وجها واحدا)). لذلك ربطه أبو نصر القشيري بالنقل والسماع، وبالغ بعض العلماء في ذلك؛ فجعل التفسير ((ما وقع في كتاب الله تعالى مبينا وفي صحيح السنة معينا؛ لأنّ معناه قد ظهر ووضح، وليس لأحد أن يتعرّض له باجتهاد ولا غيره، بل يحمله على المعنى الذي ورد ولا يتعداه)). ويمكن القول: **إن مفهوم التأويل بوجه عام** هو ((توجيه لفظ يحتمل وجوها، أو معاني مختلفة، إلى واحد منها بما ظهر من الأدلة))، أو هو كما قال أبو طالب الثعلبي: ((تفسير باطن اللفظ))، ولذلك يرد في المعاني والجمل، وربطه أبو نصر القشيري وآخرون باستنباط ((العلماء العالمين بمعاني الخطاب الماهرين في آلات العلوم))[٩١].

٢- التأويل في الاصطلاح النحوي:

ومع أن قوام كتاب سيبويه هو تأويل العربية وتوجيه تراكيبها، ومع انه لا تكاد تخلو صفحة منه من تأويل؛ إلا أنه لم يصرح بلفظ مصطلح التأويل! ولم

يعرض النحويون القدماء لحد مصطلح (التأويل النحوي)، مع أن متقدميهم كشراح سيبويه- ومنهم السيرافي وأبو علي الفارسي[٩٢]- استعملوا مصطلح (التأويل) استعمالًا يشير إلى معرفتهم الواضحة بمفهومه النحوي، وكذلك معرفتهم بمواضع الركون إليه.

أما أبو حيان؛ فيصرح في شرحه لتسهيل ابن مالك بموضع الركون للتأويل ومسوغه، يقول: ((**التأويل لا يكون إلا إذا كانت الجادة على شيء، ثم جاء شيء يخالف الجادة؛ فيُتأوَّلُ**))[٩٣] فالتأويل عند أبي حيان لا يكون حال النص المتسق مع جادة التقعيد غير المخالف عن قياسها، فإن خرج عن الجادة، واستحال ظاهره كسرًا لقواعد النحو؛ ركن النحاة للتأويل، بطرائق عدة يصرفون بها النص عن ظاهره ويردونه؛ ليتسق مع القواعد.

ومن ثَم يعرَّف التأويل تعريفًا نحويًّا معاصِرًا بأنه: ((صرف الكلام عن ظاهره إلى وجوه خفية تحتاج لتقدير وتدبر، والنحاة قد أوَّلوا الكلام وصرفوه عن ظاهره؛ لكي يوافق قوانين النحو وأحكامه))[٩٤]، أو هو((الأساليب المختلفة التي تهدف إلى صفة الاتساق في العلاقة بين النصوص والقواعد... وهو الوسيلة التي لجأوا إليها للتوفيق بين القواعد، وبين النصوص المخالفة لها))[٩٥]

ولا يكاد يُعرف نصٌّ حظِي بالنظر كما حظِي القرآن الكريم الذي ((لا يَخْلَقُ عن كثْرة الردّ))[٩٦]، ولا ينقضي من إعجازِه الدهَش والبَهَر والعَجْز، فليس كمثله نص تفرَّد بتبليغ مرادات الله ﷻ بأسلوبٍ أَخَصُّ وصْفِ ذاتِه: إعجازُ نظْمٍ في شريفِ لفْظٍ، وطَرافةُ معنى بِطَريفِ نَظرٍ.

كان مِن أكبر مجالِي النظرِ في القرآن الكريم النظرُ في معناه[٩٧]، وسبرُ غَوْرِه بالتأويل اللغويّ، بكل ما يُثيره ذلك التأويلُ من نظرٍ فاحصٍ وبحثٍ متأمِّلٍ متأنٍّ عميقٍ في بنية التركيب القرآني؛ بغيةَ الكشف عن المعنى من خلال الدلالة المعجمية لوحدات تلك البنية، ثُم مِن خِلال التعلُّق النحوي بين هذه الوحدات؛ وعليه فإن **استخلاص المعنى القرآني بالتأويل اللغوي يتحدَّدُ بمكوّنين رئيسَين:**

المكوّن الأول: المحدِّد المعجميُّ للوحدات، وهو نقليٌّ محْضٌ مؤسَّسٌ على القوائم المعجمية المحفوظة من كلام العرب، المُبِينةِ عن وضْع لفظٍ ما بإزاء معناه

أو معانيه. نشأ من درْس هذا المحدِّد عِلْمُ **(غريب القرآن)** الذي يتغيا بيانَ المعنى المعجمي أو السياقي للمفردة القرآنية، وهذا المحدد لا ينفصل عن المكوِّن الثاني.

المكوّن الثاني: وهو**(التعلُّق النحوي)**، وهو عقليٌّ محض مُنبنٍ على وَكْد الذِّهن، وإعمال العقل، وإنعام النظر؛ بغيةَ استنباطِ أوْلى طرائقِ التعليق، وأقربِ أنماطه لتحقيقِ دلالةٍ تركيبية تفوق نظيراتها المستنبَطات مما قد تحتمله بنيةُ التركيب من توجيهات يسمح بها النظام النحوي العربي وقواعده، وبناء على معطيات القوائم المعجمية المذكورة في المحدِّد الأول؛ مِن ثَم نشأ مِن درْس هذا المحدد الثاني علمُ **(إعراب القرآن الكريم)** الذي يتغيا الكشفَ عن المعنى النحوي الدلالي للتركيب القرآني، وهذان العِلمان حين يجتمعان متضافرَينِ ينشأ علم **(معاني القرآن)**، وهو لُبُّ التأويل اللغوي للقرآن الكريم وأساسه.

يستعمل الخليل مصطلح (العدول) في التصريف، يقول: ((كل شيء من ذلك **عدَلتْه** العربُ؛ **تركتَه** على ما عدلته عليه، وما جاء تاما لم تحدث العرب فيه شيئا فهم على القياس، فمن **المعدول** الذي هو على غير قياس قولهم في هذيل: هُذَلِيٌّ، وفي فُقَيْم كنانة: فُقَمِيٌّ ...))[٩٨]، فيذكر الخليل هنا لونا من العدول التصريفي عن القياس في النسب لبعض الأعلام؛ نحو: النسب لهذيل على (هُذَلِي)، وقياسه (هذيلي) والنسب لـ(فقيم) على (فُقَمي) وقياسه (فقيمي). ويلاحظ أن معالجة الخليل العدولَ التصريفي تغاير معالجة العدول التركيبي؛ فالخليل لا يرى تأويل العدول التصريفي، إذا ورد في لفظة مسموعة عن العرب؛ فيركن فيه للسماع حال تعارضه مع القياس. لكنه لا يكاد يترك عدولا تركيبيا يسأله عنه سيبويه، إلا ويجتهد بالتأويل والاعتلال والتوجيه؛ ليتسق مع القياس، غير معترِض على ما ورد عن العرب مخالفًا القياس.

٣- الخليل والتأويل:

انقسم النحاة- قبل الخليل- إزاء النصوص التي خالف ظاهرُها قواعدَهم فريقين متباينين، ويبدو أن ذلك الانقسام بسبب موقفهم من التأويل:

الفريق الأول: يطعن على العرب، ويرى كل نص خرج عن أقيسة النحاة وقواعدهم خطأ مردودًا، حتى لحنوا كبار شعراء عصرهم، واشتهر عنهم ذلك. كان على رأس هذا الفريق: عبد الله بن أبي إسحاق، وعيسى بن عمر.

الفريق الثاني: فريق يسلم للعرب، ويقر بسليقتهم السليمة، ويلزم الحذر من تخطئة العربي السليقي. كان على رأس هذا الفريق أبو عمرو بن العلاء. من ثم كان سؤال أبي عمرو الأعرابيَّ عن قوله: ((جاءته كتابي)) وما فيه من عدول التركيب عن قواعد المطابقة النوعية- فتحًا لباب من التأويل اعتمده النحاة من بعد لرد ما شرد من النصوص لقواعدهم. كان أبو عمرو يتسمح إزاء تلك النصوص، فيقول: ((أعمل على الأكثر، واسمي ما خالفني لغات))[٩٩].

ثم جاء الخليل، أجلُّ تلاميذ أبي عمرو، فاتخذ التأويل والتعليل، والأقيسة الداعمة المبينة لهما وسائل يرد بها تلك النصوص الشاردة لقواعد النحو؛ ففتح الباب واسعًا للنحاة من بعده، ليسلكوا مسلك التأويل، وليدخل فيه التوجيه النحوي، وما زاد على التوجيه من تقنيات رد النصوص للقواعد[١٠٠]. ينشعب التأويل عند الخليل إلى أربعة أنماط كبار وفق المرتكز الذي يقوم عليه، وذلك على النحو الآتي:

أ- **تأويل بنيوي:** وهو مرتكز على الشكل وبنية المفردة أو التركيب.

ب- **تأويل دلالي:** وهو مرتكز على المعنى المعجمي للمفردات.

ت- **تأويل استعمالي:** وهو مرتكز على طرائق العرب وأعرافهم الكلامية.

ث- **تأويل ذهني:** وهو مرتكز على ذهن المتكلم وعقله، أو حالته النفسية[١٠١].

٤- تقتضي قسمة الحمل على المعنى في العدد أن يتفرع للوجوه الستة المبينة في الشكل الآتي:

الرســم

١- **المفرد بمعنى المثنى:**

ويرد في المزدوج من أعضاء جسم الإنسان، كالعينين والأذنين، واليدين، والرجلين، حيث يجوز فيه: تثنية الركنين؛ نحو: (عيناي رأتاه)، ويجوز إفرادهما؛ نحو: (أذني سمعتْه) والمراد الأذنان، ويجوز تثنية المسند إليه وإفراد المسند؛ نحو: (أذناي سمعتْه)، ويجوز إفراد المسند إليه وتثنية المسند حملا على المعنى؛ نحو: (أذني سمعتاه). ومنه قول الشاعر:

إذا ذكرت عيني الزمان الذي مضى بصحراء طلح ظلتا تكفان

٢- **المفرد بمعنى الجمع: ويرد في ستة مواضع، هي:**

اسم الجمع:

لفظ مفردٌ فيه معنى الجمع، لا واحد له من لفظه؛ فيجوز فيه الحمل على اللفظ أو على المعنى. من ذلك: شرذمة، أمة، قرن، فئة، بشر، رهط، سيارة، فريق[١٠٢]، طائفة ومن هذه الأخيرة قوله ﷻ: ﴿ فَلْتَقُمْ طَآئِفَةٌ مِّنْهُم مَّعَكَ وَلْيَأْخُذُوٓاْ أَسْلِحَتَهُمْ... **الآية** ﴾ [النساء: ١٠٢]. فرجع إلى (طائفة) ضمير جماعة الذكور في :(يأخذوا) و(أسلحتهم) حملاً على معناها.

اسم الجنس الجمعي:

لفظ مفرد فيه معنى الجمع، مفرده بالتاء أو ياء النسب؛ فيحمل فيه على اللفظ أو على المعنى. من ذلك: النخل في قوله ﷻ: ﴿ وَٱلنَّخْلَ بَاسِقَٰتٍ لَّهَا طَلْعٌ نَّضِيدٌ ﴾ [ق: ١٠][١٠٣]. فجمع (باسقات) حملا على معنى الجمع في اسم الجنس الجمعي (نخل).

المعرف بأل الجنسية:

ومعناها استغراق الجنس، أو ماهية الجنس، وهما معنيان للجمع؛ فيحمل المفرد المحلى بها على لفظه أو على معناه، من ذلك: الإنسان: ﴿ وَإِنَّآ إِذَآ أَذَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِنَّا رَحْمَةً فَرِحَ بِهَا وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ فَإِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ كَفُورٌ ﴾ [الشورى: ٤٨] [١٠٤]. فرجع ضمير جماعة الذكور في

(تصبهم) و(أيديهم) جمعا حملا على المعنى. وحمل على اللفظ فأفرد الضمير الراجع إليه في (فرح) وأخبر عنه بالمفرد المذكر (كفور).

النكرة:

النكرة –لا سيما الواقعة في حيز النفي، أو الواقعة تمييزًا، وقد تكون في غير ذلك– دالة على الجنس، وهو معنى الجمع فيها؛ فيُحمل مفردها على اللفظ، أو على المعنى. من ذلك قوله ﷻ: ﴿وَلَا يَسْـَٔلُ حَمِيمٌ حَمِيمًا ۝١٠ يُبَصَّرُونَهُمْ﴾ [المعارج: ١٠ – ١١] فحمل على المعنى، وأرجع ضمير النصب المتصل لجماعة الذكور في (يبصرونهم) إلى المفرد المذكر (حميم)، ولم يقل: (يبصرونه)(١٠٥). والنكرة الواقعة تمييزًا، نحو قوله ﷻ: ﴿وَحَسُنَ أُوْلَٰٓئِكَ رَفِيقًا﴾ [النساء: ٦٩] حيث وقعت النكرة المفردة (رفيقًا) تمييزًا لفاعل (حسُن)، وهو اسم إشارة للجمع (أولئك). وجاءت النكرة محمولًا على معناها في غير النفي والتمييز، نحو قوله ﷻ: ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ﴾ التحريم: ٤. فأخبر عن المبتدأ المجموع جمع تكسير (الملائكة) بخبر نكرة مفرد هو (ظهير).

المضاف:

يكتسب المفرد المضاف لجمع معنى الجمع من المضاف إليه؛ فيحمل المضاف على معنى الجمع المكتسب بالإضافة، من ذلك قول الله ﷻ: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَٰرِهِمْ﴾ البقرة: ٢٠، فحمل المفرد (سمْع) على معنى الجمع المكتسب من الضمير المضاف إليه (هم) والمراد أسماعهم) بدليل (ابصارهم)(١٠٦). وقد يضاف الاسم المفرد إلى غير الجمع ويحمل على معناه، نحو: ﴿وَإِن تَعُدُّواْ نِعْمَةَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ﴾ [النحل: ١٨]. والمراد نعم لا يحاط بها.

المصدر:

قد يدل المصدر على الجنس؛ فيقع على القليل والكثير؛ ويكمن في لفظ المفرد منه معنى الجمع؛ ويحمل على لفظه، أو على معناه. من ذلك: الخصم في قوله

ﷻ: ﴿وَهَلْ ۞ وَهَلْ أَتَىٰكَ نَبَؤُا۟ ٱلْخَصْمِ إِذْ تَسَوَّرُوا۟ ٱلْمِحْرَابَ ﴿٢١﴾ إِذْ دَخَلُوا۟ عَلَىٰ دَاوُۥدَ فَفَزِعَ مِنْهُمْ ۖ قَالُوا۟ لَا تَخَفْ ۖ﴾ [ص: ٢١ – ٢٢]، حيث رجع ضمير الفاعل واو الجماعة في (تسوروا) و(دخلوا) و(قالوا) والضمير المجرور للجمع في (منهم) للمصدر المفرد لفظا المتضمن معنى الجمع:(الخصم). ومنه أيضًا (الطاغوت) في قوله ﷻ: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَوْلِيَآؤُهُمُ ٱلطَّٰغُوتُ يُخْرِجُونَهُم مِّنَ ٱلنُّورِ إِلَى ٱلظُّلُمَٰتِ ۗ﴾ [البقرة: ٢٥٧] إذ جاء المبتدأ (أولياء) جمعًا، وخبره المصدر المفرد لفظًا: (الطاغوت)، ثم رجع ضمير الفاعل واو الجماعة إليه في (يخرجونهم) حملًا على معنى الجمع في (الطاغوت). ومنه أيضًا: أرضون خَصْبة وخِصْبة[١٠٧].

٣- المثنى بمعنى المفرد:

ويكثر في الأماكن، والبقاع، والجبال، ونحو ذلك؛ حيث يجعلون لكل ناحية من نواحي هذه الأماكن اسمًا. ومنه قول الله ﷻ: ﴿* وَٱضْرِبْ لَهُم مَّثَلًا رَّجُلَيْنِ جَعَلْنَا لِأَحَدِهِمَا جَنَّتَيْنِ مِنْ أَعْنَٰبٍ﴾ [الكهف: ٣٢]، ثم قال: ﴿وَدَخَلَ جَنَّتَهُۥ وَهُوَ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ قَالَ مَآ أَظُنُّ أَن تَبِيدَ هَٰذِهِۦٓ أَبَدًا ﴿٣٥﴾﴾ [الكهف: ٣٥]، فذكر أنهما مثنى (جنتين)، لكن رجع الضمير إليهما مفردًا في (جنته) وأشار إليهما بالمفرد (هذه).

٤- المثنى بمعنى الجمع: ويرد في موضعين:

- التثنية على معنى اسم الجمع:

سبق القول: إن اسم الجمع فيه معنى الجماعة وإن أفرد لفظه، ومن ثم فهو يثني ويجمع باعتبار لفظه؛ نحو: (طائفة، طائفتان، طوائف)؛ لذا يحمل على لفظه فيثنى، أو يحمل على المعنى فيجمع، نحو: (خصمان)، في قوله ﷻ: ﴿هَٰذَانِ خَصْمَانِ ٱخْتَصَمُوا۟ فِى رَبِّهِمْ ۖ﴾ [الحج: ١٩] جاء المبتدأ اسم الإشارة المثنى (هذان)، وخبره المثنى (خصمان)، لكن رجع إليه الضمير واو الجماعة في (اختصموا) حملًا على المعنى[١٠٨].

- التثنية على معنى الجماعة أو الصنف:

حيث يحمل المثنى على معنى الجمع، ومنه قوله ﷻ: ﴿ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ٱئْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ ﴿١١﴾ ﴾ [فصلت: ١١]. حيث جاء الحال من ضمير المثنى في أتينا، ودليل تثنيته ضمير قالتا، فمرجعهما هو (السماء) و(الأرض)- جاء الحال جمع مذكر سالما هو (طائعين) حملًا على المعنى.

٥- الجمع بمعنى المفرد: وهو من رد الفرع للأصل، ويكثر في المواضع الآتية:

- الأمكنة والنواحي:

ومنه قول الله ﷻ: ﴿ إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا۟ فِى ٱلْمَجَٰلِسِ فَٱفْسَحُوا۟ ﴾ المجادلة: ١١، والمراد مجلس النبي ﷺ.

- **المفرد ذي الأجزاء:**

وهي ألفاظ تكاد تكون سماعية عن العرب، منها: برمة (أو قِدْر أو جَفْنة) أَعْشار وأَكْسَار، أي: مكسرة. وثوب أهدام وأخلاق وأسماط وأهباب وأكياش وخبائب وشراذم وشبارق، أي: ممزق[١٠٩]. وحبل أرمام وأقطاع وأرفاث. وكبد أفلاذ، وأرض مُحُول وسباسب، وعام أحامس، ومنه قوله ﷻ: ﴿ مِن نُّطْفَةٍ أَمْشَاجٍ ﴾ [الإنسان: ٢].

- **جمع التكسير:**

يجري هذا الجمع مجرى المفرد في إعرابه؛ لذا جاز فيه أن يذهب به إلى الواحد، ومنه قول الله ﷻ: ﴿ وَإِنَّ لَكُمْ فِى ٱلْأَنْعَٰمِ لَعِبْرَةً نُّسْقِيكُم مِّمَّا فِى بُطُونِهِۦ ﴾ النحل: ٦٦

- **ضمير اسم الجنس:**

سبق القول: إن اسم الجنس فيه معنى الجمع؛ وحال إفراده وعود الضمير إليه يحمل على لفظه أو على معناه. كذلك إذا كان اسم الجنس مجموعًا يحمل ضميره اللفظ فيرجه إليه ضمير الجمع، نحو: (زيد أحسن الفتيان وأكملهم) أو على المعنى، فيرجع ضميره بالإفراد، نحو: (زيد أحسن الفتيان وأكمله)؛ لأنه في موضع يكثر فيه إفراد اسم الجنس حين يقال: (زيد أحسن فتى).

- **الأشخاص:**

وذلك نحو: ﴿فَنَاظِرَةٌۢ بِمَ يَرۡجِعُ ٱلۡمُرۡسَلُونَ ٣٥﴾ [النمل: ٣٥]، وكان رسولًا واحدًا، بدليل قول سليمان عليه السلام لهذا الرسول : ﴿ٱرۡجِعۡ إِلَيۡهِمۡ﴾ [النمل: ٣٧].

٦- الجمع بمعنى المثنى:

جمهور النحاة على مغايرة الجمع للمثنى؛ وذلك لما يلي:

- أن أقل الجمع عندهم ثلاثة.
- مغايرة ضمير المثنى لضمير الجمع.
- مغايرة وصف المثنى لوصف الجمع.
- مغايرة لفظ المثنى للفظ الجمع(١١٠).

لكن ذهب الخليل –وسيأتي كلامه– ونقله عنه سيبويه(١١١)، ووافقهما المبرد(١١٢) والزجاج(١١٣) والزجاجي(١١٤)، وأبو حيان(١١٥)، ثم تبعهم الأستاذ عباس حسن(١١٦) – ذهبوا إلى أن المثنى أول الجمع. ويرد الجمع بمعنى المثنى في:

١- تثنية أعضاء جسم الإنسان:

يذهب الأخفش الأوسط إلى جواز تثنية الموحد من أعضاء جسم الإنسان بلفظ الجمع. يقول: ((وقد يشبه ما كان من شيئين وليس مثله، ولكن اثنين قد جُعل جماعة في قول الله عز وجل: ﴿إِن تَتُوبَآ إِلَى ٱللَّهِ فَقَدۡ صَغَتۡ قُلُوبُكُمَا﴾ [التحريم: ٤] وقال: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقۡطَعُوٓاْ أَيۡدِيَهُمَا﴾ [المائدة:٣٨] **وذلك أن في كلام العرب أن كل شيئين من شيئين فهو جماعة، وقد يكون اثنين**))(١١٧) فالموحد من أعضاء الجسم كالقلب، والوجه والرأس والظهر والبطن يجوز تثنيته بلفظ الجمع عند الأخفش، وقد يجوز ذلك أيضًا في المزدوج من الأعضاء كاليدين والرجلين. وهو كلام ظاهره مؤدٍّ إلى اللبس بين المثنى والجمع.

يضبط الأستاذ عباس حسن هذا الوجه من الجواز بأنه وارد في كل ما أضيف لمُتَضَمِّنِه(١١٨)؛ **وعليه يكثر مجيء الجمع بمعنى المثنى في أعضاء جسم الإنسان حال إضافتها لمتضمنها.**

لكن يرد هذا الجواز أيضًا فيما لم يضف من أعضاء جسم الإنسان لمتضمِّنه، وفيما هو مزدوج (كما قال الأخفش: وقد يكون اثنين). **والوجه فيه أنه ورد بلفظ**

الجمع حملا على معنى التثنية. ويكون قول الله ﷻ: ﴿قُلُوبُكُمَا﴾ [التحريم: ٤]، مرادًا به قلبَا عائشة، وحفصة – رضي الله عنهما. وقوله ﷻ: ﴿أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة:٣٨] مرادًا به اليدُ اليمنى من السارق والسارقة؛ فهما ثنتان، ودليله قراءة ابن مسعود: (فاقطعوا أيمانهما)[١١٩].

ومما لم يضف لمتضمّنه، وكان مزدوجًا من أعضاء الجسم (المرافق) في قول الله ﷻ: ﴿وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ [المائدة: ٦]. فجمع المرفق، حملًا على المعنى، وهما مرفقان، وتناسبا مع لفظ الجمع (أيديكم) وهو مما أضيف لمتضمنه. ومنه قولهم: هو رجل غليظ الحواجب والوجنات، ذو مناكب، ضخم المناخر. وهي امرأة واسعة الحِداق، حسنة المآكم، ذات أوراك[١٢٠]. وكل ذلك جمع محمول على معنى المثنى.

٢- الجمع على تعدد أجزاء المثنى:

ومن غير أعضاء الإنسان ورد الجمع محمولًا على معنى المثنى في مواضع[١٢١] منها قوله ﷻ: ﴿وَدَاوُۥدَ وَسُلَيْمَٰنَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِى ٱلْحَرْثِ إِذْ نَفَشَتْ فِيهِ غَنَمُ ٱلْقَوْمِ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَٰهِدِينَ ﴿٧٨﴾﴾ [الأنبياء: ٧٨]، فرجع الضمير إلى داود وسليمان بالجمع في قوله ﷻ: (حكمهم) حملًا على معنى المثنى. ومنه أيضًا قوله ﷻ: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ ۖ كُلٌّ فِى فَلَكٍ يَسْبَحُونَ ﴿٣٣﴾﴾ [الأنبياء: ٣٣]. فرجع الضمير (واو الجماعة) فاعل يسبحون إلى الشمس والقمر، وهما مثنى حملاً على المعنى. ونحو ذلك قوله ﷻ: ﴿فَٱذْهَبَا بِـَٔايَٰتِنَآ ۖ إِنَّا مَعَكُم مُّسْتَمِعُونَ ﴿١٥﴾﴾ [الشعراء: ١٥] والخطاب لموسى وهارون – عليهما السلام– فرجع الضمير إليهما بالجمع في (معكم) حملاً على المعنى.

* * *

حمل المثنى على معنى الجمع عند الخليل:

في (باب ما لفظ به مما هو مثنى كما لفظ بالجمع وهو أن يكون الشيئان كلٌّ واحد منهما بعض شيء مفردٍ من صاحبه) – أورد سيبويه قول العرب: (ما أحسن

رءوسَهما، وأحسن عواليَهما). وقول الله ﷻ: ﴿إِن تَتُوبَآ إِلَى ٱللَّهِ فَقَدۡ صَغَتۡ قُلُوبُكُمَا﴾ [التحريم: ٤]، ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقۡطَعُوٓاْ أَيۡدِيَهُمَا﴾ [المائدة: ٣٨] أورد سيبويه الآيتين شاهدين على استعمال الجمع مكان المثنى، والحمل على ظاهر اللفظ: (قلباكما)، و(يديهما)، فالقطع ليمنى كل واحد منهما[١٢٢].

ثم أورد تأويل الخليل للآيتين بقوله: **((نظيره قولك: (فعلنا) وأنتما اثنان، فتكلَّم به كما تكلَّم به وأنتم ثلاثة**. وقد قالت العرب في الشيئين اللَّذين كلُّ واحد منهما اسمٌ على حدة وليس واحدٌ منهما بعض شيء كما قالوا في ذا؛ **لأَن التثنية جمعٌ**، فقالوا كما قالوا: فعلنا))[١٢٣]. كما سأل سيبويهِ الخليلَ عن قول العرب: (ما أَحْسَنَ وجوهَهُمَا) ((فقال [أي الخليل]: لأن الاثنين جميع، وهذا بمنزلة قول الاثنين: (نحن فعلنا ذاك) ولكنهم أرادوا أنْ يفرقوا بين ما يكون منفردًا وبين ما يكون شيئًا من شيءٍ، وقد جعلوا المفردَين أيضًا جميعًا قال الله جل ثناؤه:﴿وَهَلۡ أَتَىٰكَ نَبَؤُاْ ٱلۡخَصۡمِ إِذۡ تَسَوَّرُواْ ٱلۡمِحۡرَابَ ۝٢١ إِذۡ دَخَلُواْ عَلَىٰ دَاوُۥدَ فَفَزِعَ مِنۡهُمۡۖ قَالُواْ لَا تَخَفۡۖ خَصۡمَانِ بَغَىٰ بَعۡضُنَا عَلَىٰ بَعۡضٖ﴾ [ص:٢١-٢٢] وقد يثنُّون ما يكون بعضًا لشيء))[١٢٤].

سبق القول: إن مذهب الخليل ومَن وافقه أنَّ أوَّل الجمع اثنين، وهو قوله: (لأن الاثنين جميع). وتعليل ذلك أن بين المثنى والجمع اشتراكًا في ضمِّ شيء إلى آخر؛ فالمثنى ضمُّ واحدٍ إلى واحدٍ، والجمعُ (على قول الجمهور: إن أوله ثلاثة) ضمُّ واحدٍ إلى اثنين[١٢٥]؛ فيجوز أن يرد لفظ الجمع –عند الخليل ومَن وافقه– لمعنى المثنى. واحتجوا لقولهم **بورود ضمير المتكلم بلفظِ واحدٍ للمثنى والجمع**، كما في (قول الاثنين: **نحن فعلنا**). **واحتجوا أيضًا بأن السماع وارد بالعبارة عن المثنى بلفظ الجمع**؛ فـ(قد جعلوا المفردَين أيضًا جميعًا) كما في قوله الله ﷻ:﴿وَهَلۡ أَتَىٰكَ نَبَؤُاْ ٱلۡخَصۡمِ ... الآية﴾؛ حيث ورد دليل التثنية في قوله ﷻ: (خَصۡمَانِ)، ورجع الضمير في (تَسَوَّرُواْ) و(دَخَلُواْ) و(مِنۡهُمۡۖ) و(قَالُواْ) للمصدر المفرَد(ٱلۡخَصۡمِ). المضمَّن معنى المثنى (والمثنى هو أول الجمع عند الخليل).

لكن حججهم هذه على أن أول الجمع اثنين (خلافا للجمهور) **مدفوعة** بأن اشتراك ضمير المتكلم في لفظه بين المثنى والجمع (نحن فعلنا) إنما جاء لتعذر التثنية؛ نظرًا لاختلاف المفردين الداخلين تحت هذا الضمير؛ فالمتكلم أحدهما، وضُمَّ إليه آخر إما حاضر ضميره: (أنتَ/أنتِ) أو غائب ضميره: (هو/هي)؛ فتتعذر التثنية لفظًا، وتستغني عنها اللغة بضمير الجمع (نحن/نا). أما ما ورد من السماع؛ فمحمول على المعنى، وهو من حمل الجمع على معنى المثنى(١٢٦). وإنما حمل على المعنى؛ لاقتراب المثنى من الجمع في أنهما ضمُّ شيء إلى شيء، ولأن المضاف (وجوه) والمضاف إليه (هما) كالشيء الواحد، ولأمْن اللبس بين معنى المثنى ولفظ الجمع في المضاف (وجوه) بثبوت التثنية في المضاف إليه (الضمير هما)، ولكراهية العرب لجمع تثنيتَين في المتضايفَين؛ لذا جاز لهم أن يقولوا: (ما أحسنَ وجوهَهُما) حملا للوجوه على معنى الوجهين، والمراد: (ما أحسنَ وجهَيْهِما).

وردت الآية الكريمة: ﴿ وَهَلْ أَتَىٰكَ نَبَؤُاْ ٱلْخَصْمِ ... الآية﴾ شاهدًا للخليل على التعبير عن المثنى بلفظ الجمع حين قال: (وقد جعلوا المفردَين أيضًا جميعًا قال الله جل ثناؤه: ﴿ وَهَلْ أَتَىٰكَ...الآية﴾). يحتمل استشهاد الخليل بهذه الآية الوجهين التاليين:

الأول: أنها عنده ليست من الحمل على المعنى؛ لأنه يرى أنَّ أقلَّ الجمع اثنين، فما ورد فيها مِن ذِكر الخصمين بلفظ الجمع والرجوع إليهما بضميره لا يتجه للحمل على المعنى. ولعله الوجه عنده.

الثاني: أنها من الحمل على المعنى؛ وما ورد فيها من أنماط العدد الثلاثة: **المفرد** (خصم)، **والمثنى** (خصمان)، **وضمائر الجمع** الراجعة للمفرد (خصم): (تَسَوَّرُواْ) و(دَخَلُواْ) و(مِنْهُمْ) و(قَالُواْ) كل ذلك من الحمل على المعنى؛ وذلك أن الخليل استدل بالآية على أنه من كلام العرب التعبير عن المثنى بالجمع، قال: (وقد جعلوا المفردَين أيضًا جميعًا) وهو ما قد يعني تأويله الآية بالحمل على المعنى. على النحو التالي:

الخصم: وهي مفرد محمول هنا على معنى الجمع؛ لأنه مصدر[١٢٧]، وهو الموضع السادس من ورود المفرد بمعنى الجمع، ويقرب حمله على معنى الجمع كونه مصدرًا بلفظ اسم الجمع، نحو: قوْم ورَكْب وصَحْب وضيْف وطيْر وسفْر وذوْد، قال الله تعالى: ﴿هَلْ أَتَىٰكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَٰهِيمَ ٱلْمُكْرَمِينَ﴾ [الذاريات: ٢٤] [١٢٨]؛ فرجعت إليه **ضمائر الجمع** في: ﴿تَسَوَّرُواْ﴾ و﴿دَخَلُواْ﴾ و﴿مِنْهُمْ﴾ و﴿قَالُواْ﴾. و(الخصم) والضمائر الراجعة له محمولات على معنى المثنى الذي صُرح به في قوله ﷻ: (خصمان بغى بعضنا على بعض)؛ فهو من (الجمع على تعدد أجزاء المثنى)، كما سبق القول. وهو ما علله الخليل وتبعه فريق من النحاة بأن المثنى جمع[١٢٩].

- **(خصمان)**: وهو مثنى باعتبار اللفظ (من تثنية اسم الجمع) كما في قول الله ﷻ: ﴿هَٰذَانِ خَصْمَانِ ٱخْتَصَمُواْ فِى رَبِّهِمْ﴾ [الحج: ١٩]. لكن يرى الزمخشري في الكشاف وتبعه أبو حيان في البحر أن **المختصمين لم يكونا اثنين** بل كانوا جماعتين أو فريقين، أو كانا اثنين [اختلفت فيهما الأقوال؛ فقيل: كانا ملكين، وقيل: بل الاحتكام كان للملكين، وقيل: كانا رجلين غير أخوين، وقيل: كانا أخوين لأم... إلخ] وصحب كُلًّا منهما من يعاضده ويؤانسه؛ وعليه فالكلام عن جمع[١٣٠]، ولا حمل على المعنى ثَم.

هذا الوجه التأويلي ينضاف إلى ما وجهين سبق ذكرهما: الأول: التوجيه على أن المثنى أول الجمع، وهو الأقرب لما وجه به الخليل المسألة. والثاني: التوجيه بالحمل على المعنى، وهو وجه مستنبط من قول الخليل، لكن يرجحه البحث؛ لقربه من أساليب العربية وشجاعتها في الحمل على المعنى؛ فقد ورد عليه كثير من آي القرآن الكريم وكلام العرب. أما قول الزمخشري وأبي حيان من بعده؛ **ففيه أمور تشكل عليه بوضوح:**

١- أنه مرتكن إلى مرويات اختُلف فيها كما سبق بيانه، بل ظهر من عبارتيهما ((ولا يمتنع أن يصحبهما غيرهما)) وَهَنُ هذا التوجيه.

٢- أن قوله ﷻ ﴿إِذْ تَسَوَّرُواْ ٱلْمِحْرَابَ﴾ يبعد هذا التأويل؛ حيث يصعب في العقل أن تتسور جماعتان أو فريقان سور محراب داود عليه السلام بغية التحاكم إليه.

٣- أنه لو كانت ألفاظ الجموع في الآية ترجع لجماعتين؛ لكان حظ الكلام لهاتين الجماعتين، لكننا بعد الجموع المحمولة على معنى المثنى- لا نجد إلا خصمين اثنين حال إجمال القضية: ﴿خَصْمَانِ بَغَىٰ بَعْضُنَا عَلَىٰ بَعْضٍ﴾، وحال تفصيلها: ﴿إِنَّ هَٰذَآ أَخِى﴾ [ص: ٢٣]، ولو كان ثمة جماعتان؛ لأناب كل خصم من جماعته من نافح عنه. يؤكد ذلك أن خطاب داود عليه السلام كان للخصمين لا لمن ناب عنهما من الجماعتين المزعومتين: ﴿قَالَ لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ إِلَىٰ نِعَاجِهِۦ﴾ [ص: ٢٤].

٤- أن السياق المروي للقصة – على ما فيه من ضعف- لم يكن سببه ولا غايته إطلاع الناس على ما كان من داود عليه السلام، وإنما أرسل الخصمان تبصرة له ووحيا معلّما تعليما يليق بمقام نبوته عليه السلام؛ لذا قال ﷻ: ﴿وَظَنَّ دَاوُۥدُ أَنَّمَا فَتَنَّٰهُ فَٱسْتَغْفَرَ رَبَّهُۥ وَخَرَّ رَاكِعًا وَأَنَابَ ۩ ﴿٢٤﴾ فَغَفَرْنَا لَهُۥ ذَٰلِكَ﴾ [ص: ٢٤ – ٢٥].

حمل المفرد على معنى الجمع عند الخليل:

قُرئ اسم المصدر (سواء) للفعل (استوى) في قول الله ﷻ: ﴿وَقَدَّرَ فِيهَآ أَقْوَٰتَهَا فِىٓ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَآءً لِّلسَّآئِلِينَ ﴿١٠﴾﴾ [فصلت: ١٠]. **رفعًا ونصبًا وجرًّا**(١٣١).

قرأ أبو جعفر يزيد بن القعقاع **رفعًا**، خبرًا لمبتدإ محذوف، والتقدير: (هي سواءٌ)(١٣٢) أي سواء لا تزيد ولا تنقص. وقيل: رفع بالابتداء، وخبره شبه الجملة (للسائلين) ويضعفه الابتداء بالنكرة بلا مسوغ(١٣٣).

وقرأ الجمهور **بالنصب** مفعولًا مطلقًا (اسم مصدر) لفعل محذوف تقديره: (استوتْ). وقال العكبري: منصوب على الحالية من الضمير المضاف(ها) في (أقواتها) أو من ضمير الجر (ها) في (فيها) العائد على الأرض. وفيه أنَّ الاستواء للأيام وليس للأرض!

أورد سيبويه قراءة النصب على الحالية[١٣٤]، ثم أورد القراءة بالجرِّ، فقال: ((وقد قرأ ناس: (في أربعةِ أيامٍ سواءٍ) **قال الخليل: جعله بمنزلة: مستويات**))[١٣٥] **وخفض** (سواء)، قراءة زيد بن علي، والحسن البصري، ويعقوب الحضرمي، وابن أبي إسحاق، وعيسى بن عمر الثقفي، وعمرو بن عبيد، **وهي صفة مفردة اللفظ للجمع (أيام)**، (وقيل: نعت لـ(أربعة)، فهي مفرد نُعت به الجمع أيضًا)[١٣٦]؛ فخرجت عن المطابقة العددية.

تأول الخليل الآية على معنى الجمع (مستويات)، والمعنى: (في أربعةِ أيامِ مستوياتٍ) أي: تامات. وهو الموضع السادس من مجيء المفرد بمعنى الجمع، وذلك في (المصدر).

* *

المبحث الثالث

تأويل الخليل العدولَ التركيبي عن قواعد المطابقة النوعية في القرآن الكريم بالحمل على المعنى

تُعدُّ قضيةُ التصنيف النوعي مِن أعقد قضايا النحو العربي؛ لتقسيم النحاةِ الاسمَ إلى مذكَّر ومؤنَّث؛ فالأصلُ التذكيرُ، والتأنيثُ فرعه؛ لتمايزه بعلامةٍ [ألفَا التأنيث: (صحراء) و(سعدى)، أو تاؤه: (كاتبة)]. ولا تأنيث للفعل، وإنما دخلته التاء الساكنة في: (كتبتْ) إيذانًا بتأنيث الفاعل، وللفصل بين التأنيث والتذكير[١٣٧].

أما الاسم المؤنث فينقسم عند النحاة للأقسام المبينة في الرسم التوضيحي التالي:

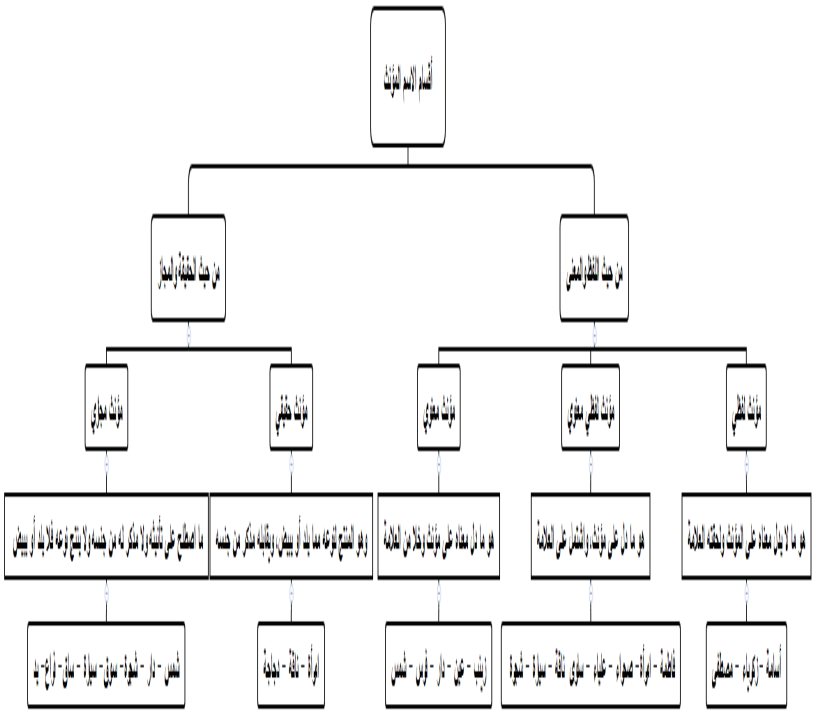

أدى التقسيم النوعي الضيِّق في العربية[١٣٨] إلى إشكالات اقتضت إلحاقاتٍ تقعيديةً[١٣٩] تفسِّر تردُّدَ بعض الألفاظ [المحايدات النوعية] بين القسمين، وتقف على أسباب ظهورها[١٤٠]، وتنظر في مسلكها التركيبي؛ حيث تقتضي القسمة المنطقية للمحايدات النوعية في العربية أن تكون هناك ألفاظ **الأصل فيها التأنيث وقد تُذكَّر**، نحو: الأضحى، والدلو، والذنوب، والسلاح، والقليب، والعنق[١٤١]. **وألفاظ الأصل فيها التذكير وقد تؤنَّث**، من ذلك: السكين، والعسل، والسلم بالفتح، والمتن والعاتق، والإبط، والصاع، والقفا[١٤٢]. **وألفاظ يستوي فيها التذكير والتأنيث**، من ذلك: السَّلم (بالفتح) والسِّلم (بالكسر) والسبيل والطريق، والموسى[١٤٣]. غير أن هناك ألفاظًا **مؤنثة تقع على الجنسين، وينماز مذكَّرها بالوصف، ويشار لها بالتذكير**، من ذلك: ((هذا (بطة) ذَكَرٌ، وهذا (حمامة) ذَكر، **وهذا (شاة)** إذا عنيت

كبشًا، وهذا (بقرة) إذا عنيت ثورًا، وهذا (حية) ذكر))[١٤٤]. كان من الإلحاقات التقعيدية الناظرة في المسلك التركيبي للمحايدات النوعية **الحملُ على المعنى في النوع**[١٤٥]؛ حيث يَظهر بضوح في قسم المؤنَّث المجازي[١٤٦]؛ فيجوز حذف علامة تأنيث الفعل المسند له، ويحسن حال الفصل بينهما[١٤٧]. من الأسماء التي تُحمل في نوعها على اللفظ أو على المعنى:

١-المصادر:

المصادرُ المؤنثةُ تأنيثُها مجازيٌّ؛ لدلالة المصادر على معانٍ مجردةٍ؛ فيجوز فيها الحمل على اللفظ المؤنث، ويجوز الحمل على معنى مصدر آخر مذكَّر اللفظ[١٤٨]. من الأول قول الله ﷻ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدۡ جَآءَتۡكُم مَّوۡعِظَةٞ مِّن رَّبِّكُمۡ﴾ [يونس: ٥٧]، لحقت تاء التأنيث (جاء)؛ لتأنيث لفظ الفاعل (موعظة). ومن الثاني قوله ﷻ: ﴿فَمَن جَآءَهُۥ مَوۡعِظَةٞ مِّن رَّبِّهِۦ﴾ [البقرة: ٢٧٥]؛ حُمل المصدر المؤنث (موعظة) على معنى المصدر المذكَّر (وعظ)؛ فذُكَّر الفعلُ، وحسَّن التذكيرَ الفصلُ بضمير المفعول به[١٤٩].

٢-جمع التكسير:

ترجع مجازية التأنيث فيه لزوال لفظ المفرد الذي هو أصل مراعاة التذكير والتأنيث، بدليل الركون للمفرد في تذكير العدد وتأنيثه؛ لذا ذهب النحاة إلى جواز تذكيره وتأنيثه. ومنه أيضًا اسم الجنس الجمعي[١٥٠]، نحو: (نخل، وشجر، وأعراب، وعرب، وترك، وروم). وهو يذكَّر، حملًا على لفظه، وعلى معنى الجنس، ويؤنَّث حملًا على معنى الجماعة[١٥١]. من التذكير قوله ﷻ: ﴿ٱلۡأَعۡرَابُ أَشَدُّ كُفۡرٗا وَنِفَاقٗا وَأَجۡدَرُ أَلَّا يَعۡلَمُواْ حُدُودَ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦۗ﴾ [التوبة: ٩٧][١٥٢]، رجع الضمير في (يعلموا) مذكَّرًا للأعراب. ومنه أيضًا قول الله ﷻ: ﴿ٱلَّذِي جَعَلَ لَكُم مِّنَ ٱلشَّجَرِ ٱلۡأَخۡضَرِ نَارٗا فَإِذَآ أَنتُم مِّنۡهُ تُوقِدُونَ﴾ [يس: ٨٠] وُصف الشجر بالتذكير (الأخضر)، ورجع الضمير إليه مذكرًا في (منه) .

ومن التأنيث قوله ﷻ: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا﴾ [الحجرات: ١][١٥٣] لحقت تاء التانيث الفعل (قالت) المسند لجمع التكسير (الأعراب). ومنه تأنيث الشجر في قوله ﷻ: ﴿لَآكِلُونَ مِن شَجَرٍ مِّن زَقُّومٍ ۝٥٢ فَمَالِـُٔونَ مِنْهَا ٱلْبُطُونَ ۝٥٣﴾ [الواقعة: ٥٢ – ٥٣] فرجع ضمير المؤنث في (منها) للشجر[١٥٤].

٣-اسم الجمع:

اسم مفرد اللفظ، دال معناه على الجمع؛ نحو: رهط، قوم، نساء، نسوة، نفر، أمة ...إلخ. فيجوز تذكيره حملاً على معنى (الجمع)، ويجوز التأنيث حملاً على معنى (الجماعة). من ذلك قوله ﷻ: ﴿وَهَمَّتْ كُلُّ أُمَّةٍۭ بِرَسُولِهِمْ لِيَأْخُذُوهُ﴾ [غافر: ٥]، فحمل على اللفظ المؤنث وعلى معنى الجماعة؛ لذا لحقت التاء الفعل (همتْ) ثم حمل (أمة) على معنى الجمع فرجع إليه ضمير جماعة الذكور في الفعل (يأخذوه). ومن التذكير أيضًا قوله ﷻ: ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ فِى ٱلْمَدِينَةِ﴾ [يوسف: ٣٠] . ومن التأنيث قوله ﷻ: ﴿كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ﴾ [الحج: ٤٢، ص:١٢، غافر:٥، ق:١٢، القمر:٩] **لحقت تاء التأنيث الفعل (كذب) حملا لفاعله (قوم) على معنى الجماعة[١٥٥]. ومن التذكير قوله ﷻ:** ﴿إِذْ هَمَّ قَوْمٌ أَن يَبْسُطُوٓا۟ إِلَيْكُمْ أَيْدِيَهُمْ فَكَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنكُمْ﴾ [المائدة: ١١] جاء الفعل (هم) بلا تاء، ورجعت الضمائر مذكرة لـ(قوم) في (يبسطوا)، و(أيديهم).

٤-أسماء الأمم والقبائل والأحياء:

وهي مما يذكَّر حملًا على معنى (حيّ). أو يؤنث حملًا على معنى (قبيلة)[١٥٦]، من ذلك: قريش، وتميم، ومدين، وعاد، وثمود. من التذكير قوله ﷻ: ﴿فَأَمَّا ثَمُودُ فَأُهْلِكُوا۟ بِٱلطَّاغِيَةِ ۝٥ وَأَمَّا عَادٌ فَأُهْلِكُوا۟ بِرِيحٍ صَرْصَرٍ عَاتِيَةٍ ۝٦﴾ [الحاقة: ٥ – ٦] رجع ضمير جماعة الذكور في الفعل (أهلكوا) على (ثمود) و(عاد) حملًا على معنى (حي)[١٥٧]، ومن التأنيث: ﴿كَذَّبَتْ ثَمُودُ وَعَادٌۢ بِٱلْقَارِعَةِ﴾ [الحاقة: ٤]

[١٥٨] لحقت الفعل (كذبت) تاء التأنيث حملاً على معنى (قبيلة ثمود وقبيلة عاد)[١٥٩].

٥-بعض المفردات والأدوات: [١٦٠]

ومنها: (مَن الموصولة)، و(مَا الموصولة)، و(أيّ)، و(كُل)، و(غير)، و(مِثل).

(مَن): نحو: (مِن البنات **مَن يقوم، أو من تقوم)**، فالتذكير على لفظ (مَن)؛ والتأنيث على المعنى.

(ما): نحو: (مِن السيارات **ما تعجبني، أو ما يعجبني)** فالتذكير على اللفظ؛ والتأنيث على المعنى.

(أي): نحو: **(أي** الجاريتين **قام أو قامت)** فالتذكير على لفظ (أي)؛ والتأنيث على معناها.

(بعض): إذا أضيفت (بعض) لمؤنث؛ جاز حمل الفعل على لفظها فيذكر، وجاز حمله على المعنى فيؤنث. نحو: **(جاء بعضُ** النسوة)، و**(جاءت بعض** النسوة).

(كل): إذا أضيفت لمؤنث؛ جاز التذكير؛ حملًا على لفظها، نحو: **(كل** الطالبات **مجتهد)**. والتأنيث؛ حملًا على المعنى، نحو: **(كل** الطالبات **مجتهدات** أو **مجتهدة)** على معنى: (كل واحدة قائمة).

(غير) و(مثل): وتردان للمذكر والمؤنث باللفظ نفسه؛ فإن أضيفتا لمؤنث؛ جاز التذكير على اللفظ، والتأنيث حملًا على المعنى، نحو: **(غيرُ** زينب **قام)** و**(غير** زينب **قامت)**، ونحو: **(مثل** سعاد **تتقن)**، و**(مثل** سعاد **يتقن)**.

الحمل على المعنى في النوع عند الخليل:

١-حمل المصدر المؤنث على معنى المذكر:

في باب (المؤنث الذي يقع على المؤنث والمذكر، وأصله التأنيث) ذهب سيبويه إلى أنَّ في العربية أسماء **مؤنثة الأصل**، غير أنها تشمل الجِنسين؛ مِن ثَم يجري البابُ على أصل التأنيث، وإن كان المرادُ مذكَّرَ هذه الأسماء. من ذلك كلمة (الشاء). نص سيبويه على (أن الشاء أصله التأنيث)[١٦١]، يقولون: **(ثلاثُ**

شياهٍ) و**(ثلاثٌ** مِن الشاءِ). فإن أرادوا الذكور منها قالوا: **(ثلاث** شياهٍ **ذكورٍ)**[١٦٢]. وذكر غيره من ألفاظ هذا الباب: الغنم، والمعز، والضأن، والإبل. كلها مؤنثات، وإن وقعت على مذكَّر. قال ابن السكيت: ((تقول: له **خمس** من **الإبل**، وإن عنيت أجمالاً؛ لأن **الإبل مؤنثة**، وكذلك: له **خمس** من **الغنم**، وإن عنيت أكبشًا؛ لأن **الغنم مؤنثة**))[١٦٣]. وواضح أنهم يستدلون على تأنيث هذه الألفاظ بتذكير العدد من الثلاثة إلى العشرة معها.

ثم أورد سيبويه قولَ العرب: **(هذا** شاةٌ) بالتذكير، فوجَّهَه الخليلُ بقوله: ((**(هذا شاةٌ)** بمنزلة قوله تعالى: ﴿ هَٰذَا رَحْمَةٌ مِّن رَّبِّي ﴾ [الكهف: ٩٨]))[١٦٤].

يظهر في توجيه الخليل هنا الحمل على المعنى؛ حيث عَدَلت العبارة: (هذا شاة) عن المطابقة النوعية بين الإشارة والمشار إليه، بل خرجت عما قعَّده سيبويه من تأنيث (الشاة)، وإن أريد بها المذكَّر. كان توجيه الخليل بحمل (شاة) على معنى المذكر: (كبش). وهو ما نصَّ عليه ابن السكيت في كلامه المذكور آنفًا: ((**هذا بطة ذَكَرٌ، وهذا حمامة ذَكر، وهذا شاة، إذا عنيت كبشًا، وهذا بقرة، إذا عنيت ثورًا، وهذا حية ذكر**))[١٦٥] لكن الخليل لا يصرح – وهو ديدنه– بالحمل على المعنى، بل يعقد له قياسًا بين (هذا شاة) وبين قوله تعالى: ﴿ هَٰذَا رَحْمَةٌ مِّن رَّبِّي ﴾ في إشارة خفية لحمل المصدر المؤنث (رحمة) على المعنى؛ فيتخرج تذكير الإشارة إليه.

سبق بيان أنَّ المصدر مما يكثر فيه – حال العدول عن المطابقة النوعية – الحمل على معنى مصدر مرادف، نحو قوله ﷻ: ﴿ فَمَن جَاءَهُۥ مَوْعِظَةٌ ﴾ **[البقرة: ٢٧٥]؛ فيُحمل المصدر على معنى (وعظ)؛ ومن ثَمَ يمكن فهْم توجيه الخليل بحمل المصدر المؤنث (رحمة) في الآية على معنى مصدر مذكر مرادف: هو التعطف أو الرزق**[١٦٦]. **والتقدير: (هذا تعطف من ربي)، وليس ثَمَّ مشار إليه محذوف**، ويكون الخليل قد قاس (هذا شاة) على﴿ هَٰذَا رَحْمَةٌ ﴾ بجامع الحمل على المعنى؛ حُملت (شاة) على معنى (كبش)، وحُملت (رحمة) على معنى (تعطف) أو(رزق).

أما المفسرون في توجيه التذكير في: ﴿ هَٰذَا رَحۡمَةٞ مِّن رَّبِّي ﴾ فعلى ثلاثة أقوال:

- **الإشارة للسد**، أي: (هذا السد رحمة من ربي). قاله مقاتل بن سليمان البلخي، وبنحوه قال الزمخشري، وابن الجوزي، وابن عطية، والقرطبي، ونقله أبو حيان والآلوسي(١٦٧).
- **أن الإشارة للتمكين** المذكور في: ﴿ مَا مَكَّنِّي فِيهِ رَبِّي خَيۡرٞ ﴾ [الكهف: ٩٥] ، أي: (هذا التمكين الذي أدركت به السد رحمة من ربي). قاله الزجاج، وبه قال الزمخشري، ونقله ابن الجوزي، وأبو حيان، والآلوسي(١٦٨).

-**أن الإشارة للفعل**، أي: (هذا الذي بنيته وسويته رحمة من ربي). قاله الطبري والنحاس(١٦٩).

وواضح أن توجيههم التذكيرَ قائم على أن الإشارة لمذكر محذوف: (الردم/السد) أو (التمكين) أو (الذي بنيته) مخبَر عنه بأنه (رحمة)، وهو تذكير وإن كان جائزًا في النحو؛ لوقوع الإشارة بين مخبَر عنه مذكَّر (محذوف)، وخبره المؤنث(١٧٠)، إلا أنه يبقى دون توجيه الخليل بالحمل على المعنى، لسببين:

١-أن ما لا يحوج للتقدير في كتاب الله ﷻ أولى مما يحوج للتقدير، وتوجيه الخليل غير محوج لتقدير محذوف بخلاف توجيه من جاء بعده؛ حيث الإشارة لمحذوف.

٢- أن توجيه الخليل بحمل المصدر المؤنث (الرحمة) على معنى مصدر مرادف مذكر يتخرج به مواضع أخر وقع فيها التذكير، ولعل أشهرها قوله ﷻ: ﴿ إِنَّ رَحۡمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٞ مِّنَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ ﴾ [الأعراف: ٥٦]؛ حيث يمكن حمله على معنى الغفران أو التعطف.

٢- حمل الموصول المشترك على معنى التأنيث:

سبق القول إن مما يحمل على لفظه أو معناه الموصولات المشتركة: (مَن) و(مَا) و(أيّ)، فترد للمفرد المذكر، والمفردة المؤنثة وللمثنى والجمع بنوعيه. مِن ثَمَّ أورد سيبويه في (باب إجرائهم صِلةَ (مَن) وخبرِه، إذا عَنيتَ اثنينِ، كصلةِ (اللَّذَيْنِ) وإذا عنيتَ جميعًا كصِلةِ (الذِينَ)) ثُمَّ روى عن يونسَ قولَ العرب: (مَنْ كانتْ أُمَّك)، ونحوه: (أيُّهنَّ كانتْ أمَّك) بإلحاق تاء التأنيثِ في الفعل مع (مَن) و(أي) حملًا على معنى المؤنث. ونحو ذلك ما رواه عن الخليل من قوله: ((إن بعضَهم قَرأَ: ﴿وَمَن **تَقْنُتْ** مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِۦ ﴾ [الأحزاب: ٣١] فجُعِلتْ كصلةِ (التي) حين عنيتَ مؤنَّثًا))[١٧١].

قرأ الجمهور: ﴿ وَمَن يَقْنُتْ ﴾ بالحمل على لفظ (مَنْ) إفرادًا وتذكيرًا في الفعل الأول: (يقنت) ثم حُمل على معنى التأنيث في بقية الآية: (منكن، تعمل، نؤتها، أجرها، لها). ذكر الخليل دون عزو قراءة: ﴿وَمَن **تَقْنُتْ** ﴾ بالتَاءِ شاهدًا للحَمْل عَلَى مَعْنَى التأنيث في (مَن)، حيث أُنِّث معها الفعل خلافًا لقراءة الجمهور.

لكن نقل أبو حيان عن ابن خالويه أنه قال: ((**ما سمعتُ أن أحدًا قرأ: ﴿وَمَن يَقْنُتْ﴾ إلا بالتاء**))[١٧٢]، وظاهره أنه ينافي نقل الخليل! وصحيح النقل عن ابن خالويه أنه قال: ((**سمعت ابن مجاهد يقول: ما يصح أن أحدًا يقرأ: (ومن يقنت) إلا بالياء**))[١٧٣]. وفرق ما بين النقلين كبير، فالأول مكذِّبٌ للخليل في نقْله، والثاني مُثبِتٌ أنها قراءة، لكنها لا تصح على شرط ابن مجاهد في السبعة، فهي شاذة عنده لا غير، وهو معنى ما نُقل عنه: (ما يصح... إلخ). لذلك قال ابن مجاهد: ((ولم يختلف الناس فى (يقنت) أنها بالياء))[١٧٤] يريد سبعة القراء. هذه القراءة منسوبة للجَحدَريّ، وَالأَسواريّ، وهي رواية عن يَعْقُوبَ، وابن عامر، ورواها أبو حاتمٍ عن أبي جعفرٍ وشيبةَ ونافع[١٧٥].

٣- امتناع الخليل عن حمل المؤنث على معنى المذكر مع ظهور العدول:

على أن من آي القرآن الكريم ما ينطق ظاهره بالحمل على المعنى لعدول التركيب عن المطابقة النوعية، لكنَّ الخليل **يمتنع عن تأويله بالحمل على المعنى** لنكتة خفية. من ذلك ما ذكره سيبويه في باب (ما جرى من الأسماء التي من الأفعال وما أشبهها من الصفات التي ليست بعمل ...) حيث أورد سيبويه جواز عود الضمير بالتذكير على المؤنث المجازي؛ نحو: قول عامرِ بنِ جُوَينٍ الطائيّ: **(وَلَا أَرْضَ أَبْقَلَ** إبقالَهَا)[١٧٦]. ثم أراد سيبويه أن يبين أن من الكلام ما لا يحمل على هذا التوجيه مع مجازية التأنيث؛ لنكتة خفية في معنى اللفظ المذكَّر.

مِن ذلك ما أورده من تذكير الخبر في قوله ﷻ: ﴿ٱلسَّمَآءُ مُنفَطِرٌۢ بِهِۦ﴾ [المزمل: ١٨] فالتذكير فيه ليس لمجازية التأنيث في (السماء) لكنه لمعنى النسب أي: (السماء ذات انفطار) أي: الشأن فيها أن تنفطر، ثم إنها حين تنفطر وتتلبس بالانفطار؛ يقال لها: (منفطرة)، ونحو ذلك: (امرأة مرضِع) أي: (ذات إرضاع)، أي: الشأن فيها أن تُرضِع وإن لم تقم بذلك، فإن قامت بالفعل وتلبست به؛ قيل: (مرضعة)[١٧٧]، ونحوه: (امرأة، أو قطاة، أو دجاجة، أو شاء مُعَضِّل ومُعْضِل) وهي التي يعسر عليها إخراج نَتاجها، فيَغَصُّ في فرجها، لم يدخل ولم يخرج.

من هنا نقل سيبويه توجيه العدول التركيبي في المطابقة النوعية عن الخليل بقوله: ((إن ﴿ٱلسَّمَآءُ مُنفَطِرٌۢ بِهِۦ﴾ [المزمل: ١٨] كقولك: (مُعضِّلٌ) للقطاة، وكقولك: (مرضِع) للتى بها الرَّضاع، وأما (المنفطِرة) فيجئ على العمل، كقولك: (منشَقَّة)، وكقولك: (مرضِعةٌ) للتى تُرضِع))[١٧٨].

وُجِّه تذكيرُ الخبر في قوله ﷻ: ﴿ٱلسَّمَآءُ مُنفَطِرٌۢ بِهِۦ﴾ بخمسة توجيهات على النحو التالي:

١-**قول أبي عمرو بن العلاء** بحمل (السماء) على معنى **(السقف)**؛ أي: (السقف منفطر)، وهو قول الكسائي، ونقله أبو عبيدة، ومن بعده أكثر المفسرين[١٧٩].

٢-**قول الخليل السابق: إنه على النسب؛ أي: (السماء ذات انفطار)، أي (الشأن فيها أن تنفطر)**، وواضح أن الخليل منصرف بقوله هذا عن قول شيخه أبي عمرو بن العلاء بحمل السماء على معنى السقف(١٨٠).

٣-**قول الفراء:** إن (السماء) تذكَّر وتؤنَّث، ومِن تذكيرها قول الشاعر:

فلَوْ رَفَعَ **السَّمَاءُ إليهِ** قَوْمًا لَحِقْنَا بالنُّجُومِ مَعَ السَّحَابِ(١٨١)

٤-**قول لأبي علي الفارسي:** إنَّ (السماء) **اسم جنس جمعي، مفرده: (سماءة)**، وأسماء الأجناس- كما سبق بيانه- تذكَّر وتؤنَّث، ومنه قول الله ﷻ: ﴿ ٱلشَّجَرِ ٱلْأَخْضَرِ ﴾ **[يس: ٨٠]** وقوله ﷻ:، ﴿ جَرَادٌ مُّنتَشِرٌ ﴾ **[القمر: ٧] وقوله ﷻ:** ﴿ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُّنقَعِرٍ ﴾ [القمر: ٢٠]. ولأبي علي قول آخر مأخوذ من كلام الخليل السابق(١٨٢).

٥-**قول الزمخشري:** إن (منفطر) نعت لمنعوت محذوف، هو خبر لـ(السماء)، والتقدير: **(السماءُ شيءٌ منفطرٌ)**(١٨٣).

والمتأمل في هذه التوجيهات يلحظ ما يلي:

١- أنها **لا تراعي إلا الجانب اللفظي في تأويل هذا العدول**، فتراها لا تلتفت إلا لتخريج خبر مذكر أسند لمبتدإ مؤنث. فتوجيه أبي عمرو التفت إلى مرادف مذكر هو (السقف) حمل عليه المعنى، وتوجيه الفراء التفت إلى جواز التذكير والتأنيث في السماء فاستوى عنده الوجهان، وتوجيه أبي علي بحث عن حالة مما يجوز فيه التذكير والتأنيث، وهي اسم الجنس الجمعي، فاستوى أيضا عنده الوجهان، مع أن المفرد (سماءة) لا يكاد يُسمع، بله عدم الإشارة بالجمع للفظ (السماء). أما تأويل الزمخشري فغني عن البيان ما فيه من تكلُّف تقدير خبر (شيء)، لا يحتاجه التركيب.

٢- أما تأويل الخليل؛ فقد عدل عن الحمل على معنى (السقف) – وهو تأويل أبي عمرو- **معتمِدًا تأويلًا ناظرًا لخصوصية المعنى في (منفطر) واختلافه مذكرًا عنه مؤنثًا**، وما يَفقِده المعنى لو استوى وجها التذكير والتأنيث. كان انصراف الخليل لمعنى أن السماء الشأن فيها الانفطار، ناظرًا لحال السماء قبل يوم القيامة، ثم ما تكون عليه حالها يومئذ؛ ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ

وَحِدَةٌ ﴿١٣﴾ وَحُمِلَتِ ٱلْأَرْضُ وَٱلْجِبَالُ فَدُكَّتَا دَكَّةً وَٰحِدَةً ﴿١٤﴾ فَيَوْمَئِذٍ وَقَعَتِ ٱلْوَاقِعَةُ ﴿١٥﴾ وَٱنشَقَّتِ ٱلسَّمَآءُ فَهِىَ يَوْمَئِذٍ وَاهِيَةٌ ﴿١٦﴾ وَٱلْمَلَكُ عَلَىٰٓ أَرْجَآئِهَا ۚ وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَٰنِيَةٌ ﴿١٧﴾ يَوْمَئِذٍ تُعْرَضُونَ لَا تَخْفَىٰ مِنكُمْ خَافِيَةٌ ﴿١٨﴾ ﴾ [الحاقة: ١٣ – ١٨] فالسماء سقف محفوظ في هذه الدنيا لا انشقاق فيه ولا تصدع، لكنه يتلبس بالانفطار والتشقق، ولن يكون هذا إلا يوم ينفخ في الصور، ويلفت النظر تكرار (يومئذ) أي القيامة ثلاث مرات في آيات سورة الحاقة السابقة؛ للتأكيد على أن السماء يومها وحسب ذات انشقاق.

٣- لا يجمع ذلك المعنى بكليته إلا أن يخبَر عنها بالوصف (منفطر) مذكرًا؛ وتوجيهه على أنه من باب: (معضل ومرضع) أي: الشان فيها الإرضاع وإن لم ترضع، والتعضيل وإن لم تعضل، وعليه يكون منفطر: الشأن فيها الانفطار والانشقاق، وإن لم تتلبس به بعد. أما (منفطرة) فلا يكون إلا حال تلبسها بالانفطار، وهو ما لا يكون إلا يوم القيامة، فكيف يقال بجواز الوجهين؟ وهو ظاهر قول الفراء وأبي علي، وكيف تحمل على معنى السقف المتشقق، والله ﷻ يقول: ﴿وَجَعَلْنَا ٱلسَّمَآءَ سَقْفًا مَّحْفُوظًا ۖ﴾[الأنبياء: ٣٢]، وهو ظاهر قول أبي عمرو؟ ولم يقدر خبر مذكر لا يحتاجه تركيب في كتاب الله وهو قول الزمخشري؟!

* *

المبحث الرابع

تأويل الخليل العدولَ التركيبي في القرآن الكريم بالتضمين

التضمين (Implication, Inclusion): هو إشْراب لفظٍ معنى لفظٍ؛ فيُعطَى حُكمَه، مع قرينة تشير للمعنى المستعمَل. أشار المتقدمون، ومنهم سيبويه[١٨٤] وابن جني[١٨٥]، لمفهوم التضمين، ويعرفه ابن هشام بقوله: ((**قَدْ يُشرِبونَ لفظًا معنى لفظٍ، فيُعطونه حُكمَه، وَيُسمَّى ذَلِك تَضمِينًا**))[١٨٦].

يرتبط التضمين بالخلاف حول جواز حلول حرف جر محل آخر أو منعه؛ حيث جوزه الكوفيون، وبعضُ المتأخرين، على حين منعه البصريون ((الذين يرون أن حرف الجر باق على معناه الأصلي، ولا ينوب عن غيره بقياس، كما لا تنوب حروف الجزم والنصب بعضها عن بعض. وما خالف الأصل فهو عندهم إما مؤول...، وإما على تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف، وإما على إنابة حرف مناب حرف على طريقة الشذوذ))[١٨٧].

والتضمين لونٌ من الحمل على المعنى، يقول ابن جني: ((**وباب الحمل على المعنى** بحر لا يُنْكَش ... **ومنه باب من هذه اللغة واسع لطيف طريف، وهو اتصال الفعل بحرف ليس مما يتعدّى به؛ لأنه في معنى فعل يتعدى به**. من ذلك قوله تعالى: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ ٱلصِّيَامِ **ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ** نِسَآئِكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٧] لما كان في معنى الإفضاء عدَّاه بـ(إلى)))[١٨٨]. **فضَمَّنَ ﴿ ٱلرَّفَثُ ﴾ معنى الإفضاء، ولما كان الفعل (أفضى) يتعدى بـ (إلى) عُدي المصدر ﴿ ٱلرَّفَثُ ﴾ بالحرف نفسه، وجعل ابن جني ذلك من الحمل على المعنى**، ثم ذكر استحسان أبي علي الفارسي له.

ويلاحظ وجود اتجاهين في التضمين:

أحدهما: يميل به إلى الانحسار في الفعل، لا سيما في التعدي واللزوم، والثاني: يميل إلى تعميمه على أقسام الكلم. أما الأول؛ فيفهم من إشارات سيبويه حين ضمَّن (دعا) معنى (سمى) فعداه لمفعولين، وعليه الصبَّان، ود. علي عبد الله العنبكي، وهو رأي مجمع اللغة العربية بالقاهرة[١٨٩].

الثاني: يذهب إلى ورود التضمين في كل أقسام الكلام، وخروجه عن الانحسار في الفعل، وهو ما يميل إليه البحث؛ حيث وردت له في كل أقسام الكلام شواهدُ عدة، وإليه مال ابن جني، وعليه نَصَّ ابنُ هشام حين ذكر في تعريف التضمين السابق أنه يرد في (اللفظ) ولم يقل: في (الفعل)، وأوضح منه في ذلك نَصُّ الزركشيّ: ((التضمين: وهو إعطاء الشيء معنى الشيء **وتارةً يكون في الأسماء وفي الأفعال وفي الحروف**))[١٩٠]. على أنه من الأهمية بمكان القول: إن المجلى الأكبر للتضمين هو الفعل (ولعل هذا سبب ظهور الاتجاه الأول)، لكن لا ينتفي وقوعه في الاسم والحرف. ويمكن إيجاز أنماط التضمين في أقسام الكلام مع شواهد لها على النحو الآتي:

أولا- التضمين في الاسم:

١-التضمين بين اسمين:

وذلك نحو قول الله ﷻ: ﴿ مَا هَٰذِهِ ٱلتَّمَاثِيلُ ٱلَّتِيٓ أَنتُمۡ لَهَا عَٰكِفُونَ ﴾ [الأنبياء: ٥٢] ضمن اسم الفاعل: ﴿عَٰكِفُونَ ﴾ معنى: (عابدون)؛ فتعلق حرف الجر (اللام) به، ولو كان على معناه؛ لتعلق به (على) كما في قوله ﷻ: ﴿ فَأَتَوۡاْ عَلَىٰ قَوۡمٖ يَعۡكُفُونَ عَلَىٰٓ أَصۡنَامٖ لَّهُمۡ ﴾ [الأعراف: ١٣٨] . ونحوه الآية السابقة: ﴿أُحِلَّ لَكُمۡ لَيۡلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمۡ ﴾ [البقرة: ١٨٧] ضَمَّنَ المصدر ﴿ ٱلرَّفَثُ ﴾ معنى الإفضاء[١٩١].

٢- بين اسم وفعل:

وذلك تضمين أسماء الأفعال معاني الأفعال، نحو: صه، مه، أف ... إلخ.

٣- بين اسم وأداة:

وذلك تضمين الاسم معنى حرف أو أداة، وهو الشبه المعنوي، علة لبناء بعذ المبنيات؛ نحو تضمين (من) و(كيف) و(كم) معاني أدوات الاستفهام.

ثانيا- التضمين في الفعل:

المجال الأرحب للتضمين، ويرد في الفعل التضمينٌ في الزمن، والتضمين في التعدي واللزوم.

أ- **التضمين في الزمن:**

١- تضمين المضارع معنى الأمر:

وذلك نحو قوله ﷻ: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ هَلۡ أَدُلُّكُمۡ عَلَىٰ تِجَٰرَةٖ تُنجِيكُم مِّنۡ عَذَابٍ أَلِيمٖ ۝١٠ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُجَٰهِدُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمۡوَٰلِكُمۡ وَأَنفُسِكُمۡ ﴾ [الصف: ١٠ – ١١] حيث ضمن الفعلين ﴿ تُؤۡمِنُونَ: ﴾ ﴿ وَتُجَٰهِدُونَ﴾ معنى: (آمنوا)، و(جاهدوا) بدليل جزم المضارعين بعدهما: ﴿ يَغۡفِرۡ لَكُمۡ ﴾ ﴿وَيُدۡخِلۡكُمۡ ﴾ [الصف: ١٢]، وحمله الزجاج على الجزم في جواب الطلب، أي المضارع المضمن معنى الأمر.

٢- تضمين المضارع معنى الماضي:

وذلك نحو قوله ﷻ: ﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡ كَانُواْ مُسۡلِمِينَ ۝٢ ﴾ [الحجر: ٢]، حيث دخلت (ربما) على الفعل المضارع (يود)، ولما كانت (ربما) لا تدخل عند أكثر النحاة على المستقبل؛ ضمنوا المضارع (يود) معنى (ود) الماضي. ومن ذلك أيضًا قول الله ﷻ: ﴿أَلَمۡ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءٗ فَتُصۡبِحُ ٱلۡأَرۡضُ مُخۡضَرَّةٌۚ﴾ [الحج: ٦٣] ، حيث ضمن الفعل المضارع ﴿تصبح﴾ – على قراءة الرفع – معنى الماضي (أصبحت). وسيأتي كلام الخليل في هذا التضمين.

٣- تضمين الماضي معنى المضارع:

وذلك نحو قوله ﷻ: ﴿ ٱثَّاقَلۡتُمۡ إِلَى ٱلۡأَرۡضِ ﴾ [التوبة: ٣٨] ضمن ﴿ ٱثَّاقَلۡتُمۡ ﴾ معنى (تثاقلتم).

ب- **التضمين في التعدي واللزوم:**

١- تضمين اللازم معنى المتعدي:

وذلك نحو قوله ﷻ: ﴿ فَٱسۡتَبَقُواْ ٱلصِّرَٰطَ ﴾ يس: ٦٦، حيث ضمن استبق اللازم معنى ابتدر، وقوله ﷻ: ﴿ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفۡسَهُۥ﴾ البقرة: ١٣٠ حيث

ضمن سفه معنى أهلك، وقوله ﷻ: ﴿وَٱقْعُدُواْ لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ﴾ التوبة: ٥ حيث ضمن قعد معنى لزم.

٢- تضمين المتعدي معنى اللازم:

وذلك نحو قوله ﷻ: ﴿وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِيٓ﴾ الأحقاف: ١٥، حيث ضمن أصلح معنى بارك، وقوله ﷻ: ﴿فَظَلَمُواْ بِهَا﴾ الأعراف: ١٠٣، والإسراء: ٥٩، حيث ضمن ظلم معنى كفر، وقوله ﷻ: ﴿ٱرْكَبُواْ فِيهَا﴾ هود: ٤١، ضمن ركب معنى دخل.

٣- تضمين المتكافئين:

وذلك نحو قوله ﷻ: ﴿وَنَصَرْنَٰهُ مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَآ﴾ الأنبياء: ٧٧، ضمن نصر معنى نجى، وهما متعديان، غير أن نجى يتعدى للمفعول الثاني بالحرف (من) على حين يتعدى نصر إن كان على أصل معناه للمفعول الثاني بالحرف على. ونحوه قوله ﷻ: ﴿مَن يَنصُرُنِي مِنَ ٱللَّهِ﴾ هود: ٣٠، وقول الله ﷻ: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ﴾ فاطر: ٢٨ حيث ضمن يخشى (على قراءة الجمهور بنصب لفظ الجلالة، ورفع العلماء) معنى يجل ويعظم.

ثالثًا- التضمين في الأداة:

١- تضمين الحرف معنى الاسم:

وذلك نحو قول الله ﷻ: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ الأنبياء: ٢٢ حيث ضمن الحرف إلا معنى الاسم (غير) وجعل نعتا للاسم (آلهة). ونحوه قول الله ﷻ: ﴿مَنْ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ آل عمران: ٥٢، والصف: ١٤. حيث ضمن الحرف إلى معنى الظرف: مع.

٢- تضمين الحرف معنى الفعل:

وذلك نحو قول الله ﷻ: ﴿هَل لَّكَ إِلَىٰٓ أَن تَزَكَّىٰ﴾ النازعات: ١٨، حيث ضمن (هل لك) معنى (أدعوك) لقرينة الحرف (إلى)، ومن ذلك أيضًا قول الشاعر:

(فياليت أيام الصبا رواجعا) حيث ضمن الحرف (ليت) معنى الفعل أتمنى، بقرينة نصب المفعول الثاني (رواجعا).

ويمكن إيجاز هذه النماط السابقة للتضمين في الرسم التوضيحي الآتي:

الرسم ===

- **التضمين في الاسم عند الخليل:**

التضمين بين اسمين: تضمين (الآثام) معنى (العذاب والعقوبة):

في (باب ما يرتفع بين الجَزْمَين ويَنجزِمُ بينهما) عرَض سيبويه لوجوه الرفع والنصب والجزم في المضارع المتوسط بين فِعلَيْ الشرط والجواب المجزومَين(١٩٢).

ثم بيَّن الخليلُ أنَّ المضارع المتوسط بينهما في نحو: [الطويل]

مَتَى تَأْتِنَا، **تُلْمِمْ** بِنَا فِي دِيَارِنَا؛ تَجِدْ حَطَبًا جَزْلًا وَنَارًا تَأَجَّجَا(١٩٣)

ونحو (إنْ تأتِنا **تسألْنا؛** نعطِك) يُجزَم لأنه بدلٌ من فعل الشرط، وهذا البدل إما **بدل مطابق،** [إن صَلُح البدلُ لتفسير المبدَلِ منه، وعليه يتوجه البيت؛ حيث يصلح تفسير (تأتي) بـ(تلمم)]. أو **هو بدل الغلط أو النسيان،** [ما لم يصلح البدلُ لتفسير المبدَل منه؛ وعليه يتوجه المثال؛ حيث لا يصلح تفسير (تأتي) بـ(تسأل)].

في قول الله ﷻ: ﴿وَمَن **يَفْعَلْ** ذَٰلِكَ **يَلْقَ** أَثَامًا ﴿٦٨﴾ **يُضَٰعَفْ** لَهُ ٱلْعَذَابُ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [الفرقان:٦٨-٦٩] جاء الفعل ﴿يَلْقَ﴾ متوسطًا بين فعل الشرط ﴿يَفْعَلْ﴾، والفعل المجزوم ﴿يُضَٰعَفْ﴾؛ مما يوحي باحتمال توسطه بين الشرْط والجواب، ويوهم أن ﴿يُضَٰعَفْ﴾ هو جواب الشرط؛ ومن ثَم يعرب ﴿يَلْقَ﴾ بدل غلط أو نسيان من ﴿يَفْعَلْ﴾؛ لامتناع وجه البدل المطابق هنا؛ حيث لا يصلح البدل لتفسير المبدَل منه. ومع أن بدل الغلط او النسيان لا يقع في القرآن بداهةً، ومع اعتماد هذا التوجيه جدلا؛ يكون المعنى: **(ومَن يفعلْ ذلك، لا بل أقصد: ومَن يلقَ آثامًا؛ يضاعفْ له العذاب)** وهو تأويل دلالي مرتبك ولَّده ارتباك التأويل النحوي؛ الناتج عن توهُّم أنَّ ﴿يُضَٰعَفْ﴾ جوابُ الشرط، وأنَّ ﴿يَلْقَ﴾ بدلُ غلط من ﴿يَفْعَلْ﴾.

نفيًا لهذا الخلل عن الذهن؛ سأل سيبويهِ الخليلَ عن هذه الآية، فقال الخليل: **((هذا**(١٩٤) **كالأول**(١٩٥)؛ لأنَّ **مضاعفةَ العذاب هو لُقْيُ الآثام))**(١٩٦)؛ **فبيَّن الخليل أنَّ جواب الشرط هو ﴿يَلْقَ﴾، ما يعني نفي توسطه بين الشرط والجواب، أما ﴿يُضَٰعَفْ﴾ فبدَل مطابق من ﴿يَلْقَ﴾؛** حيث يَصلُح ﴿يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ﴾ تفسيرًا لـ﴿يَلْقَ أَثَامًا﴾؛ فيكون: ﴿وَمَن **يَفْعَلْ** ذَٰلِكَ **يَلْقَ** أَثَامًا﴾ شرطًا وجوابَه. ثُمَّ كأنَّ مستفسِرًا

سأل: كيف يلقَى الآثام؟ ففسِّرَ له بأنه يلقاها بمضاعفة العذاب؛ ((لأن **مضاعفة العذاب هو لقي الآثام**)) كما قال الخليل، ويكون تأويله الدلالي: (ومن يفعلْ ذلك؛ يلقَ الآثامَ. **وهذه الآثامُ هي مضاعفةُ العذاب له**).

ولا يستقيم هذا التأويل للخليل إلا بتضمين: (الآثام) معنى (العقوبة) أو (العذاب)، وحمْله على هذا المعنى[١٩٧]. يدل على وقوع هذا التضمين ما ورد عند الزجاج، حين نقل التأويل السابق، ثم زعم على سيبويه وشيخه تقديرهما مضافًا محذوفًا[١٩٨]، وتأوَّل الآية بقوله: (يلقى **جزاءَ** الأثامِ)[١٩٩]، وليس كذلك؛ **وإنما دفعه لذلك التقدير نظره لمعنى (الآثام) على أنها (الذنوب)** لا غير. لكن عبارة الخليل لا تشي بهذا المحذوف بقدْر ما تنبه على تضمين (الآثام) معنى العقوبة والعذاب: **(مضاعفة العذاب هو لقي الآثام)**، فحمل الآثام على معنى العقوبة.

وإذا كان الأصل في الصفة أن تكون بالمشتق أو المؤول به؛ فإن البدل وعطف البيان كالصفة إلا أنهما بغير المشتق من نحو الجوامد والمصادر والأفعال، وبهذا يفهم قول أبي عبيدة[٢٠٠] والطبري[٢٠١]: إن الفعل ﴿يُضَٰعَفۡ﴾ **وصف** للفعل ﴿يَلۡقَ﴾ يريدان أنه بدل منه، وهو معنى قول الخليل.

قرأ أبو عمرو بن العلاء- شيخ الخليل وسيبويه، وهي قراءة نافع، وحمزة، والكسائي، ورواها حفص عن عاصم[٢٠٢]: ﴿يُضَٰعَفۡ﴾ فجُزم بدلاً مطابقًا من ﴿يَلۡقَ [٢٠٣]، ونص الفرَّاءُ – أخذًا بقول الخليل- على أنَّ ﴿يُضَٰعَفۡ﴾ تفسيرٌ (أي بدل) لـ﴿يَلۡقَ﴾؛ فجزم[٢٠٤]، ثم نقل توجيهَ الخليل أصحابُ المعاني والمفسرون ومعربو القرآن الكريم. فتراه عند النحاس، وقوام السنة الأصبهاني، والأنباري، والعكبري من القدماء، وهو عند محيي الدين الدرويش من المعاصرين[٢٠٥].

- التضمين في الفعل عند الخليل:

١- تضمين الماضي معنى المضارع المتخلص زمنه للاستقبال:

قال سيبويه: ((وسألته عن قوله ﷻ: ﴿**وَلَئِنۡ أَرۡسَلۡنَا رِيحٗا فَرَأَوۡهُ مُصۡفَرّٗا لَّظَلُّواْ مِنۢ بَعۡدِهِۦ يَكۡفُرُونَ**﴾ [الروم: ٥١] فقال هي في معنى: (ليَفْعَلُنَّ)، كأنه قال: **(لَيَظَلُّنَّ)** كما تقول: (والله لا **فعلتُ** ذاك أبدًا) تريد معنى: لا **أفعلُ**))[٢٠٦] يرى الخليل في هذه

الآية حمل الفعل الماضي على معنى المستقبل؛ حيث خرج الجواب – وهو للقسم المقدَّم المقدَّر الذي وطَّأت له اللام في ﴿**لَّظَلُّواْ**﴾ على معنى (لَيَظَلُّنَّ).

ينبني تضمين الماضي زمن المضارع وحمله على معناه في هذه الآية على خلافٍ مركَّب؛ حيث يجتمع في الآية قسَم وطأته اللام من: ﴿**وَلَئِن**﴾ ، وشرط أداته (إنْ) من: ﴿**وَلَئِنْ**﴾، فإن كان الجواب للسابق منهما (أي القسم)، واستُغني به عن جواب اللاحق (أي الشرط)؛ **فإن جواب القسم يكون مستقبلًا**، وهو قول الخليل؛ لذا **حمل ﴿لَّظَلُّواْ﴾ على: (ليظلُّنَّ)**.

ذهب جمهور النحويين إلى حذف جواب المتأخر عند اجتماع الشرط مع القسم؛ استغناء بدلالة جواب المتقدم، وذلك نحو: (إنْ قام زيد– والله – **يقم** عمرو) بحذف جواب القسم؛ لدلالة الجواب المجزوم للشرط المتقدم، والاستغناء به، ونحو: (والله، لئن قام زيد **ليقومَنَّ** عمرو) بحذف جواب الشرط؛ لدلالة جواب القسم المتقدم، والاستغناء به[٢٠٧]. بناء عليه فإن جملة (لظلوا) في الآية هي جملة جواب القسم المقدر المقدم أغنت عن جواب الشرط، ويبقى أنه ماض، وجواب القسم مستقبل لفظًا ومعنى، نحو: (والله لأذهبن)، أو محمول على الاستقبال مضمَّن معناه، نحو: (والله لا فعلت كذا)؛ لذا خرجه الخليل فسيبويه، ثم الزجاج[٢٠٨]، فأبو جعفر النحاس[٢٠٩] ثم الزمخشري[٢١٠]، وابن عطية[٢١١] وأبوحيان[٢١٢] والسمين الحلبي[٢١٣] والقرطبي[٢١٤] خرجه هؤلاء جميعًا على أنه ماض وضع موضع المستقبل، والتقدير: (ليظلُّن)؛ وذلك أنه جواب قسم فحقه الاستقبال، وهو مغن عن جواب شرط من حقه الاستقبال؛ فاستحق هذا الماضي ﴿**لَّظَلُّواْ**﴾ أن يكون موضوعًا موضع المستقبل (ليظلُّن) من هاتين الجهتين[٢١٥].

على توجيه الخليل ومن تبعه في هذه الآية ونحوها؛ يجب كون فعل الشرط ماضيًا لفظًا، أو مضارعًا مقلوب الزمن للمضي بـ(لم)، ويحمل زمنه في الحالين على الاستقبال ويضمن معناه؛ نظرًا لوجود الشرط والقسم، أما الجوابُ فمستقبلٌ لفظًا ومعنى، أو معنى فقط؛ فلا يجوز نحو: (والله لئن **يأت** زيد؛ ليذهبن عمرو) لمضارعية الشرط، والوجه: (والله لئن **أتى/ لم يأت** زيد؛ ليذهبن عمرو)، ولا يجوز

نحو: (والله لئن أتى/لم يأت زيد؛ **لذهب** عمرو) لماضوية الجواب إلا أنْ يُحمل على الاستقبال، فيقدَّر: (ليذهبن) كما تأوَّل الخليل الآية، وعلى تاويله يكون معنى الآية: (والله لئن أرسلنا في المستقبل ريحًا، فرأى هؤلاء الناس زرعَهم مصفرًا يخافون هلاكه بعد اخضراره؛ لظلوا بعد رؤيتهم له يكفرون)؛ فوقوع الأفعال الماضية في هذه الآية في حيز الشرط قلب أزمنتها النحوية وضمنها معنى المستقبل[٢١٦].

قولٌ آخر ذهب أصحابه – وهم الكوفيون ومن معهم– إلى أنَّ الجواب في الآية ليس للقسَم، بل هو للشرط وأداته (إنْ)؛ فيتوجب حينئذ مزيد تأويل؛ حيث تطلُب (إنْ) الاستقبالَ في جوابها، وقد وقع جوابُها في الآية فعلًا ماضيًا: ﴿لَظَلُّواْ﴾. أوَّلَ أصحابُ هذا القول **(إنْ) على معنى (لو)**؛ فالأخيرة تطلب المضي، لكنه **تخريج فيه خلاف** حول جواز وقوع إحدى الأداتين موقع الأخرى.

ذهب الأخفش[٢١٧]، والفراء[٢١٨]، والطبري[٢١٩]، إلى القول بحمل (لئن) في تلك الآية على معنى (لو)، دفعهم إلى هذا القول ما قد يرد من جواب (إن) بلفظ الماضي فتشبه (لو) على ما قال الفراء والطبري ((لأنهما يجابان بجواب واحد)). والمعنى: (ولو أرسلنا ريحا فيما مضى من الزمان فرأى هؤلاء الناس زرعهم مصفرًا يخافون هلاكه بعد اخضراره؛ لظلوا في ذلك الزمان الماضي بعد رؤيتهم له يكفرون) وما ذهبوا إليه **فيه نظر من وجوه**:

١-أن فيه إقامة حرف واحد مقام حرفين؛ حيث أقاموا (لو) مقام (لئن) التي اجتمع فيها اللام الموطئة للقسم، و(إن) الشرطية.

٢-ذهب الكوفيون إلى أن اللام في نحو (لزيد أفضل من عمرو) هي لام جواب القسم، وهي المعروفة عند البصريين بلام الابتداء[٢٢٠]، وعليه ففي الآية (ولئن أرسلنا...) قسم مقدر بإجماع الفريقين، دليله اللام في (لئن). وبإجماعهم أيضًا؛ يكون الجواب للقسم إن تقدَّم، وهو مغنٍ عن جواب الشرط، وبناء عليه فإنزال (لئن) منزلة (لو)، وجعْل الجواب للشرط دون القسم مناقضة لهذا الإجماع، وفيه إغفال لجواب القسم.

٣-ذهب الكوفيون غير مرة إلى القول بنظر حروف المعاني بعضها إلى بعض؛ أي بجواز مجيء حرف بمعنى حرف آخر يكافئه؛ فقالوا بجواز مجيء (إلا) بمعنى الواو[٢٢١]، وجواز مجيء (أو) بمعنى الواو، وبمعنى (بل)[٢٢٢]، وبجواز مجيء (إنْ) الشرطية بمعنى (إذْ)[٢٢٣]، وجواز مجيء (لئن) بمعنى (لو) هنا في هذه الآية، **وما ذهبوا إليه في هذه المواضع ونحوها مخالف للأصل** كما قال البصريون، ((فالأصل في كل حرف أن يكون دالًا على ما وضع له في الأصل، فمَن تمسَّك بالأصل؛ فقد تمسك باستصحاب الحال، ومَن عدَل عن الأصل بقي مرتهنًا بإقامة الدليل))[٣]؛ لذا رد البصريون ما استدل به الكوفيون من نصوص دالة على جواز مجيء هذه الحروف بعضها مكان بعض، فتطرَّق لأدلتهم الاحتمال؛ ومن ثم سقط بها الاستدلال. وعليه فحمل (لئن) على معنى (لو) في هذه الآية مخالف لأصل الاستعمال؛ فالأصل في (لو) أن تكون للمضي؛ لإفادتها امتناع وقوع الجواب؛ لامتناع وقوع الشرط[٢٢٤]، فهذا أصل استعمالها. نعم، ذهب ابن مالك إلى جواز وقوع المستقبل بعدها قليلًا[٢٢٥]، لكنه مما خولف فيه. أما (إنْ) الشرطية فالأصل أن تكون للاستقبال، وعليه تقلب زمن الماضي بعدها للمستقبل؛ نحو: (إن زرتنا أكرمناك)، ولا يعدل عن الأصل إلا لعلَّة.

٤-أن إقامة (لو) مقام (لئن) يفقد المعنى كثيرًا من قوته وجلاله؛ حيث يذهب بقوة القسَم المقدَّر في أول الآية؛ لأنه يذهب باللام الدالة عليه؛ ولا يراعي له جوابًا، ويترك الجواب للشرط وحده؛ فلا يكون ثمة مكان للتوكيد الذي هو من لوازم القسم، ومن ثم يفقد المعنى قوتين؛ أولاهما: قوة معنى القسم، والثانية: قوة معنى التوكيد في جواب القسم. بل يفقد التركيب حال إغفال القسم والتوكيد فيه جلالًا آخر هو ذلك القسم الإلهي على الغيب، وما في ذلك من إعجاز منبئ بعلم الله ﷻ بالغيب والقسم على تحقُّق وقوعِه؛ حتى ورد جوابه المستقبل الذي لَمَّا يقعْ بعدُ بصيغة الماضي.

بناء على ما تقدم؛ كان تأويل الخليل للآية بحمل الماضي (لظلوا) على معنى الاستقبال: (ليظلن) جوابًا لقسم مقدَّر مقدَّم وطَّأت له اللام في (لئن)=

تأويلًا **لا يُغفل ما في الآية من قوة معنى القسم، والتوكيد، والإنباء بعلم الله ﷻ للغيب على سبيل اليقين المقسَم عليه، وهو حمْل لكلام الله ﷻ على أقوى الوجوه، وليس ثَمَّ أقوى من أصل الوضع اللغوي، وذلك خير من تأويل القرآن بدليل يتطرق إليه الاحتمال.**

٢- تضمين المضارع معنى الماضي، وتضمين الاستفهام المنفي معنى الإيجاب:

يُنصَب المضارع بأنْ مضمَرة وجوبًا بعد فاء السببية؛ **شريطة وقوعها في جواب نفي أو طلب محضَيْنِ**[٢٢٦]، يقول ابن مالك:

وبعد (فا) جوابِ نفيٍ أو طلب محضَيْنِ (أنْ)، وسترُها حتْمٌ، نَصَبْ

بناء عليه، يمكن فهْمُ سؤال سيبويه حين قال: ((وسألته [أي الخليل] عن: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾ [الحج: ٦٣] فقال: هذا **واجبٌ**، وهو **تنبيهٌ**. كأنَّك قلتَ: (**أتسمعُ أنَّ اللهَ أنزل من السماء ماء، فكان كذا وكذا**). وإنما خالف الواجب النفي؛ **لأنك تنقض النفي إذا نصبت وتغير المعنى**))[٢٢٧].

فالسؤال عن سبب رفْع المضارع: ﴿تصبحُ﴾ مع توفر شروط نصبه بعد الفاء المسبوقة بطلب (استفهام بالهمزة)، وبنفي (لم)؛ مما يرشحها جدًا أن تكون فاء السببية. ثم إنَّ الفاء لو كانت العاطفة لا السببية، فكيف تعطف مضارعًا ﴿تصبح﴾ على ماضٍ ﴿أنزل﴾؟ وعلى وجهي الفاء هذين، كيف يكون المعنى؟

علل الخليل رفْع ﴿تصبح﴾ بعد الفاء بتلبُّس النفي بشيةِ الإثبات؛ فلا يكون نفيًا محضًا، قال: ((هذا **واجب**، وهو **تنبيه**، فكأنك قلت: **أتسمع أنَّ الله أنزل من السماء ماء، فكان كذا وكذا**)). نقل أكثر النحويين والمفسرين هذا التخريج بعزو للخليل وبغير عزو، لكن لم يوضح أكثرهم لمَ ضمَّن الخليل الاستفهام المنفي معنى الإيجاب؟ ولا سبب تضمينه الماضي معنى المضارع؟ ولا عرض للمعنى الذي أراده الخليل حين قال: ((وإنما خالف الواجب النفي؛ لأنك تنقض النفي إذا نصبتَ، وتغيُّر المعنى))[٢٢٨]. وبيان ذلك كما يلي:

أولًا- تقع فاء السببية وفعلها **بعد نفي أو طلب محضين** بيانًا لما يترتب على النفي أو الطلب؛ فهما سبب لما بعد الفاء؛ **ويلاحظ أنَّ وقوع الفعل بعدها معلَّق على وقوع ما قبلها؛ لذا يمكن تحويل تركيبها إلى شرط وجوابه، وهذا مطَّرد في تراكيبها،** فقوله ﷻ: ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾ [فاطر: ٣٦] يمكن تحويله إلى: (إنْ يُقضَ عليهم؛ يموتوا). وقوله ﷻ: ﴿**فَهَل** لَّنَا مِن شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا﴾ [الأعراف: ٥٣] يمكن تحويله إلى: (إن يكن لنا شفعاء يشفعوا لنا). ونحوه: (ما تأتينا فتحدثَنا) يمكن تحويله إلى: (إن يكن منك إتيان؛ يكن منك حديث).

ثانيًا- قد يرد **الاستفهام المنفي لغير التقرير**، وهو حينئذ **نفي محض؛ فيجاب بفاء السببية**، ويجوز تحويله لشرط وجوابه، فنحو: (ألا تجتهدُ؟ فتنجحَ) بنصب (تنجح) بعد الفاء، ويجوز تحويله إلى: (إنْ تجتهد تنجح). يقول سيبويه: ((ألا تقعُ الماءَ؟ فتسبح،...، إن شئتَ نصبتَه ،...، والمعنى في النصب أنه يقول: إذا وقعتَ؛ سبحتَ))[٢٢٩].

فإن كان **الاستفهام المنفي للتقرير [**وهو كثير جدًّا]؛ دخلت همزة الاستفهام [والاستفهام شبه نفي] على النفي، فيُقلَب **معناه للإيجاب** [فنفي النفي إثبات]، ويُفيد التقرير، كقوله ﷻ: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ١٠٦]، وقوله ﷻ: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَعْلَمَ بِالشَّاكِرِينَ﴾ [الأنعام: ٥٣]، ومع أن **معناه الإيجاب؛ إلا أنه يبقى لفظه استفهامًا منفيًا**؛ فيجاب بـ(بلى) إثباتًا، وبـ(نعم) نفيًا، كقوله ﷻ: ﴿أَلَيْسَ هَٰذَا بِالْحَقِّ قَالُوا بَلَىٰ وَرَبِّنَا﴾ [الأحقاف: ٣٤]، وقوله ﷻ: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ﴾ [الأعراف: ١٧٢]، وهنا يرد السؤال: **هل يجاب هذا الاستفهام بفاء السببية؛ استنادًا إلى ما فيه من لفظ النفي دون معناه؟؟**

ثالثًا- إذا وقعت الفاء بعد الاستفهام المنفي - سواء أكان للتقرير أم لغيره- احتملت واحدة **من فاءات ثلاث يختلف معهن المعنى والإعراب**[٢٣٠]:

أ- **فاء الاستئناف**؛ وتقع بعد الاستفهام المنفي، والمضارع بعدها مرفوع، وهو خبرٌ لمبتدإ محذوف، والجملةُ استئنافيةٌ، لا جوابٌ للاستفهام المنفي قبلها. فإن كان الاستفهام للتقرير، فهو نحو قول الشاعر:

ألم تسأل الرَّبْعَ القديمَ؟ **فينطقُ** وهل تخبرَنْكَ اليوم بيْداءُ سَمْلَقُ

فالاستفهام تقريري للثبوت، والتقدير: (فهو ينطق)، والمعنى: (قد سألت الربع القديم. فهو ينطق) أو (قد سألته. فنطق). ونحوه: (ألمْ أعطِك؟ فتشكرُ) والتقدير: (فأنت تشكر)، والمعنى: (قد أعطيتُك. فأنت تشكر) أو (قد أعطيتُك فشكرتَ)[٢٣١]. وإن كان الاستفهام المنفي لغير التقرير؛ فهو نحو: (ألم تفهم الدرسَ؟ فأشرحُه لك) والتقدير: (فأنا أشرحُه لك)، والمعنى: (أنت لم تفهم الدرس؛ فأنا أشرحُه لك).

ب- **فاء العطف**؛ وتقع بعد الاستفهام المنفي، **فإن كان الاستفهام للتقرير؛ عُطف ما بعدها على ما قبلها، فيشتركان إعرابًا، ويختلفان حُكمًا**؛ ذلك أن الاستفهام التقريري للثبوت، لكن اشتراك المتعاطفين في الإعراب يسحب معنى النفي من المعطوف عليه إلى المعطوف، من ذلك قول الشاعر[٢٣٢]:

ألم تَسألْ **فتُخبِرْكَ** الرسومُ على فِرْتاجَ، والطَّلَلُ القديمُ

على رواية جزم (تخبرْ)، والتقدير: (فلم تخبرْك الرسوم)، والمعنى: (قد سألت، فلم تخبرْك الرسومُ). ونحوه: (ألم تأتِنا فتحدثْنا) التقدير: (فلم تحدثنا)، والمعنى: (أنت قد أتيتنا، فلمْ تحدثْنا)[٢٣٣]. أما **الاستفهام المنفي غير التقريري فيشترك ما بعدها وما قبلها إعرابًا وحكمًا**، نحو: (ألم **تخرجْ** اليوم، **فتمارسْ** رياضتك؟) والتقدير: (فلم تمارس)، والمعنى: (أنت لم تخرج اليوم، فلم تمارس رياضتك).

ج- **فاء السببية**؛ وهي هنا جواب الاستفهام المنفي، **فإن كان للتقرير**؛ كان معناه الإيجاب؛ **والوجه امتناع فاء السببية، وامتناعُ نصب المضارع بعدها؛ لاشتراطهم في النفي المتقدّم عليها أن يكون محضًا**. لكن قد يقال إن هذا الاستفهام – وإن أفاد الثبوت– يجاب بجواب الاستفهام المنفي كقوله ﷻ: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ۖ قَالُوا بَلَىٰ﴾ ؛ **وعليه يجوز مجيء فاء السببية**[٢٣٤]، **والمعنى ثبوت**

ما في حيز الاستفهام، وانتفاء ما بعد الفاء؛ لأنه لمَّا يقعْ، فهو معلَّق الزمن، من ذلك:

ألم تَسألْ **فتُخبِرَكَ** الرسومُ على فِرْتاجَ، والطَّلَلُ القديمُ

على رواية نصب (تُخْبِرَ)، فالتقدير: (لمَّا تخبرك الرسوم)، والمعنى: (قد سألت، ولما تخبرْك الرسومُ). ونحوه: (ألم تأتِنا فتحدثَنا) التقدير: (لمَّا تحدثنا)، والمعنى: (قد أتيتنا، ولما تحدثْنا). **وهذا الاستفهام لا يصلح تحويله للشرط؛** فإن سُبِك الشرط منه؛ وجب إثبات وقوع فعل الشرط، وترك جواب الشرط معلَّقًا؛ فيقال: (إن كنتَ سألتَ الرسوم –**وقد فعلتَ**– فلتخبرك)، ويحوَّل المثال إلى: (إن كنتَ أتيتنا– **وقد فعلتَ –** فلتحدثنا)، ونحوه: (ألم ترَ أني أنعمتُ عليك فتشكرَ) بالنصب، والتقدير (لما تشكر)، والمعني: (قد أنعمتُ عليك، ولما تشكر) وتحويله للشرط: (إن كنت ترى أني أنعمتُ عليك **– وقد فعلتُ**– فاشكر). **من ثَم فإن جواب الاستفهام المنفي للتقرير بفاء السببية مفضٍ إلى إثبات وقوع ما في حيز الاستفهام، ونفي وقوع ما بعد الفاء.**

أما الاستفهام المنفي غير التقريري؛ **فنفي محض،** ترد بعده فاء السببية ومضارع منصوب بأن مضمرة وجوبًا، وما قبل الفاء وما بعدها منتفيان، وينسبك من التركيب شرط وجوابه كما سبق القول، وذلك نحو: (أمَا تأتينا؛ فتحدثَنا)، والتقدير: (فأن تحدثنا) والمعنى: (أنت ما أتيتنا، فكيف تحدثنا) وتحويله للشرط: (إن تأتنا تحدثنا)، ونحو: (أليس لك أصدقاء؛ فيدفعوا عنك) والتقدير: (فأن يدفعوا)، وتحويله للشرط وجوابه: (إن يكن لك أصدقاء؛ يدفعوا عنك).

بناء على ما تقدم – وقد طال بيانه – يكون الخليل قد تأوَّل قوله ﷻ: ﴿**أَلَمْ تَرَ** أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً **فَتُصْبِحُ** ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾ [الحج: ٦٣] على النحو التالي:

١-ضمن الخليل الاستفهام المنفي ﴿ألم تر﴾ معنى الإيجاب؛ لدخول الهمزة على نفي؛ فتقلب معناه من النفي للإثبات؛ ومن ثَم **فالوجه امتناع فاء السببية، وامتناع نصب ﴿تصبح﴾ بعدها؛ لاشتراطهم سبْقها بنفي محض.** فذلك قول الخليل: (هذا واجب). ومَن تشبث ببقاء معنى النفي في الاستفهام المنفي؛ فقد

حمل القرآن على المرجوح وترك الراجح، بل أرى أن قوله لا يصح في هذه الآية؛ لأنه يعكس المعنى المراد؛ فبناء على ما تقرر آنفا من أن **جواب الاستفهام المنفي للتقرير بفاء السببية مفضٍ إلى إثبات ما في حيز الاستفهام، ونفي وقوع ما بعد الفاء؛ لأن زمن ما بعد الفاء معلَّق، أي: لمَّا يقع، يتبين أنَّ المعنى يصير بالنصب وجعل الفاء للسببية: (قد رأيت أنَّ الله أنزل من السماء ماء، ولمَّا تصبح الأرض مخضرة)، وليس كذلك.**

٢-يقوي ما ذهب إليه الخليل امتناعُ تحويل التركيب إلى الشرط؛ فليس يقال: (إنْ تَرَ أنَّ الله أنزل من السماء ماء؛ تصبحْ الأرض مخضرة) لِأَنَّ اخضرار الْأَرْضِ غير مترتب على الرؤية؛ لأنها ليست سببه، بل سببه إنزال الماء، وليس إنزال الماء في الآية بنفي ولا طلب، بل هو إيجاب. فإن حمل على التأويل المتكلف بسبك شرط مثبت الفعل معلق الجواب كان: (إن كنت رأيتَ أن الله أنزل من السماء ماء – وقد فعلتَ – فلتصبح الأرض مخضرة)، وفيه ما فيه من الضعف والركاكة والبعد عن المعنى المراد. فذلك قول الخليل: **(وإنما خالف الواجب النفي؛ لأنك تنقض النفي إذا نصبت وتغير المعنى).**

٣-أكد الخليل هنا أن الاستفهام المنفي للتقرير ﴿ألم تر﴾ جاء للتنبيه، فهو مضمن معنى الإيجاب، قال: ((وهو تنبيهٌ. كأنَّك قلتَ: **(أتسمعُ**[٢٣٥] **أنَّ اللهَ أنزل من السماء ماء، فكان كذا وكذا)).**

٤-من تأويل الخليل للآية يتبين **أن الفاء عنده في هذه الآية عاطفة** عطفت المضارع (تصبح) على الماضي (أنزل)؛ **لذا ضمَّن الخليلُ المضارعَ (تصبح) معنى الماضي (كان)**، بدليل قوله: **(أتسمعُ أنَّ اللهَ أنزل من السماء ماء، فكان كذا وكذا)**. وعليه فجملة الفعل (تصبح) معطوفة على جملة (أنزل) التي هي خبر (أن)، **ومِن ثَمَّ فهي جملة في محل رفع**. فلا وجه إذن لقول أبي البقاء: إنَّ جملة (تصبح) المعطوفة لا محل لها. أما ما أجازه الواحدي في البسيط من توجيه الفاء في الآية على الاستئناف؛ فيبعده نقض العلاقة فيها بين السبب والمسبب؛ حيث قال عند تفسيرها: ((وعند النحويين يجوز الرفع في الجواب بالفاء على تقدير الاستئناف، كقراءة مَن قرأ: ﴿مَّن ذَا ٱلَّذِى يُقۡرِضُ ٱللَّهَ

قَرْضًا حَسَنًا **فَيُضَٰعِفَهُۥ** لَهُۥٓ ﴾ [البقرة: ٢٤٥] بالرفع، أي: فهو يضاعفُه))[٢٣٦]، وعليه فتأويل الفاء بالاستئنافية يجعل المعنى: (ألم تر أنَّ الله أنزل من السماء ماء) ثم جملة مستأنفة: (تصبح الأرض مخضرة) وليس كذلك، بل المراد بيان اخضرار الأرض بعد إنزال الماء.

٥- ذهب العكبري إلى تقدير الفاء عاطفة عطفت جملة اسمية قدر فيها العكبري المبتدأ ضمير الشأن، وخبره جملة (تصبح)، لكنه تناقض حين قدر ضمير الشأن ثم حذفه؛ فلم قدره إذن؟ بل تناقض مرة أخرى حين تأوَّل (تصبح) بـ(أصبح)؛ لتُعطف جملته بالفاء على جملة (أنزل) التي هي في محل رفع خبر (أنَّ)، ثم ذهب إلى أن جملة (أصبح) المعطوفة لا محل لها من الإعراب مع أنها عطفت على ما له محل[٢٣٧]!

٦- نقل أكثر النحاة والمفسرين قول الخليل هذا، منهم من أبان عن خبيئته كالزركشي[٢٣٨]، وأبي حيان[٢٣٩]، وعنه السمين الحلبي[٢٤٠]، ومنهم من لم يبن مكتفيًا بنقل موجز يعزوه للخليل أو يهمل عزوه، كالفراء[٢٤١]، والطبري[٢٤٢]، والزجاج[٢٤٣]، والنحاس[٢٤٤]، وابن عطية[٢٤٥]، والزمخشري[٢٤٦]، وابن الجوزي[٢٤٧]، والقرطبي[٢٤٨].

التضمين في الحروف عند الخليل

١- تضمين (أَنَّ) معنى (لعل):

اختلف القراء في كسر الهمزة وفتحها من: ﴿إنها﴾، وفي الياء والتاء من: ﴿يؤمنون﴾ في قول الله ﷻ: ﴿ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ [الأنعام: ١٠٩][٢٤٩]، وذلك على النحو التالي:

- **القراءة الأولى:** قراءة مجاهد بن جبر، وابن كثير المكي، وتلميذه أبي عمرو بن العلاء البصري[٢٥٠]، وقدمها الخليل على غيرها: ﴿ وَمَا يُشْعِرُكُمْ إِنَّهَا إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ بكسر الهمزة في ﴿إنها﴾، وبالياء في ﴿يؤمنون﴾، وفي هذه القراءة تتم الجملة الاستفهامية: ﴿ وَمَا يُشْعِرُكُمْ ﴾ مع حذف متعلق الفعل (يشعر) والتقدير: (وما يدريكم بما سيكون؟) ثُم تُستأنَف جملةٌ إخبارية هي: ﴿ إِنَّهَا إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾. ومع الخلاف في مرجع ضمير المخاطَبين في ﴿ يُشْعِرُكُمْ ﴾ أهم المؤمنون، أم الكفار؟ يتولد للآية معنيان:

الأول: على خطاب المؤمنين: (وما يدريكم أيها المؤمنون بما سيكون من الكفار؟ إنَّ الآياتِ إذا جاءت – كما طلبتم من الرسول أن يدعو ربه لينزلها– لا يؤمنون).

الثاني: على خطاب الكفار: (وما يدريكم أيها الكفار بما سيكون منكم؟ إنَّ الآياتِ إذا جاءت لا تؤمنون) ووقع الالتفات في الفعل (يؤمنون) في هذه القراءة من المخاطب للغائب[٢٥١].

سأل سيبويه الخليل عن هذه القراءة لم كسرت فيها همزة (إن) ولم تفتح، فقال: ((وسألته عن قوله ﷻ: ﴿ وَمَا يُشْعِرُكُمْ إِنَّهَا إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ [الأنعام: ١٠٩] ما منعها أن تكون كقولك: (وما يدريك أنه لا يفعل؟) فقال: لا يحسن ذا في ذا الموضع، إنما قال: (وما يشعركم؟) ثم ابتدأ،

فأوجب، فقال: ﴿ إِنَّهَا إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾))[٢٥٢]. ثم بين الخليل فرق ما بين قراءة كسر الهمزة هذه والقراءة الثانية، وهي بالفتح، فقال: ((ولو قال: ﴿ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾؛ كان ذلك عذرًا لهم)).

- **القراءة الثانية:** وهي قراءة نافع المدني، والأعمش، والكسائي، ورواها حفص عن عاصم[٢٥٣]، بفتح الهمزة في: (إنها)، وبالياء في: (يؤمنون): ﴿ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ وهي على توجيه الخطاب للمؤمنين، وجعل (أنَّ) المصدرية ومدخولَيْها معمولة للفعل (يشعر)، والنفي بـ(لا) تكون عذرًا مقدَّمًا عن الكفار كما قال الخليل؛ لأن المعنى سيكون: (وما يدريكم أيها المؤمنون أن الآيات إذا جاءت لا يؤمن بها الكفار)، وهو معنى لهذه القراءة رفضه الخليل. لكن سيبويه احتج بأنها قراءة أهل المدينة، فقال: ((**وأهل المدينة يقولون: ﴿أَنَّهَآ﴾!**)) فتأول الخليل معنى (أن) وضمنه معنى (لعل) فقال: ((هي بمنزلة قول العرب: **(ائت السوق؛ أنك تشتري لنا شيئًا)** أي: **(لعلك)** فكأنه قال: **(لعلها إذا جاءت لا يؤمنون)**))[٢٥٤]. والمعنى على هذا التضمين: (وما يدريكم أيها المؤمنون؟ لعل الآيات إذا جاءت لا يؤمن بها الكفار). واستدلال الخليل بقول العرب على هذا التضمين: (ائت السوق؛ **أنَّك** تشتري لنا شيئًا) أي: **(لعلك)** يسانده شواهد عدة منها قراءة أبي بن كعب: ﴿ **لعلها** إذَا جاءتهم لا يؤمنون﴾[٢٥٥] وقول امرئ القيس[٢٥٦]:

عوجَا على الطّللِ المُحيلِ **لأنَّنا** نبكي الديارَ كما بكى ابنُ خِذام

أي: لعلنا نبكي الديار، وقول عدي بن زيد العِبادي[٢٥٧]:

أَعاذلَ، ما يُدريكِ **أَنَّ** مَنيتي إلى ساعةٍ في اليوم أو في ضحى الغد

أي: (لعل منيَّتي)، وعكس المسألة بتضمين (أنَّ) معنى (لعل) يؤيد ما ذهب إليه الخليل، وهو ما ورد في قول أبي النجم العجلي[٢٥٨]:

قلتُ لشَيبانَ اُدْنُ مِن لقائهِ **أنَّا** نُغَدِّي القوم من شوائهِ

أي: (لعلنا نغدِّي).

ومع تجويد الفراء لتأويل قراءة فتح الهمزة بحمل (أن) على معنى (لعل)، ومع نص الطبري على أنه أولى الوجوه فيها، ونص الزجاج على أنه الإجماع- خولف الخليل فيه على النحو الآتي:

- أولها الكسائي، والفراء على زيادة (لا) النافية[٢٥٩]، ويكون المعنى: (وما يدريكم أيها المؤمنون أن الآيات إذا جاءت يؤمن بها الكفار). وقد غلَّط الزجاج القائل بهذا، ورَدَّه بأن قراءة كسر (إن) لابد أن تكون فيها (لا) نافية غير زائدة، فكيف تزاد ولا تزاد؟[٢٦٠]
- أولها النحاس على تقدير معطوف تكون معه (لا) نافية، فيكون: (وما يدريكم أيها المؤمنون أن الآيات إذا جاءت لا يؤمنون أو يؤمنون). وهو تقدير فيما لا يحتاج للتقدير؛ لتأويله على وجه قوي بلا تقدير.
- ضعَّف أبوعلي الفارسي تضمين (أن) في الآية معنى (لعل)؛ لما فيه من معنى التوقُّع وهو يتنافى مع معنى الإخبار الجازم في قراءة كسر همزة (إن)، وأوَّلها على حذْف اللام قبل (أنها)، وبذلك تتم الجملة الاستفهامية بـ(يشعركم) ولا تكون (أنَّ) معمولَ (يشعر)، بل علة له، والمعنى: (وما يدريكم أيها المؤمنون؟ **لأن** الآيات إذا جاءت لا يؤمنون؛ لأنهم مصرون مع كفرهم). وفيه نحو تأويل النحاس من تكلف التقدير.
- ذهب أبو حيان إلى رفض التأويلات السابقة، وبقاء الآية على ظاهرها، والمعنى عنده: (وما يدريكم أيها المؤمنون بمعرفة انتفاء إيمان الكافرين، لا سبيل لكم إلى الشعور بها)[٢٦١]. لكنه رجع بالمعنى إلى ما رفضه الخليل، من تحول معنى الآية إلى الاعتذار للكفار!!

يتبين مما سبق أن تضمين (أن) معنى (لعل) في هذه الآية كما قال الخليل، هو أقوى الوجوه لخلوه عن تكلف التقدير، كما في تأويلي النحاس وأبي علي، ولبعده عن التناقض الناجم عن القول بزيادة (لا) مرة، وعدم زيادتها مرة، ولبعده عن تغيير معنى الآية وكونها اعتذارًا للكافرين.

* *

المبحث الخامس
تأويل الخليل العدولَ التركيبي
في القرآن الكريم بالعطف على المعنى
[العطف على التوهم في غير القرآن الكريم]

يختلف **العطف على التوهم** عن **العطف على المحل** أو الموضع؛ حيث **اشترط المحققون في العطف على المحل**[٢٦٢]:

١. إمكانَ ظهور العامل في الفصيح؛ فامتنع: (مررت بزيدٍ وعمرًا)؛ فلا يقال: (مررتُ عمرًا) إلا للضرورة.

٢. كونَ المحلِّ مستحَقًّا أصالةً فامتنع: (هذا ضاربٌ زيدًا **وأخيه**)؛ لأن الأصل إعمال الوصف إن استوفى شروطَ العمل، لا إضافته.

٣. وجودَ المُحرِز؛ أي طالب المحل؛ فامتنع: (إنَّ زيدًا **وعمروٌ** قائمان) و(إن زيدًا قائمٌ **وعمروٌ**)؛ لأن طالب محل الرفع في (زيد)، وهو الابتداء- أي التجرد عن العوامل- قد زال بدخول (إنَّ).

سأل سيبويهِ الخليلَ عن جزْم (أكنْ) المعطوف على (أصَدَّقَ) المنصوب في قول الله ﷻ: ﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ [المنافقون: ١٠][٢٦٣]؛ حيث عدل التركيب عن المطابقة الإعرابية بين المعطوف والمعطوف عليه، فقال الخليل: ((هذا كقول زهير:

بَدا ليَ أنّي لستُ **مُدْرِكَ** ما مَضى ولا **سابقٍ** شيئًا إذا كان جائيَا[٢٦٤]

فإنما جرُّوا هذا [يريد جرَّ (سابقٍ) المعطوف على (مدركَ) المنصوب خبرَ (ليس)] **لأن الأول قد يدخله الباء فجاءوا بالثاني، وكأنهم قد أثبتوا في الأول الباء**، فكذلك هذا **لما كان الفعل الذي قبله قد يكون جزمًا ولا فاء فيه؛ تكلموا بالثاني وكأنهم قد جزموا قبله؛ فعلى هذا توهَّموا هذا**))[٢٦٥].

يرى الخليل هنا أنَّ جزم ﴿أكنْ﴾ في الآية من (**العطف على المعنى**)، وهو في غير القرآن (**العطف على التوهُّم**)؛ أي توهُّم وجودِ عاملٍ في المعطوف عليه، وإيجاد أثر كأثره في المعطوف، أو عكسه بتوهُّم عدم وجود العامل، وإغفال الأثر؛

فيقال: (ليس زيد **قائمًا** ولا **قاعدٍ**) [وكذلك بيت زهير السابق] بتوهم الباء في (خبر ليس)، ومِن ثَم جُرَّ المعطوفُ (قاعدٍ)، ويقال: (إنك **وزيدٌ** ذاهبان) بتوهم انعدام (إن)، والعطف رفعًا على اسمها.

فتأول الخليلُ عدول التركيب القرآني عن المطابقة الإعرابية بين المتعاطفين، وجزم ﴿أكن﴾ في الآية بأنه معطوف على تَوَهُّم الجزم في ﴿فَأَصَّدَّقَ﴾، بتوهم سقوط الفاء؛ لوقوع ﴿فَأَصَّدَّقَ﴾ في جواب الطلب (التحضيض) بـ﴿لَوْلَآ﴾[٢٦٦] في قوله ﷻ: ﴿رَبِّ لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ﴾؛ والتقدير: (إنْ أخرتني **أصدَّقْ وأكنْ**)[٢٦٧]؛ وذلك لأن جواب الطلب موضع الأصل فيه الجزم[٢٦٨].

لكن خالف غير واحد تأويلَ الخليل في هذه الآية، ذاهبين إلى (العطف على المحل أو الموضع) لا على التوهُّم. كان من هؤلاء: أبو عبيدة[٢٦٩]، والأخفش[٢٧٠]، والزجاج[٢٧١]، والفارسي[٢٧٢]، والنحاس[٢٧٣]، والزمخشري[٢٧٤]، والأنباري الذي قوَّى العطف على المحل[٢٧٥].

ولا يكاد المرء يظفر بتأويل يوافق تأويل الخليل لهذا التركيب القرآني بالعطف على التوهم إلا قليلًا؛ حيث قال به أبو جعفر الطبري، لكنه لم يعزه للخليل[٢٧٦]، ومن بعد الطبري قال به ابن عطية، ثم كشف ابن هشام عن عوار تأويل العدول التركيبي هنا بالعطف على المحل.

التأويل بعطف ﴿وَأَكُن﴾ على **موضع** ﴿فَأَصَّدَّقَ﴾ [وهو خلافُ مذهبِ الخليل كما تقدَّمَ] **مردود عند ابن عطيةَ، ضعيف عند ابن هشام**؛ حيث نقله الأوَّلُ عن أبي علي الفارسي (ت: ٣٧٧هـ)[٢٧٧]، وعزاه الثاني للفارسي وأبي سعيد السيرافي (ت: ٣٦٨هـ)[٢٧٨] [ولعله قول أبي عبيدة (ت: ٢٠٩هـ) ومن تلاه، ثم انتقل إليهما!] أما **ابنُ عطيةَ**؛ فقد رده **بانتقاض شرط ظهور العامل في العطف على المحل** [الشرط الأول من ثلاثة الشروط]؛ فظهر من كلامه ترجيحُ العطف على التوهُّم، ونقله عنه أبو حيان في البحر[٢٧٩]. **وأما ابن هشام** فقد ردَّ العطفَ على المحل في هذه الآية في موضعين من المغني، ذهب فيهما إلى أنَّ المضارع ﴿أَصَّدَّقَ﴾ منصوب بأنْ مصدرية مضمرة وجوبًا بعد فاء السببية ٠الواقعة في جواب الطلب المحض[٢٨٠]، وعليه فهو في تأويل مصدر، أي: (ليكن منك تأخيرٌ **وتصدُّقٌ** مني) **والمصدرُ**

اسمٌ؛ فكيف يكون في محل جزم، والجزمُ أبعدُ شيء عن الأسماء؟! ثم كيف يُعطف على هذا المحلِّ (الباطلِ) فِعلٌ؛ فيُجزم؟![٢٨١]

تُظهر مناقشة ابن هشام دقةَ الخليل، وتبصُّره بخفيِّ التأويل النحوي حين حمل نصب ﴿وَأَكُن﴾ **على العطف على المعنى لا على المحل**؛ لئلا يكون الاسم في محل الجزم المختص به الفعلُ، وهو ما لم يَفطِن إليه مخالفوه على كثرتهم. ولذلك تردَّد الفراء بين العطف على المحل[٢٨٢]، والعطف على المعنى[٢٨٣]، واحتملتهما عبارةُ الأخفش، وأبي البقاء وإنْ اقتربتْ عبارة الأخير من قول الخليل[٢٨٤].

* *

الخاتمة

يخرج البحث بمجموعة من النتائج يمكن إيجازها فيما يأتي:

١- يمكن النظر للنظام النحوي العربي على أنه مجموع نظامين متداخلين:

الأول: نظام رئيس تقعيدي، مؤسس على الاستقراء الناقص، يتسم نظريًا بالاطراد والانسجام والكفاية والشمول، لكنه تطبيقيًا يضيق عن استيعاب الاستعمال اللغوي؛ فيظهر اضطرابه إزاء ظواهر العدول التركيبي، ومن ثم يرمى بعدم الاطراد وقلة الانسجام، بل يوسم بالتناقض ونقْص الكفاية.

الثاني: نظام فرعي تأويلي، مؤسس على الاستقراء التامّ، يُؤوِّل ظواهر العدول التركيبي المشحون بها الاستعمال اللغوي؛ بغية رد ذلك العدول لقواعد النظام الأصلي. وبدهي أن الخلط بين هذين النظامين كان سببًا فيما وسم به النحو من صعوبات.

٢- تزداد المقولات المكونة للنظام التأويلي في ظواهر العدول التركيبي عن قواعد المطابقة العددية والنوعية، وقواعد العلامة الإعرابية، وقواعد الرتبة. **فيؤول العدول التركيبي عن قواعد المطابقة بخمس مقولات،** هي: الحمل على المعنى، والتضمين، والعطف على التوهم، والعطف على الموضع، والالتفات. **ويؤول العدول التركيبي عن قواعد العلامة الإعرابية بخمس مقولات،** هي: الحذف، والتقدير، والزيادة، والتحريف، والعوامل المعنوية. **ويؤول العدول التركيبي عن قواعد الرتبة بأربع مقولات، هي:** بالتقديم والتأخير، والفصل بالمفرد، والاعتراض بالجملة، وغلبة الفروع على الأصول.

٣- علة الحمل على المعنى علة أولى قياسية بسيطة مجوزة، وهي علة غير فلسفية يؤول بها نص فصيح فيه عدول تركيبي، يغلب أن يكون عدولًا عن قواعد المطابقة العددية والنوعية.

٤- تقترب على الحمل على المعنى من علة (المشابهة) لا سيما (الشبه المعنوي) في (قياس الشبه)، وذلك حال حمل النظير على النظير بعلة الشبه المعنوي، نحو: حمل (ما)، و(لا)، و(لات)، و(إنْ)، على (ليس) في العمل بعلة الشبه في معنى النفي.

٥- ترتبط علة الحمل على المعنى ارتباطًا واضحًا جدًا بالمعنى المعجمي للمفردات، فالمعنى المعجمي حاكم عند التأويل بالحمل على المعنى.

٦- السياق قرينة أساسية كاشفة حاكمة عند التأويل بالحمل على المعنى.

٧- يقوم التأويل اللغوي للقرآن الكريم على مكونين رئيسين هما:

-المحدد المعجمي، وهو نقلي، مرتهن بقوائم المعجم، متسم بالمحدودية.

-المحدد النحوي، وهو عقلي، مرتهن بأنماط التعلق، متسم بالاتساع وتفاوت المخرجات؛ نظرا لطبيعته الاجتهادية.

٨- أنماط الحمل على المعنى في قضايا عدول التركيب عن قواعد المطابقة العددية تصل إلى ستة أنماط، هي: المفرد بمعنى المثنى، وبمعنى الجمع، والمثنى بمعنى المفرد وبمعنى الجمع، والجمع بمعنى المفرد وبمعنى المثنى. إلا أن الخليل لم يعرض لكل هذه الأنماط في آي القرآن الكريم، بل عرض لنمطين منها، هما: حمل المفرد على معنى الجمع، وحمل المثنى على معنى الجمع، وهو في هذا النمط الثاني يرى أن المثنى أول الجمع، وتبعه على ذلك غير واحد من النحاة القدماء كسيبويه والمبرد والزجاج والزجاجي وأبي حيان، ومن المعاصرين الأستاذ عباس حسن.

٩- يتسم التقسيم النوعي في العربية بنوع من الضيق تسبب في تعقيد واضح وإشكالات في قضية المطابقة النوعية، وهو ما اقتضى إلحاقات تقعيدية تفسر وجود المحايدات النوعية، وتقف على أسباب ظهورها، وتنظر في مسلكها التركيبي. كان من أهم تلك الإلحاقات الحمل على المعنى.

١٠- تحمل طائفة من الأسماء العربية في النوع على لفظها أو على معناها، من ذلك: المصدر، وجمع التكسير، واسم الجنس الجمعي، وأسماء الأمم والقبائل والأحياء، وبعض المفردات؛ نحو: (مَن) و(ما) و(كل) و(أي). إلا أن الخليل لم يعرض بالحمل على المعنى لكل أنماط عدول التركيب عن قواعد المطابقة النوعية في القرآن الكريم؛ حيث عالج منها نمطين:

-حمل المصدر المؤنث على معنى المذكر.

-حمل الموصول المشترك على معنى المؤنث.

١١- تظهر بعض التراكيب القرآنية عدولًا واضحًا عن قواعد المطابقة النوعية، حتى أن جمهور النحويين يحملها على المعنى، إلا أن الخليل يأبى ذلك ملتفتًا لنكتة معنوية خفيت على غيره من النحاة، وهو ما يعني تحكيم الخليل للمعنى، والاتكاء على الدلالة المعجمية إلى حد بعيد.

١٢- يعد التضمين واحدًا من أنماط التأويل المنضوية تحت الحمل على المعنى، ومع أن الفعل (بأزمنته، وبنمطي التعدي واللزوم) هو المجال الأكبر للتضمين، إلا أنه يرد في كل أقسام الكلام، وهذا ما ذهب إليه غير واحد من النحويين كالخليل، وابن جني، وابن هشام، والزركشي، وغيرهم.

١٣- التضمين هو أكثر ما ركن إليه الخليل لتأويل العدول التركيبي في القرآن الكريم؛ حيث جاء من أنماط التضمين عنده:

-التضمين في الاسم.

-التضمين في الفعل؛ حيث ضمن الماضي معنى المضارع المتخلص للاستقبال، وضمن المضارع معنى الماضي.

-التضمين في الحرف.

١٤- يعرض الخليل عن التضمين – مع مناداة التركيب به، وركون كثير من خالفيه إلى ذلك التضمين – حال فقدان المعنى القرآني شيئًا من قوته؛ حرصًا بالغًا منه على حمل القرآن على أقوى الوجوه.

١٥- يجترئ البحث على القول: إن الخليل أول من لاحظ العطف على التوهم، والعطف على المحل، وظهرت قدرتُه على الفرق بينهما – حال التأويل– فرقًا دقيقًا جدًا. ومع أنه أوَّلَ بالعطف على المعنى (التوهم في غير القرآن) تركيبًا واحدًا من تراكيب القرآن الكريم، إلا أنه خولف فيه من جل لاحقيه من النحاة والمفسرين الذين حملوا التركيب على العطف على المحل، ذاهلين عن نكتة خفية جدًا لوحظت بعد نحو ستة قرون من الخليل، وهي أنهم عطفوا الاسم على محل فعل مجزوم، والاسم أبعد شيء عن الجزم!

* *

قائمة المصادر والمراجع

- الإتقان في علوم القرآن، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تح. محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٤م.
- أخبار النحويين البصريين، أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي، تح. طه الزيني، ومحمد عبد المنعم خفاجي، ط١، الحلبي، القاهرة، ١٩٦٦م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان محمد بن يوسف الغرناطي، تح. رجب عثمان محمد، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٨م.
- أسلوب الالتفات في البلاغة القرآنية، د. حسن طبل، ط١، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٩٨م.
- إصلاح المنطق، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق (ابن السكيت)، تح. أحمد شاكر، وعبد السلام هارون، ط١، دار المعارف، القاهرة، ١٩٤٩م.
- أصول التفكير النحوي، د. علي أبو المكارم، ط١، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٧م.

- أصول النحو العربي، د. محمد عيد، ط١، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٧٨م.
- إعراب القرآن، أبو جعفر أحمد بن إسماعيل النحاس، تح. د. زهير غازي زاهد، ط١، عالم الكتب، بيروت، د.ت.
- إعراب القرآن، أبو القاسم إسماعيل بن محمد التيمي، قوام السنة الأصبهاني تح. د. فائزة بنت عمر المؤيد، ط١، الرياض ١٩٩٥م.
- إعراب القرآن الكريم وبيانه، محيي الدين درويش، ط٧، دار اليمامة، دمشق، ١٩٩٩م.
- الإغراب في جدل الإعراب، ولمع الأدلة، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري، تح. سعيد الأفغاني، ط١، الجامعة السورية، ١٩٥٧م.
- الاقتراح، جلال الدين السيوطي، تح. د. محمود فجال، ط١، دار القلم، دمشق، ١٩٨٩م.
- أمالي ابن الشجري، أبو السعادات هبة الله علي بن حمزة ابن الشجري، تح. د. محمود الطناحي، ط١، مكتبة الخانجي، ١٩٩٢م.
- إنباه الرواة، أبو الحسن علي بن يوسف القفطي، تح. محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٨٢م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري (ت٥٧٧هـ)، تح. محمد محي الدين عبد الحميد، ط١، المكتبة العصرية، صيدا،٢٠٠٣م.
- إيجاز البيان عن معاني القرآن، أبو القاسم محمود بن أبى الحسن بن الحسين النيسابوري الغزنوي، تح. د. حنيف القاسمي، ط١، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤١٥هـ.
- الإيضاح في علل النحو لأبي القاسم الزجاجي، تح. د. مازن المبارك، ط٣، دار النفائس، بيروت، ١٩٧٩م.
- البحر المحيط في التفسير، أبو حيان محمد بن يوسف الغرناطي، تح. صدقي محمد جميل، ط١، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٠هـ.
- البرهان في علوم القرآن، بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، تح. محمد

أبو الفضل إبراهيم، ط١، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ١٩٥٧م.

- تاريخ النحو العربي حتى أواخر القرن الثاني، د. علي أبو المكارم، ط١، القاهرة الحديثة للطباعة، ١٩٧١م.
- تأويل مشكل القرآن، أبو محمد عبد الله بن مسلم ابن قتيبة، تح. السيد أحمد صقر، ط٢، دار التراث، ١٩٧٣م.
- التأويل النحوي في القرآن الكريم، د. عبد الفتاح أحمد الحموز، ط١، مكتبة الرشد، الرياض، ١٩٨٤م.
- التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، ط١، مصطفى الحلبي، القاهرة، ١٩٧٠م.
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، تح. د. عبد الرحمن العثيمين، ط١، دار الغرب الإسلامي، ١٩٨٦م.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي، تح. د. حسن هنداوي، ط١، دار القلم، دمشق، د.ت.
- التصريح على التوضيح، أبو محمد عبد الله بن يوسف ابن هشام ، ط١، عيسى الحلبي، القاهرة، د.ت.
- التطور النحوي للغة العربية، برجشتراسر، ترجمة: د. رمضان عبد التواب، ط٢، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٤م.
- التعليقة على كتاب سيبويه، أبو علي أحمد بن عبد الغفار الفارسي، تح. د. عوض القوزي، ط١، مطبعة الأمانة، القاهرة، ١٩٩٠م.
- التعليل ونظام اللغة، عبد القادر المهيري، مقال بحولية الجامعة التونسية، العدد٢٢، ١٩٨٣م
- تفسير غريب القرآن، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، تح. السيد أحمد صقر، ط١، دار التراث، القاهرة، ١٩٧٨م.
- تفسير مقاتل، مقاتل بن سليمان، تح. د. عبد الله شحاتة، ط١، دار إحياء

التراث، بيروت، ١٤٢٣هـ.
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، محمد بن يوسف بن أحمد الحلبي المصري ابن ناظر الجيش، تح. علي محمد فاخر، ط١، دار السلام، القاهرة، ١٤٢٨هـ.
- التوهم عند النحاة، د. عبد الله جاد الكريم، ط١، مكتبة الآداب، القاهرة، ٢٠٠١م.
- الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي)، أبو عبد الله محمد بن أحمد القرطبي، تح. إبراهيم أطفيش، ط٢، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٦٤م.
- جامع البيان في تأويل القرآن (تفسير الطبري)، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، تح. أحمد محمد شاكر، ومحمود محمد شاكر، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ٢٠٠٠م.
- الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور، ضياء الدين ابن الأثير، تح. مصطفى جواد، ط١، المجمع العلمي العراقي، ١٣٧٥هـ.
- جمهرة أشعار العرب، أبو زيد محمد بن أبي الخطاب القرشي، تح. علي محمد البجاوي، ط١، نهضة مصر، القاهرة، د.ت.
- الحجة، أبو علي أحمد بن عبد الغفار الفارسي، تح. عبد العزيز رباح وآخرين. ط١، دار المأمون للتراث،١٩٩٣م.
- الحمل على اللفظ والمعنى في القرآن الكريم في ضوء القياس على المشهور والنادر، د. محمود عكاشة، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، القاهرة، ط١، ٢٠٠٦م.
- الحمل على المعنى في العربية، د. علي عبد الله حسين العنبكي، ديوان الوقف السني، سلسلة الدراسات الإسلامية المعاصرة (١٥٨)، بغداد، ط١، ٢٠١٢م.
- الحياد في النحو العربي، أحمد عزت لبنة، رسالة دكتوراه، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، ٢٠٠٤م.
- خزانة الأدب، للبغدادي عبد القادر بن عمر (ت١٠٩٣هـ)، تح. عبد السلام

هارون، ط٤، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٧م.
- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، تح. د. محمد علي النجار، ط١، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٥٢م.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أبو العباس أحمد بن يوسف السمين الحلبي، تح. د. أحمد الخراط، ط١، دار القلم، دمشق، د.ت.
- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، تح. محمود شاكر، ط٣، مطبعة المدني، القاهرة، ١٩٩٢م.
- ديوان زهير، صنعة ثعلب، ط٣، دار الكتب، ٢٠٠٣م.
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني (تفسير الآلوسي)، محمود بن عبد الله الألوسي، تح. علي عبد الباري ، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٥هـ.
- زاد المسير في علم التفسير، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي الجوزي، تح. عبد الرزاق المهدي، ط١، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٢٢هـ.
- السبعة في القراءات، أبو بكر أحمد بن موسى بن مجاهد، تح. شوقي ضيف، ط٢، دار المعارف القاهرة، د.ت.
- سنن الدارمي، أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، تح. حسين سليم أسد، ط١، دار المغني، الرياض، ٢٠٠٠ م.
- سيبويه إمام النحاة، علي النجدي ناصف، ط٢، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٧٩م.
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، عبد الحي بن أحمد ابن العماد الحنبلي، تح. محمود الأرناؤوط، ط١، دار ابن كثير، دمشق، ١٩٨٦م.
- شرح أبيات سيبويه، يوسف ابن السيرافي، تح. د. محمد علي سلطاني، ط١، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٧٦م.
- شرح التسهيل، أبو عبد الله محمد بن بن عبد الله ابن مالك، تح. د. عبد الرحمن السيد، د. بدوي المختون، ط١، دار هجر، ١٩٩٠م.
- شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي، ج١، تح. د.

رمضان عبد التواب، د. محمود فهمي حجازي، د. محمد هاشم عبد الدايم، ط١، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦م.

- الشواهد القرآنية في كتاب سيبويه، ط١، مكتبة االآداب، القاهرة، ٢٠٠٢م.
- طبقات فحول الشعراء، محمد بن سلام الجمحي، تح. محمود شاكر، ط١، الخانجي، القاهرة.
- طبقات النحويين واللغويين، للزبيدي، تح. محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٢، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٣م.
- ظاهرة التأويل في إعراب القرآن الكريم دراسة تحليلية لموقف النحاة من القراءات القرآنية المتواترة التي تتعارض مع القواعد النحوية، د. محمد عبد القادر هنادي، ط١، مكتبة الطالب الجامعي، مكة المكرمة، ١٩٨٨م.
- العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية، عبد القاهر الجرجاني، عبد القاهر الجرجاني، تح. د. البدراوي زهران، ط٢، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٨م.
- عودة للنحو العربي الأصيل، د. جميل ولويل، عمَّان، ١٩٩٤م.
- غريب القرآن(نزهة القلوب)، محمد بن عزيز السجستاني، د.ط. مكتبة صبيح، القاهرة، ١٩٦٣م.
- فقه اللغات السامية، كارل بروكلمان، ترجمة د. رمضان عبد التواب، منشورات جامعة الرياض، الرياض، ١٩٧٧م.
- فهارس كتاب سيبويه، محمد عبد الخالق عضيمة، ط١، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٩٧٥م.
- فهرس شواهد سيبويه، راتب النفاخ، ط١، دار الإرشاد، بيروت، ١٩٧٠م.
- الفهرست، للنديم، تح. رضا تجدد، ط١، طهران، د.ت.
- في أصول النحو، سعيد الأفغاني، ط٣، دار الفكر، بيروت، ١٩٦٤م.
- كتاب الحروف والأدوات، الخليل بن أحمد الفراهيدي الأزدي، استخلصه وحققه د. هادي حسن حمودي، ط٢، وزارة التراث والثقافة، سلطنة عُمان، ٢٠١٤م.

- الكتاب، أبو بشر عثمان بن قنبر سيبويه، تح. عبد السلام هارون، ط٣، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٨م.
- كتاب سيبويه وشروحه، د. خديجة الحديثي، ط١، دار التضامن، بغداد، ١٩٦٧م.
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، ط٣، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٧هـ. وبتحقيق. عادل عبد الموجود، ط١، مكتبة العبيكان، الرياض، ١٩٩٨م.
- كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، محمد بن علي التهانوي، تح: د. علي دحروج، ط١، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٩٦م.
- اللغة، جوزيف فندريس، تعريب عبد الحميد الدواخلي، ومحمد القصاص، ط١، مكتبة الأنجلو، القاهرة، ١٩٥٠م.
- اللغة بين المعيارية والوصفية، د. تمام حسان، ط٤، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠١م.
- اللغة العربية بين المذكر والمؤنث، د. إبراهيم عبد المجيد ضوة، دكتوراه، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة.
- اللغة العربية معناها ومبناها، د. تمام حسان، د.ط، دار الثقافة، الدار البيضاء، ١٩٩٤م.
- مجاز القرآن، أبو عبيدة معمر بن المثنى، تح. محمد فؤاد سزكين، ط١، الخانجى، القاهرة، ١٩٥٤م.
- مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المطبعة الأميرية بولاق، القاهرة، ١٩٣٥م.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (تفسير ابن عطية) أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية، تح. عبد السلام عبد الشافي، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٢هـ.
- المحكم في نقط المصاحف، أبو عمرو الداني، تح. د. عزة حسن، ط١، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٧هـ.
- مختصر في شواذ القراءات من كتاب البديع، لابن خالويه، تح. برجشتراسر،

مصورة مكتبة المتنبي، القاهرة، د.ت.

- المذكر والمؤنث، أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري، تح. محمد عبد الخالق عضيمة، ط١، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٩٨١م.
- مراتب النحويين، لأبي الطيب اللغوي، تح. محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، مكتبة نهضة مصر، القاهرة، ١٩٥٥م.
- معاني القرآن، الفراء، تح. أحمد يوسف نجاتي وآخرين، ط١، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة.
- معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج، تح. عبد الجليل عبده شلبي، ط٢، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٨م.
- معجم الأدباء، ياقوت بن عبد الله الحموي، تح. إحسان عباس، ط١، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٣م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، أبو محمد عبد الله بن يوسف ابن هشام، تح. د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، ط١، دار الفكر، دمشق، ١٩٩٢م.
- المفردات في غريب القرآن، للراغب الأصفهاني، تح. صفوان عدنان الداودي، ط١، دار القلم، دمشق، ١٤١٢هـ.
- المفصل للزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر (ت٥٣٨هـ)، تح. علي بو ملحم، ط١، مكتبة الهلال، بيروت، ١٩٩٣م.
- المفصل في تاريخ النحو العربي، الجزء الأول، قبل سيبويه، د. محمد خير الحلواني، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٧٩م.
- المقتضب، محمد بن يزيد المبرد، تح. محمد عبد الخالق عضيمة، ط٣، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ١٩٩٤م.
- مكانة الخليل في النحو العربي، د. جعفر نايف عبابنة، ط١، دار الفكر، عَمَّان، ١٩٨٤م.
- من أسرار اللغة، د. إبراهيم أنيس، ط١، مكتبة الأنجلو، القاهرة.
- المنصف شرح التصريف، تح. إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، ط١، وزارة

المعارف، القاهرة، ١٩٥٤م.
- نحو الخليل من خلال معجمه، د. هادي نهر، دار اليازوري، عَمَّان، الأردن، ٢٠٠٦م.
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري، تح. إبراهيم السامرائي، ط٣، مكتبة المنار، الأردن، ١٩٨٥م.
- وفيات الأعيان، ابن خلكان، تح. إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٩٧٧م.

* * *

هوامش البحث

(١) يقول د. هادي نهر: ((إنَّ كلَّ نحو الخليل لا يزال مبثوثًا في صفحات الكتب النحوية...؛ ممَّا جعلَ عِلم الخليل في النحو **غائبَ المعالم مفرَّقًا...**)) نحو الخليل من خلال معجمه، د. هادي نهر، ط١، دار اليازوري، عمان، الأردن، ٢٠٠٦م، ص١٠. بتصرف.

(٢) يقول د. هادي حمودي: ((أما قضايا النحو؛ فالخليلُ مغيَّب عنها، باستثناء القليل النادر من النقول. هذا مع أنَّ ثَمَّةَ نصًّا ضخمًا يَضمُّ آراءَ الخليل... **بأسلوب يجمع بين اللغة والنحو والذوق الرهيف**)) كتاب الحروف والأدوات، الخليل بن أحمد الفراهيدي الأزدي، استخلصه وحققه د. هادي حسن حمودي، ط٢، وزارة التراث والثقافة، سلطنة عُمان، ٢٠١٤م، ص٧.

(٣) قال الداني: "**الشكل الذي في الكتب من عمل الخليل، وهو مأخوذ من صور الحروف؛** فالضمة واو صغيرة،...، والكسرة ياء تحت الحرف، والفتحة ألف مبطوحة فوق الحرف". المحكم في نقط المصاحف، لأبي عمرو الداني، تح. د. عزة حسن، ط١، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٧ه، ص٧، بتصرف. ثم تماثلت الكسرة والفتحة شكلاً، وتمايزتا موضعًا.

(٤) ((وألَّف عيسى بن عمر في النحو كتابين:... الإكمال، والجامع)) مراتب النحويين، لأبي الطيب اللغوي، تح. محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، مكتبة نهضة مصر، القاهرة، ١٩٥٥م، ص٢٣، بتصرف وينظر: أخبار النحويين البصريين، للسيرافي، تح. طه الزيني، ومحمد عبد المنعم خفاجي، ط١، الحلبي، القاهرة، ١٩٦٦م، ص٢٥، وطبقات النحويين واللغويين، للزبيدي، تح. محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٢، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٣م، ص٢٣، وذكر القفطي أن سيبويه أخذ كتابه من الجامع. ينظر: إنباه الرواة، للقفطي، تح. محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٨٢م، ٣٤٦/٢-٣٤٧ وهي قصة قيل إنها ملفقة لا تصحُّ. ينظر كتاب سيبويه وشروحه، د. خديجة الحديثي، ط١، دار التضامن، بغداد، ١٩٦٧م، ص٧٠.

(٥) يرى بعض الباحثين أن (الكتاب) للخليل! يقول: ((كتاب النحو الذي شهرت **نسبته** إلى سيبويه، في الوقت الذي يعترف فيه سيبويه... أنه من علم الخليل))، ويقول: ((فمعظم ما قاله [أي سيبويه] هو للخليل بن أحمد، نجده مرويًا عنه في الكتاب **المنسوب** لسيبويه، وكما نسب كتاب العين لليث لأنه كان الراوية له؛ كذلك **نسب** كتاب النحو لسيبويه،...، أما الكتاب **المنسوب** لسيبويه؛ ففيه شيء من أقوال علماء آخرين يسهل التعليم عليها... لتصفو نسبته للخليل)) كتاب الحروف والأدوات، الخليل بن أحمد الفراهيدي الأزدي، استخلصه وحققه د. هادي حسن حمودي، ط٢، وزارة التراث والثقافة، عُمَان، ٢٠١٤م، ص٧، و ص١١. بتصرف.

(٦) الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، تح. د. محمد علي النجار، ط١، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٥٢م، ٣٦١/١.

(٧) معجم الأدباء، ياقوت بن عبد الله الحموي، تح. إحسان عباس، ط١، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٣م، ١٢٦١/٣.

(٨) قال ابن العماد: ((الإجماع منعقد على أنه لم يكن أحد أعلم بالنحو من الخليل. قاله ابن الأهدل)) شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ابن العماد عبد الحي بن أحمد الحنبلي، تح. محمود الأرناؤوط، ط١، دار ابن كثير، دمشق، ١٩٨٦م، ٣٢٤/٢.

(٩) هذا مما قرَّره بعض المستشرقين، ومنهم برجشتراسر G.Bergsträβer، يقول: ((**ولم يسبق الغربيين في هذا العلم** [أي علم الأصوات] **إلا قومان...، وهما أهل الهند...، والعرب، وأول من وضع أصول هذا العلم من العرب الخليل بن أحمد**)) التطور النحوي للغة العربية، برجشتراسر، ترجمة: د. رمضان عبد التواب، ط٢، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٤م، ص١١. بتصرف.

(١٠) مرَّ علمُ معاني القرآن الكريم بطَوْرَيْن متمايزين؛ جمع أولهما بين (غريب القرآن) و(إعراب القرآن). ثم في طور لاحق– يبدو أنه بدأ بقطرب (ت ٢٠٧هـ)، على خلاف ما ذهب إليه بعض الدارسين من أنه بدأ بالنحاس (ت ٣٣٨هـ) - انفصل الغريب عن الإعراب. تلا صنيعَ قطربٍ حسمٌ في الفصل بينهما كان على يد ابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ). ثم كان أوضح (لا أول) فصل بينهما عند النحاس.

(١١) وذلك حسب تعريف صاغه الباحث في بحثه: (الخليل بن أحمد وتأسيس علم معاني القرآن: المعالجة المعجمية) وقف فيه على أنماط المعالجة المعجمية للمفردة القرآنية عند الخليل (شطر الغريب) ثم ختمه بقوله: ((تقدم هذه الأنماط معالجة معجمية تنضوي على جل الأنماط التي ارتضاها البحث في تعريف (معاني القرآن) في شطرها الأول؛ مما يضع العين والخليل بين مؤسسي معاني القرآن، **ويتبقى درس جهود الخليل في... شطر التراكيب القرآنية، وهو ما سيكون موضع بحث آخر**)). وهو هذا البحث.

(١٢) يقول ثعلب (ت٢٩١هـ): ((اجتمع على صنعة كتاب سيبويه اثنان وأربعون إنسانًا منهم سيبويه، **والأصول والمسائل للخليل**)). الفهرست، للنديم، تح. رضا تجدد، ط١، طهران، د.ت. ص٥٧، وإنباه الرواة: ٣٤٧/٢.

(١٣) أعان على هذا الرصد فهارسُ (الكتاب) ومنها: فهرس شواهد سيبويه، راتب النفاخ، ط١، دار الإرشاد، بيروت، ١٩٧٠م، وسيبويه إمام النحاة، علي النجدي ناصف، ط٢، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٧٩م. ص٢٠٠-٢١٠، وفهارس كتاب سيبويه، محمد عبد الخالق عضيمة، ط١، السعادة، القاهرة، ١٩٧٥م، وفهارس الأستاذ عبد السلام هارون في تحقيقه للكتاب، ط٣، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٨م. ٧/٥-٢٨. يقول د. محمد إبراهيم عبادة عن عدة الشواهد القرآنية في الكتاب: ((وقد بلغ عدد الشواهد القرآنية ستين وأربعمائة شاهد، والمكرر منها أربعة وستون شاهدًا)) الشواهد القرآنية في كتاب سيبويه، ط١، مكتبة االآداب، القاهرة، ٢٠٠٢م، ص٢.

(١٤) طبقات النحويين للزبيدي: ص٥٢.

(١٥) المفصل في تاريخ النحو العربي، الجزء الأول، قبل سيبويه، د. محمد خير الحلواني، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٧٩م، ص٢٦٣.

(١٦) ينقل الكمال ابن الأنباري خبرًا فيه نظر وله دلالة، يقول: ((يُقال: إنَّ الأصمعيَّ كان يحفظ ثلث اللغة، **وكان الخليل يحفظ نصف اللغة**، وكان أبو فيد يحفظ ثلثي اللغة، وكان أبو مالك الأعرابي يحفظ اللغة كلها)) نزهة الألباء في طبقات الأدباء، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري، تح. إبراهيم السامرائي، ط٣، مكتبة المنار، الأردن، ١٩٨٥م، ١٠٥.

(١٧) نشره في دار اليازوري، عَمَّان، الأردن، ٢٠٠٦م.

(١٨) من أمثلة الجدل حول نسبة مصنفات الخليل كتاب (الجمل) المحقَّق ثلاث تحقيقات، أولها: (تحقيق كتاب وجوه النصب المنسوب إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي، أو إلى أبي عبد الله محمد بن شقير [كذا] صاحب أبي العباس المبرد) ماجستير بكلية اللغة العربية، جامعة الأزهر،١٩٨٠م، سعد أحمد سعد جحا، **مرجحًا نسبته لابن شقير**، والثاني: بتحقيق د. فخر الدين قباوة ١٩٨٥م، **شاكًّا في نسبته للخليل**، والثالث: بتحقيق د. فائز فارس ١٩٨٧م، **بعنوان (المُحلَّى، وجوه النصب) ينسبه لابن شقير**، ثم دراسة د. محمد إبراهيم عبادة (كتاب الجمل في النحو المنسوب للخليل بن أحمد – دراسة تحليلية) منشأة المعارف، الإسكندرية ١٩٨٨م، **ينسبه للخليل**، ثم دراسة د. محمد العمراوي بمجلة الخليل، جامعة نزوى، سلطنة عُمان، ٢٠١٢م، بعنوان (كتاب الجمل المنسوب للخليل بن أحمد: ملامح النحو الكوفي فيه وحقيقة نسبته) **نافيا نسبته للخليل**. ثم ما دار حول (المنظومة النحوية)، التي حققها د. أحمد عفيفي، و(كتاب الحروف والأدوات) الذي استخلصه د. هادي حسن حمودي من كتاب سيبويه... إلخ.

(١٩) أورد ابن جني جل ما تأوله النحاة من كلام العرب شعره ونثره بحمله على المعنى في (باب في شجاعة العربية) من الخصائص.

(٢٠) الخصائص: ٢٤٩/١، ٤١٨/٢.

(٢١) **<u>الحدس اللغوي (Intuiton)</u>** مفهوم توليدي تحويلي، وهو جزء من السليقة النحوية. ويدخل الحدس في إنتاج التراكيب، والحكم عليها قبولاً ورفضًا، وتصويبها، وفي ضبط القياس، وأنماط الحمل ومظاهره، وأمن اللبس.

(٢٢) قال ابن جني: ((أفتُراكَ تُريدُ من أبي عمرو وطبقته ... أن يسمعوا أعرابيًّا...، يعلل هذا الموضِع بهذه العِلة، ويحتجُّ لتأنيث المذكَّر بما ذَكَره؛ فلا يهتاجوا هم لمِثلِه،...، **وقد شَرَع لهم العربيُّ ذلك، ووقَفَهم على سَمْتِه وأَمَّهِ**)) الخصائص: ٢٤٩/١.

(٢٣) كان هذا نهجه فيما خالف أقيسته الاستقرائية، وهو نهجُ مَن لا يُلجِّن العربَ بل يَجتهد بالاعتلال لهم. ((قال الأصمعيُّ: سألت أبا عمرو بن العلاء **عن ألف مسألة فأجابني فيها بألف حُجَّة**)) وسُئل أبو عمرو: ((أخبرني عما وضعتَ مما سميتَه عربيةً، أيدخل فيها كلام العرب كله؟ فقال: لا، فقلت: كيف تصنع فيما خالفتْك فيه العربُ، وهم حُجَّة؟ قال **أعمل على الأكثر، وأسمي ما خالفني لغاتٍ**)) ينظر: إنباه الرواة: ١٣٣/٤، ووفيات الأعيان، ابن خلكان، تح. إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٩٧٧م، ٤٦٨/٣.

(٢٤) يذكر أحد الباحثين **أن أبا عمرو درس خمسين مسألة منها الحمل على المعنى**، ولعله يريد ما وصلنا، وإلا فكيف يجمع بين قوله وبين ما ذُكر عن ألف مسألة أجابها بألف حجة؟! ينظر: عودة للنحو العربي الأصيل، د. جميل ولويل، عمان، ١٩٩٤، ص٢٨.

(٢٥) كان ابن أبي إسحاق ((أول مَن بَعَج النحوَ، ومدَّ القياسَ، وشرح العلل)) وعلى نهْجِه كان تلميذه عيسى بن عمر. ينظر طبقات فحول الشعراء، محمد بن سلام الجمحي، تح. محمود شاكر، ط١، الخانجي، القاهرة، ١٤/١، وطبقات النحويين واللغويين للزبيدي ٣١.

(٢٦) ينظر: طبقات فحول الشعراء: ١٥/١، ٤٥، وإنباه الرواة: ٣٧٦/١.

(٢٧) الإنباه: ٣٧٦/١.

(٢٨) معجم الأدباء: ١٢٦١/٣، ويقول ابن جني عنه: ((سيد قومه وكاشف قناع القياس في علمه)) الخصائص ٣٦٢/١.

(٢٩) من ذلك في الكتاب: الحمل على المعنى لسدِّ خلل المطابقة النوعية والعددية: ٤١٥/٢-٤١٦، والحمل على معنى عاملٍ آخرَ: ٣١٩/٢، ٣٢٥، والحمل على معنى عاملٍ مُضمَرٍ: ٣١٠/١، ٣٥٥-٣٥٦، والحمل على الموضع ٢٣٣/٢، ٣١٥-٣١٦، ٩١/٣.

(٣٠) ذكر أبو عبيدة إجمالًا في مقدمة (مجاز القرآن) أكثرَ أنماط العدول وسماها (المجاز)، ثم عرض في غير موضع للعدول عن المطابقة العددية، نحو: ﴿ئزآ نح نخ نم ئر﴾ [غافر: ٦٧] في موضع (أطفال) ٩/١، و﴿ئزآبي ئر﴾ [التحريم: ٤] في موضع ظهراء ٩/١، وعن المطابقة النوعية والعددية في:﴿ئزآ تم تن تى تي ثر ثز ئر﴾ [التوبة: ٣٤] قال: صار الخبر عن أحدهما ٢٥٧/١، ١٦١/٢. ينظر: مجاز القرآن، أبوعبيدة معمر بن المثنى، تح. محمد فؤاد سزكين، ط١، الخانجى، القاهرة، ١٣٨١هـ.

(٣١) عرض الفراء للعدول عن المطابقة النوعية والعددية، فقال بقول أبي عبيدة في آية التوبة السابقة، المعاني: ٤٢٤/١، وآية التحريم في ١٦٧/٢، ينظر معاني القرآن، الفراء، تح. أحمد يوسف نجاتي وآخرين، ط١، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة.

(٣٢) ذكر ابن قتيبة إجمالًا – كما صنع أبو عبيدة- أكثرَ أنماط العدول في مقدمة (تأويل مشكل القرآن)، وسماها المجازات أيضًا تأسيًا بأبي عبيدة. ينظر: تأويل مشكل القرآن، ابن قتيبة، تح. السيد أحمد صقر، ط٢، دار التراث، ١٩٧٣م، ص١٥-١٦.

(٣٣)قال الزجاج في قوله ﷻ: ﴿ٱلذَّهَبَ وَٱلۡفِضَّةَ﴾: ((ولم يقل: ولا ينفُقُونَهما...؛ لأن المعنى... ولا ينفقون المكنوز... ويجوز... ولا ينفقون الأموال، ويجوز... ولا ينفقون الفضة، وحذف الذهب لأنه داخل في الفضة... ويكون المعنى: والذين يكنزون الذهب، ولا ينفقونه في سبيل الله، والفضةَ ولا ينفقونها في سبيل الله)) ٤٥٥/٢ بتصرف. وقال في قوله ﷻ: ﴿ ثُمَّ يُخۡرِجُكُمۡ طِفۡلٗا ﴾: ((في معنى أطفال)) ٤١٢/٣. وقال في قوله ﷻ: ﴿ظَهِيرٌ﴾: ((في معنى ظُهَراء)) ١٩٣/٥. وقال في قوله ﷻ: ﴿خَصۡمَانِ ٱخۡتَصَمُواْ﴾ [الحج: ١٩]: ((قيل: اختصموا، وقد قال: خصمان؛ لأنهما جمعان)). ٤١٩/٣. ينظر المواضع السابقة من: معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق الزجاج، تح. عبد الجليل عبده شلبي، ط٢، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٨م.

(٣٤) الخصائص: ٣٦٠/٢.

(٣٥) الخصائص: ٤١١/٢- ٤٣٥.

(٣٦) الخصائص ٣٠٦/٢.

(٣٧) الخصائص: ٣١٢/٢.

(٣٨) دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني ، تح. محمود شاكر، ط٣، مطبعة المدني، القاهرة، ١٩٩٢م، ص٢١٩.

(٣٩) الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور، ضياء الدين ابن الأثير ، تح. مصطفى جواد، ط١، المجمع العلمي العراقي، ١٣٧٥هـ، ص١٠٨، بتصرف.

(٤٠) البرهان: ٣٨٤/٣.

(٤١) شرح التسهيل، ابن مالك، تح. د. عبد الرحمن السيد، د. بدوي المختون، ط١، دار هجر، ١٩٩٠م، ٢١٤/١.

(٤٢) للدكتور علي عبد الله حسين العنبكي، ديوان الوقف السني، سلسلة الدراسات الإسلامية المعاصرة (١٥٨)، بغداد، ط١، ٢٠١٢م.

(٤٣) للدكتور عبد الفتاح أحمد الحموز، ط١، مكتبة الرشد، الرياض، ١٩٨٤م.

(٤٤) أدى توسعه في العطف على التوهم إلى التباسه بما ليس منه، نحو العطف على الموضع، ذلك في نحو قوله: ((العطف على مصدر مؤول من (إنَّ) وما في حيزها في **موضع** نصب متوهم فيه الرفع)). ص ١٢٠١. **وهي من مسائل العطف على الموضع، فلا هي من العطف على التوهم، ولا هي من الحمل على المعنى.**

(٤٥) للدكتور محمد عبد القادر هنادي، ط١، مكتبة الطالب الجامعي، مكة المكرمة، ١٩٨٨م.

(٤٦) ظاهرة التأويل في إعراب القرآن الكريم: ص٥.

(٤٧) للدكتور محمود عكاشة، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، القاهرة، ط١، ٢٠٠٦م.

(٤٨) للدكتور وئام الحيزم، منشورات جامعة تونس، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، ٢٠٠٩م.

(٤٩) للدكتور جعفر نايف عبابنة، ط١، دار الفكر، عَمَّان، ١٩٨٤م.

(٥٠) مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي: د. جعفر عبابنة، ص٦٣

(٥١) للدكتور علي أبو المكارم، ط١، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٧م.

(٥٢) للدكتور عبد الله جاد الكريم، ط١، مكتبة الآداب، القاهرة، ٢٠٠١م.

(٥٣) لهذا التحول مصطلحات عدة كثر الجدل حولها، وتداخلت، وما تزال بحاجة للفصل بينها بوضوح، وهي: العدول، والانصراف، والصرف، والتوهم، والمجاز (بمفهوم أبي عبيدة في مجاز القرآن، وابن قتيبة في تأويل مشكل القرآن، لا بمفهوم البلاغيين المتأخرين)، والالتفات (بمفهوم د. حسن طبل) ، والتلوُّن، وشجاعة العربية (بمفهوم ابن جني)، ومخالفة مقتضى الظاهر... إلخ.

(٥٤) قرائن التعليق اللفظية في النظام النحوي ثماني قرائن هي: (العلامة الإعرابية، والرتبة، والصيغة، والمطابقة، والربط، والتضام، والأداة، والتنغيم). اللغة العربية معناها ومبناها، د. تمام حسان، د.ط، دار الثقافة، الدار البيضاء، ١٩٩٤م، ص٢٠٥.

(٥٥) ينظر: أصول التفكير النحوي: ص٢٥٥. والتأويل النحوي في القرآن الكريم:١/٧-٨.

(٥٦) ينظر: الخصائص ٣٦٠/٢، وأصول التفكير النحوي: ص٢٥٥، والتأويل النحوي في القرآن الكريم : ٨/١.

(٥٧) ينظر ما سبق من: أصول التفكير النحوي، والتأويل النحوي في القرآن الكريم.

(٥٨) ينظر ما سبق من: أصول التفكير النحوي، والتأويل النحوي في القرآن الكريم.

(٥٩) ينظر: الخصائص: ٤٣٨/٢.

(٦٠) ينظر: العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية، عبد القاهر الجرجاني، عبد القاهر الجرجاني، تح. د. البدراوي زهران، ط٢، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٨م، ص: ٣١٢، و٣١٧.

(٦١) ينظر: الخصائص: ٣٨٢/٢.

(٦٢) ينظر: الخصائص: ٣٩٠/٢.

(٦٣) ينظر: الخصائص: ٣٩٢/٢.

(٦٤) ينظر: الخصائص ٢٩٠/١.

(٦٥) الخصائص ٤١١/٢.

(٦٦) ينظر: الحمل على المعنى للعنبكي: ٥٥. وابن جني يجعل العطف على الموضع من الحمل على المعنى!! الخصائص ٤٢٤/٢.

(٦٧) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، أبو محمد عبد الله بن يوسف ، ابن هشام ، تح. د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، ط١، دار الفكر، دمشق، ١٩٩٢م، ٦١٩-٦٢٠. وسبقت الإشارة إلى توسيع د. الحموز لمفهومي الحمل على الموضع والتوهم.

(٦٨) أسلوب الالتفات في البلاغة القرآنية، د. حسن طبل، ط١، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٩٨م، ص٦، وينظر ص١٦، وما بعدها.

(٦٩) ينظر: الخصائص ٣١٠/٢، والمغني ٨٩٧، والبرهان ٣٣٨/٣، ومجلة مجمع اللغة العربية، ج١، أكتوبر، ١٩٣٤، ص١٨٠.

(٧٠) نحو: كتاب سيبويه، ومجاز أبي عبيدة، ومعاني الفراء، وتأويل ابن قتيبة، ومقتضب المبرد وكامله، ومعاني الزجاج، وإعراب النحاس، بل انتثرت أيضًا في تضاعيف كتب التفسير، ورد شبهات الطاعنين في القرآن، والبلاغة، وأصول الفقه ...إلخ.

(٧١) ينظر: (**باب في شجاعة العربية**) الخصائص: ٣٦٠/٢، ولعله أول من جمع **بعض هذه العلل**، يقول في مطلع هذا الباب: ((باب في شجاعة العربية: اعلم أن معظم ذلك إنما هو: **الحذف، والزيادة، والتقديم، والتأخير، والحمل على المعنى، والتحريف**)). ويقول في سببَ نشوء هذه العلل: ((وسبب هذه الحمول والإضافات والإلحاقات كثرة هذه اللغة وسعتها، وغلبة حاجة أهلها إلى التصرف فيها ...؛ لما يلابسونه ويكثرون استعماله من الكلام ... ولقوة إحساسهم ...، وتخيُّلهم)) الخصائص: ٢١٦/١. بتصرف.

(٧٢) يرى د. عبد القادر المهيري أن ظاهرة الحمل على المعنى ((ليست دائما مجرد تبرير لاستعمالات مفردة أو ظواهر محدودة ولا تفسيرا ملتويًا لما يبدو مستعصيًا عن التفسير، بل قد تهدف إلى وضع جهاز تفسيري غايته الكشف عن نظام العربية من الوجهة النحوية)) التعليل ونظام اللغة، عبد القادر المهيري، مقال بحولية الجامعة التونسية، العدد٢٢، ١٩٨٣م، ص٧٧. ويرى الباحث هنا أن العربية ونحوها ليسا بدعًا في اصطناع موسعات للنظام النحوي، فمن البدهي المكرور سبْق النص للقاعدة، وعدوله عنها كثرما عُدَّ وسم عبقريته وإبداعه؛ لذا تبقى القاعدة ضيقة عن استيعاب روغانه، لا يشينها ومُقعِّدَها في ذلك شَينٌ؛ ما دامت هناك نُظمٌ تتفرع عن النظام النحوي الأساسي تستدرك عليه وتوسعه وتتكامل معه في آنٍ.

(٧٣) يقول السيوطي: ((ولما كان النحاة بالعرب لاحقين، وعلى سمتهم آخذين؛ جاز لهم أن يروا فيه نحو ما رأوا، ويحذوا على أمثلتهم التي حذوا)) الاقتراح، جلال الدين السيوطي، تح. د. محمود فجال، ط١، دار القلم، دمشق، ١٩٨٩ م، ص٢٠٢.

(٧٤) الحمل على المعنى في العربية، د. علي العنبكي: ص٣٠.

(٧٥) قال المازني: ((ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم:... ألا ترى أنك إذا سمعت: (قام زيد)؛ أجزت أنت: (ظرف خالد)، و(حمق بشر)، وكان ما قسته عربيًّا كالذي قستَه عليه؛ لأنك لم تسمع من العرب أنت ولا غيرك اسم كل فاعل ومفعول، وإنما سمعتَ بعضًا؛

فجعلتَهُ أصلا، وقستَ عليه ما لم تسمع)) المنصف شرح التصريف، تح. إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، ط١، وزارة المعارف، القاهرة، ١٩٥٤م، ١٨٠/١، بتصرف. وينظر: الخصائص: ٣٥٨/١، ١١٥/١، ٣٦١، ٢٧/٢.

(٧٦) حد الأنباري القياس بقوله: ((حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه، كرفع الفاعل ونصب المفعول في كل مكان)) الإغراب في جدل الإعراب، ولمع الأدلة، لأبي البركات الأنباري، تح. سعيد الأفغاني، ط١، الجامعة السورية، ١٩٥٧م، ص٤٥.

(٧٧) يقول ابن جني: ((فإن الأعرابي إذا قويت فصاحته، وسمت طبيعته؛ تصرَّفَ وارتجل ما لم يسبقه أحد قبله به، فقد حُكي عن رؤبة وأبيه أنهما كانا يرتجلان ألفاظًا لم يسمعاها، ولا سُبِقَا إليها)) الخصائص: ٢٧/١، وعنه السيوطي في الاقتراح: ١٠٨-١٠٩.

(٧٨) ينظر: اللغة بين المعيارية والوصفية، د. تمام حسان، ط٤، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠١م، ص٣٩. ويقول د. تمام حسان: ((ويجري الصوغ القياسي في صورة معادلة تجري على غير وعي من المتكلم)) ص٣٩، ويقول عن الصوغ القياسي: إنه عملية ((على معياريتها لا تدخل في صلب المنهج؛ فهي تتصل بنشاط من يستعمل اللغة، لا بمنهج من يبحث في اللغة)). ص٤٣.

(٧٩) ينظر: تاريخ النحو العربي حتى أواخر القرن الثاني ، د. علي أبو المكارم، ط١، القاهرة الحديثة للطباعة، ١٩٧١، ص٩٣، ويرى د. أبو المكارم أن دور ابن أبي إسحاق دور المسرف لا المبتكر؛ فإن ((النحو قد عرف ما يسمى بالقياس قبل ابن أبي إسحاق... قبل أن يسرف هو فيه)) أصول التفكير النحوي، ص٢٥.

(٨٠) ينظر: طبقات فحول الشعراء لابن سلام: ١٤/١، وطبقات النحويين للزبيدي: ٣١، وإنباه الرواة: ١٠٥/٢.

(٨١) إنباه الرواة: ١٠٨/٢، ولعل كلمته هذه أو ما وصلنا من كلام النحاة المذكور فيه (القياس) تصريحًا.

(٨٢) ينظر: لمع الأدلة، ص٩٣، وعنه الاقتراح للسيوطي، ص١٧٥. وللقياس حدود أخرى متقاربة، منها قول الأنباري في اللمع السابق: ((اعتبار الشيء بالشيء بجامع))، وقوله: ((إلحاق الفرع بالأصل بجامع))، وينظر: في أصول النحو، سعيد الأفغاني، ط٣، دار الفكر، بيروت، ١٩٦٤م، ص٧٨.

(٨٣) ينظر: لمع الأدلة: ٩٣.

(٨٤) ينظر: أصول التفكير النحوي: ص٨٣.

(٨٥) الاقتراح: ١٩٢.

(٨٦) ينظر: اللمع السابق.

(٨٧) قياس الطرد يوجد معه الحكم وتفقد الإخالة في العلة، وذكر الأنباري إجماع العلماء على العمل بقياس العلة، وأن قياس الشبه معمول به عند أكثرهم، أما قياس الطرد؛ فمختلف فيه، وبيَّن الأنباري ما في هذا القياس من ضعف. ينظر: لمع الأدلة السابق.

(٨٨) ينظر: لمع الأدلة: ١٠٨-١٠٩.

(٨٩) هناك أيضًا الشبه اللفظي، بين (ما) المصدرية و(ما) النافية؛ فتزاد (إنْ) بعدها. وبين (لا) النافية و(لا) الناهية؛ فيؤكد الفعل بالنون بعدها. والشبهان اللفظي والمعنوي بالحروف علتان لبناء مبنيات الأسماء؛ فاللفظي في الضمائر، والمعنوي في اسم الإشارة غير المثنى، واسم الاستفهام. يقول ابن مالك:

والاسم منه معرب ومبني لشبه من الحروف مدني

كالشبه الوضعي في اسمي جئتنا والمعنوي في متى وفي هنا

(٩٠) ينظر (أ و ل) في: تهذيب اللغة، ولسان العرب، وتاج العروس.

(٩١) ينظر: كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، محمد بن علي التهانوي (ت: بعد ١١٥٨هـ)، تح: د. علي دحروج، ط١، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٩٦م، ٣٧٦/١، و ٤٩٢/١-٤٩٤.

(٩٢) ينظر على سبيل المثال لا الحصر: شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي، ج١، تح. د. رمضان عبد التواب، د. محمود فهمي حجازي، د. محمد هاشم عبد الدايم، ط١، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦م، ٥٠/١، والتعليقة على كتاب سيبويه، لأبي الفارسي، تح. د. عوض القوزي، ط١، مطبعة الأمانة، القاهرة، ١٩٩٠م، ١٧/١، ٨٤، ١٦٢/٢.

(٩٣) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي، تح. د. حسن هنداوي، ط١، دار القلم، دمشق، ٣٠٠/٤.

(٩٤) أصول النحو العربي، د. محمد عيد، ط١، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٧٨م، ص١٨٥.

(٩٥) أصول التفكير النحوي، د. علي أبو المكارم: ص٢٦١-٢٦٢.

(٩٦) الحديث في سنن الدارمي، لأبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، تح. حسين سليم أسد، ط١، دار المغني، الرياض، ٢٠٠٠ م، وقد وردت هذه العبارة في **خبرين بمسند الدارمي، الأول**: في ٢٠٨٩/٤-٢٠٩٠، برقم: ٣٣٥٨ وهو موقوف على عبد الله بن مسعود، من طريق إبراهيم الهجري، عن أبي الأحوص، عن عبد الله بن مسعود، قال: ((إن هذا القرآن مأدبة الله، فتعلموا من مأدبته ما استطعتم، إن هذا القرآن حبل الله، والنور المبين، والشفاء النافع، عصمة لمن تمسك به، ونجاة لمن اتبعه، لا يزيغ فيستعتب، ولا يعوج فيقوم، ولا تنقضي عجائبه، **ولا يخلق عن كثرة الرد**، ...)) وفي إسناده ضعف لضعف إبراهيم الهجري. **والثاني**: في ٢٠٨٩/٤، برقم: ٣٣٧٤ وهو من طريق أبي المختار الطائي، عن ابن أخي الحارث، عن الحارث [وهو الحارث الأعور] عن علي بن أبي طالب يرفعه للنبي ﷺ. قال الحارث: ((دخلت المسجد، فإذا أناس يخوضون في أحاديث، فدخلت على عليٍّ، فقلت: ألا ترى أن أناسًا يخوضون في الأحاديث في المسجد؟ فقال: قد فعلوها؟ قلت: نعم، قال: أما إني سمعت رسول الله ﷺ يقول: ستكون فتن. قلت: وما المخرج منها؟ قال: كتاب الله، فيه نبأ ما قبلكم، وخبر ما بعدكم، وحكم ما بينكم، ...، **ولا يخلق عن كثرة الرد**، ...)) وفيه ضعف من وجهين: جهالة أبي المختار الطائي، وابن أخي الحارث، وأنهم تكلموا في الحارث الأعور.

(٩٧) وليس يعني هذا قصور الإعجاز على شق المعنى فيه، كما يزعم بعض المستشرقين (على رأسهم البروفسير: كيس فرستيخ) فالقرآن معجز بلفظه ونظمه وبمعناه المركوز تحت هذا اللفظ، وسيتجلى هذا في ثنايا البحث.

(٩٨) الكتاب: ٣٣٥/٣.

(٩٩) طبقات النحويين واللغويين للزبيدي: ص٣٤.

(١٠٠) لذا يمكن القول: إن كل توجيه تأويل، ولا ينعكس، فليس كل تأويل توجيه.

(١٠١) ينظر: المفصل في تاريخ النحو العربي: ص٢٩٥-٢٩٦.

(١٠٢)في هذه الألفاظ ورد قوله ﷻ: شرذمة: ﴿إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ لَشِرۡذِمَةٞ قَلِيلُونَ﴾ [الشعراء:٥٤]، وأمة: ﴿وَلۡتَكُن مِّنكُمۡ أُمَّةٞ يَدۡعُونَ إِلَى ٱلۡخَيۡرِ﴾ [آل عمران:١٠٤]، وقرن: ﴿وَكَمۡ

أَهۡلَكۡنَا قَبۡلَهُم مِّن قَرۡنٍ هُمۡ أَحۡسَنُ أَثَٰثٗا وَرِءۡيٗا ﴾ [مريم:٧٤]، وفئة: ﴿وَلَمۡ تَكُن لَّهُۥ فِئَةٞ يَنصُرُونَهُۥ مِن دُونِ ٱللَّهِ ﴾ [الكهف:٤٣]، وبشر:﴿ أَبَشَرٞ يَهۡدُونَنَا ﴾ [التغابن:٦]، ورهط : ﴿ تِسۡعَةُ رَهۡطٖ يُفۡسِدُونَ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَا يُصۡلِحُونَ ﴾ [النمل:٤٨] وسيارة: ﴿ وَجَآءَتۡ سَيَّارَةٞ فَأَرۡسَلُواْ وَارِدَهُمۡ ﴾ [يوسف:١٩]، وفريق: ﴿وَإِنَّ فَرِيقٗا مِّنۡهُمۡ لَيَكۡتُمُونَ ٱلۡحَقَّ وَهُمۡ يَعۡلَمُونَ ﴾ [البقرة:١٤٦]. فحمل كل ذلك على معنى الجمع. ويشتهر منه أيضًا: الناس، والنساء، والنفر، والجمع، والجماعة، والخيل، والغنم، والإبل، والأثاث، والذَّود، ...إلخ. ينظر: المزهر: ٢/١٩٩-٢٠٠.

(١٠٣)ومنه: السحاب في قوله ﷻ: ﴿ وَيُنشِئُ ٱلسَّحَابَ ٱلثِّقَالَ ﴾ [الرعد: ١٢]، فلم يقل الثقيلة. ومنه: السماء، قال ﷻ: ﴿ ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ فَسَوَّىٰهُنَّ سَبۡعَ سَمَٰوَاتٖۚ ﴾ [البقرة: ٢٩]، ولم يقل: فسواها.

(١٠٤)والطفل: ﴿أَوِ ٱلطِّفۡلِ ٱلَّذِينَ لَمۡ يَظۡهَرُواْ عَلَىٰ عَوۡرَٰتِ ٱلنِّسَآءِ﴾ [النور:٣١]، والملك: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلۡمَلَكُ صَفّٗا صَفّٗا ﴾ [الفجر:٢٢].

(١٠٥)ونحوها قوله ﷻ: ﴿ فَمَا مِنكُم مِّنۡ أَحَدٍ عَنۡهُ حَٰجِزِينَ ﴾ [الحاقة: ٤٧] حيث أخبر عن اسم (ما) الحجازية النافية (أحد) وهو مفرد مذكر نكرة بالخبر (حاجزين) وهو جمع مذكر سالم.

(١٠٦)ومنه أيضًا قول الله ﷻ: ﴿ فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ مَوۡلَىٰهُ وَجِبۡرِيلُ وَصَٰلِحُ ٱلۡمُؤۡمِنِينَۖ ﴾ [التحريم: ٤] والمراد والصالحون من المؤمنين، وكذلك قوله ﷻ: ﴿ لَقَدۡ كَانَ لِسَبَإٖ فِي مَسۡكَنِهِمۡ ءَايَةٞۖ ﴾ [سبأ: ١٥]، وهي مساكن كثيرة.

(١٠٧) قال ابن منظور (خ ص ب): ((وأَرض خِصْب، وأَرَضون خِصْب، والجمع كالواحد، وقد قالوا أرضون خِصْبة، بالكسر، وخَصْبة، بالفتح: فإما أن يكون خَصْبة مصدرًا وُصِف به، وإمَّا أن يكون مخففًا من خصبةٍ. وقد قالوا أخصابٌ، عن ابنِ الأَعرابي، يقال: بلدٌ خصبٌ وبلدٌ أخصابٌ))

(١٠٨)ونحوه: (فريقان) في قوله ﷻ: ﴿ فَإِذَا هُمۡ فَرِيقَانِ يَخۡتَصِمُونَ ۝٤٥ ﴾ [النمل: ٤٥]، رجع واو الجماعة في (يختصمون) على اسم الجمع المثنى (فريقان) حملًا على معنى الجمع فيه. وكذلك (طائفتان) في قوله ﷻ: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ

اقْتَتَلُوا ﴾[الحجرات: ٩] حيث رجع ضمير الفاعل واو الجماعة في (اقتتلوا) على اسم الجمع المثنى (طائفتان) حملًا على معنى الجمع فيه.

(١٠٩) نقل ابن منظور في اللسان (ش ب ر ق) عن اللحياني: ((ثوبٌ شَبارِق، وشمارق، ومُشَبرَق ومشمرَق، والشِّبْرقة: القِطعة من الثَّوب))

(١١٠) الحمل على المعنى في العربية، العنبكي: ص٢٧٦-٢٧٧.

(١١١) عقد سيبويه بابًا بعنوان: ((هذا باب ما لفظ به مما هو مثنى كما لفظ بالجمع)) الكتاب ٦٢١/٣.

(١١٢) قال المبرد: ((ولو أراد مريدٌ في التثنِية ما يريده في الجمع؛ لجاز ذلك في الشعر؛ لأنه كان الأصل؛ لأن التثنِية جمعٌ وإنما معنى قولك جمع أنه ضَمُّ شيء إلى شيء)) المقتضب: ١٥٦/٢

(١١٣) قال الزجاج: ((فالاثنان جمعٌ كما أنَّ الثلاث جمعٌ،...، فهذا بين واضح)) معاني القرآن: ١٩/٢.

(١١٤) قال الزجاجي: ((الاثنان أول الجمع، بدليل قوله تعالى: ﴿فَإِن كُنَّ نِسَآءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ ﴾ [النساء: ١١] أي إن كان جمع فوق هذا؛ فله مثل الجمع الأول، وهو الاثنتان)) الإيضاح في علل النحو لأبي القاسم الزجاجي، تح. د. مازن المبارك، ط٣، دار النفائس، بيروت، ١٩٧٩م، ص١٣٧.

(١١٥) قال أبو حيان: ((قد يُطلَق الجمع، ويراد به التثنية.)) البحر المحيط في التفسير، أثير الدين أبو حيان محمد بن يوسف الغرناطي، تح. صدقي محمد جميل، ط١، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٠هـ، ٥٣٦/٣.

(١١٦) قال الأستاذ عباس حسن: ((المثنى جمع في المعنى)) النحو الوافي، عباس حسن، ط٣، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٤م، ١٢٠/١، ٥٠٥/٣.

(١١٧) معاني القرآن للأخفش: ٢٤٨.

(١١٨) النحو الوافي: الموضعين السابقين.

(١١٩) ينظر معاني القرآن للفراء: ٢٥٨/١، و البرهان في علوم القرآن، بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، تح. محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ١٩٥٧م، ٣٣٦/١.

(١٢٠) ينظر المزهر: ١٩١/٢-١٩٣.

(١٢١) الحمل على المعنى في العربية، العنبكي: ص٢٨٣.

(١٢٢) قرأ ابن مسعود: ((والسارقون والسارقات فاقطعوا أيمانهم)) فجاءت الآية متطابقة في الجمع، دالة على قطع اليمنى. ينظر البحر المحيط: ٢٤٦/٤. وقال في ٢٥٤/٤: ((والظاهر من قوله: (فاقطعوا أيديهما) أنه يُقطع من السارق الثنتان، ...، وإنما يقطع من السارق يمناه، ومن السارقة يمناها ،...، وأريد بِليدين اليمينان بدليل قراءة عبد الله)).

(١٢٣) الكتاب: ٦٢١/٣-٦٢٢.

(١٢٤) الكتاب: ٤٧/٢-٤٨.

(١٢٥) ينظر: أمالي ابن الشجري، تح. د. محمود الطناحي، ط١، مكتبة الخانجي، ١٩٩٢م، ١٧/١ -١٨.

(١٢٦) ينظر: الحمل على المعنى، العنبكي: ٢٧٨.
(١٢٧) يقول الزجاج: ((خصم: يصلح للواحد والاثنين والجماعة)) ولم يبين علته. معاني القرآن ٣٢٥/٤. ويقول النحاس: ((الخصم يؤدّي عن الجمع، وهو مصدر في الأصل من: خصَمْتُه خَصْمًا)) إعراب القرآن، أبو جعفر أحمد بن إسماعيل النحاس، تح. زهير غازي زاهد، ط١، عالم الكتب، بيروت، د.ت، ٣٠٨/٣، وبنحوه قال القرطبي، ينظر: تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن)، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري الخزرجي القرطبي، تح. إبراهيم أطفيش، ط٢، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٦٤م، ١٦٥/١٥.
(١٢٨) ينظر الكتاب ٦٢٤/٣، ويقول القرطبي: ((وقيل: (تسوروا)، وإن كانا اثنين حملًا على الخصم، إذ كان بلفظ الجمع ومضارعًا له، مثل: الرَّكْبِ والصَّحْبِ)) ويرى النحاس - ونقله عنه القرطبي- أن الأصل فيه: (ذوو خصم)، وأقيم المضاف مقام المضاف إليه، وهو تكلُّف لا مُحوجَ له. يُنظر: إعراب القرآن للنحاس: ٣٠٨/٣، وتفسير القرطبي: ١٦٥/١٥.
(١٢٩) يقول أبو البقاء: ((وجمع الضَّمير وهو في الحقيقة لاثنين تجوُّزًا؛ **لأنَّ الاثنين جمع**)) التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء العكبري، ط١، مصطفى الحلبي، القاهرة، ١٩٧٠م، ١٠٩٨، وبنحوه قال أبو حيان: ((وقيل: الخصم هنا اثنان، وتجوَّز في العبارة، فأخبر عنهما إخبار ما زاد على اثنين، لأنَّ معنى الجمع في التثنية)) البحر المحيط: ١٤٦/٩.
(١٣٠) قال الزمخشري: ((التحاكم كان بين ملكين، ولا يمنع ذلك أن يصحبهما آخرون. فإن قلت: فإذا كان التحاكم بين اثنين كيف سماهم جميعا خصما في قوله نَبَأُ الْخَصْمِ وخَصْمانِ؟ قلت: لما كان صحب كل واحد من المتحاكمين في صورة الخصم صحت التسمية به)) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، ط٣، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٧هـ، ٨٢/٤، وقال أبو حيان: ((خصمان: فريقان، فيكون (تسوَّروا) و(دخلوا) عائدًا على (الخصم) الذي هو جمع الفريقين، ... وما روي أنه بعث إليه ملكان، فالمعنى: أن التحاكم كان بين اثنين، ولا يمتنعُ أنْ يصحبهما غيرهما. وأطلق على الفريقين خصمان، لأن من جاء مع متخاصم لمعاضدة فهو في سورة خصم)) البحر المحيط: ١٤٦/٩ بتصرف.
(١٣١) تنظر هذه القراءات معزوة في البحر المحيط: ٢٨٨/٩.
(١٣٢) الكتاب: ١١٩/٢، وهي شاهد سيبويه على توجيه قولهم: (هذا درهمٌ سواءٌ) بالرفع؛ أي: تامٌّ. وينظر: معاني القرآن للنحاس: ٣٦/٤.
(١٣٣) نسبه السمين لمكي بن أبي طالب. ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أبو العباس أحمد بن يوسف السمين الحلبي، تح. د. أحمد الخراط، ط١، دار القلم، دمشق، د.ت. ٥١٠/٩.
(١٣٤) هي شاهده على توجيه قولهم: (أنت الرجل علمًا) و(هذا درهم وزنًا) بالنصب على الحالية، وقراءة الجر شاهد التوجيه على الوصفية، وقراءة الرفع شاهد التوجيه على الخبرية.
(١٣٥) الكتاب: ١١٩/٢، ومعاني القرآن للزجاج: ٣٨١/٤.
(١٣٦) ينظر: ما سبق من: الكتاب، ومعاني النحاس، وأيضًا: التبيان للعكبري: ١١٢٤.
(١٣٧) قال سيبويه: ((وكذلك: (قالت جاريتاك) و(جاءت نساؤك). إلا أنهم أدخلوا التاء ليفصلوا بين التأنيث والتذكير)) الكتاب ٣٧/١، وقال ابن جني: ((وإنما دخل علم التأنيث في نحو قامت هند ... لتأنيث فاعله)). الخصائص: ٢٤٧/٣.

(١٣٨) انتهى د. إبراهيم ضوة إلى أنَّ الأسماء إمَّا مذكَّرة أو مؤنَّثة بسبب ضِيق التقسيم النوعي باللغة العربية. ينظر: اللغة العربية بين المذكر والمؤنث، د. إبراهيم عبد المجيد ضوة، دكتوراه، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، ص٤٨. **والظاهر أنَّ ضيق التقسيم النوعي والعددي من إشكالات اللغات عامة، وليس مما تختص به العربية وحدها**، ينظر تفصيل تلك القضية في: اللغة، جوزيف فندريس، تعريب: عبد الحميد الدواخلي، ومحمد القصاص، ط١، مكتبة الأنجلو، القاهرة، ١٩٥٠م، ص١٢٥ وما بعدها.

(١٣٩) تضم الأجناس في اللغات الهندية الأوربية المحايد النوعي أو المبهم. ينظر: اللغة لفندريس ١٢٩-١٣١، ولوحظ غيابه عن النظام النحوي العربي في نحو إطلاق العكبري مصطلح (الخنثى!) على المضاف لياء المتكلم؛ لخفاء إعرابه، ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، تح. د. عبد الرحمن العثيمين، ط١، دار الغرب الإسلامي، ١٩٨٦م، ص١٥٢، واقتبسه د. علي أبو المكارم وأطلقه على المحايدات النوعية. ينظر: المدخل إلى تاريخ النحو العربي: ٢٨٧/١.

(١٤٠) يمكن إجمال بعض أسباب ظهور (المحايدات النوعية) فيما يلي: أولًا- غياب الربط المنطقي بين الجمادات والنوع؛ حيث لا يقطع فيها بدليل حسي أو عضوي على النوع. ثانيًا- اعتباطية الوضع اللغوي؛ فالمعول عليه في القضية هو السماع. ثالثًا- الاستناد لبعض المعايير غير اللغوية من المقولات العقدية والغيبية والأخلاقية والقيمية ونحوها. رابعًا- اتساع الخيال العربي بتجسيد المعنويات. خامسًا- الاتكاء على شكل المسمى وتكوينه. سادسًا- تعدُّد اللهجات العربية. سابعًا- تعدُّد القراءات القرآنية. ثامنًا- تعارض أدلة النحويين، واختلاف مذاهبهم وأقيستهم. وغير ذلك من أسباب تفصيلها في: اللغة لفندريس: ١٣٣، وفقه اللغات السامية، كارل بروكلمان، ترجمة د. رمضان عبد التواب، منشورات جامعة الرياض، الرياض، ١٩٧٧م، ص٩٥، ومن أسرار اللغة، د. إبراهيم أنيس، ط١، مكتبة الأنجلو، القاهرة، ص١٦٣، والحياد في النحو العربي، أحمد عزت لبنة، رسالة دكتوراه، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، ٢٠٠٤م، ص٥٠.

(١٤١) ينظر: إصلاح المنطق، لأبي يوسف يعقوب بن إسحاق (ابن السكيت)، تح. أحمد شاكر، وعبد السلام هارون، ط١، دار المعارف، القاهرة، ١٩٤٩م، ص ٣٥٩-٣٦٠.

(١٤٢) ينظر: إصلاح المنطق: ٣٦١-٣٦٢.

(١٤٣) ينظر: إصلاح المنطق: ٣٥٩- ٣٦٠

(١٤٤) إصلاح المنطق: ٣٥٨.

(١٤٥) ينظر: الحياد في النحو العربي: ص٥٠.

(١٤٦) ويعلله بأنها أسماء ((لا تحمل تذكيرًا أو تأنيثًا حقيقيين؛ فيجوز تأويلها بالمذكر أو بالمؤنث)) الحمل على المعنى، العنبكي: ١٧٨.

(١٤٧) ولا يحسن حذف علامة التأنيث إذا كان الفاصل (إلا) في نحو (ما قام إلا زينب)، و(ما بُني إلا دار) لأن تقدير المسند إليه هو (أحد) وهو مذكر لفظًا ومعنى. ينظر تفصيل المسألة في معاني القرآن للفراء: ٥٥/٣.

(١٤٨) يقول الفراء: ((فمن أنَّث [أي المصدر المؤنث] أخرج الكلام على اللفظ، ومن ذكَّر ذهب إلى تذكير اللفظ)) يريد حمله على معنى لفظ مذكر. معاني القرآن: ١٢٥/١. ويقول د. على حسن العنبكي: ((تأنيث المصدر مجازي، ...، ولذلك جاز في الفعل الذي يتقدمه التأنيث والتذكير)) الحمل على المعنى في العربية: ١٧٨.

(١٤٩) ونحو ذلك ما ورد من تأنيث الفعل (أخذت) حملاً على تأنيث فاعله (الصيحة) في قوله ﷻ: ﴿وَأَخَذَتِ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ٱلصَّيۡحَةُ﴾ [هود: ٩٤] ونحوه قوله ﷻ: ﴿فَأَخَذَتۡهُمُ ٱلصَّيۡحَةُ مُشۡرِقِينَ﴾ [الحجر: ٧٣] على حين حُمل المصدر (الصيحة) على معنى المصدر المذكَّر (العذاب)؛ فذُكِّر الفعلُ في قوله ﷻ: ﴿وَأَخَذَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ٱلصَّيۡحَةُ﴾ [هود: ٦٧].

(١٥٠) اختُلف في كون اسم الجنس الجمعي واسم الجمع من الجموع، فالبصريون لا يرونهما جمعًا، وبعض الكوفيين يرونهما جمعًا، والراجح أن اسم الجمع مفردُ اللفظ دال على معنى الجمع، لأنه لا مفردَ له مِن لفظه، ولجواز الجمع في ألفاظه، نحو: (قوم أقوام)، أما اسم الجنس الجمعي؛ فجمع تكسير، يكسَّر مفرده بحذف التاء المربوطة أو ياء النسب؛ وله مفرد من لفظه. والبحث على ذلك.

(١٥١) قال أبو بكر بن الأنباري: ((اعلم أن كل جمع بينه وبين واحده الهاء فعامته يذكر ويؤنث؛ كقولهم: النخل، والبقر،...، يقال: هذا نخل، وهذه نخل، وهذا بقر، وهذه بقر)) المذكر والمؤنث، أبو بكر، محمد بن القاسم الأنباري، تح. محمد عبد الخالق عضيمة، ط١، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٩٨١م، ١٢٤/٢. وقال السيوطي: ((كل أسماء الجناس يجوز فيها التذكير؛ حملًا على الجنس، والتأنيث؛ حملاً على الجماعة)) الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تح. محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٤م، ٣٤٥/٢.

(١٥٢)ونحوه قوله ﷻ: ﴿وَجَآءَ ٱلۡمُعَذِّرُونَ مِنَ ٱلۡأَعۡرَابِ لِيُؤۡذَنَ لَهُمۡ﴾ [التوبة:٩٠]، حيث أرجع الضمير في (لهم) مذكَّرًا للأعراب أو للمعذرين وهم جمع مذكر، وهم من الأعراب.

(١٥٣)ونحوه قول الله ﷻ: ﴿مَن جَآءَ بِٱلۡحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشۡرُ أَمۡثَالِهَا﴾ [الأنعام: ١٦٠]، حيث جاء العدد (عشر) بالتذكير دليلًا على تأنيث معدوده (أمثال) حملا على معنى (الحسنة)، أي: له عشر حسنات أمثالها.

(١٥٤)ونحو ذلك تذكير (النخل) حملًا على لفظه في قوله ﷻ: ﴿كَأَنَّهُمۡ أَعۡجَازُ نَخۡلٖ مُّنقَعِرٖ﴾ [القمر: ٢٠]، فنعت بنعته المجرور المذكر: (منقعر)، وتأنيثه حملا على معنى الجماعة في قوله ﷻ: ﴿كَأَنَّهُمۡ أَعۡجَازُ نَخۡلٖ خَاوِيَةٖ﴾ [الحاقة: ٧] فنعت بنعته المجرور المؤنث: (خاوية). وينظر الكشاف للزمخشري: ٤٣٦/٤.

(١٥٥) ونحو ذلك: قوله ﷻ: ﴿كَذَّبَتۡ قَوۡمُ نُوحٍ ٱلۡمُرۡسَلِينَ﴾ [الشعراء: ١٠٥].

(١٥٦) ينظر: المذكر والمؤنث للأنباري: ١١٤/٢-١١٥.

(١٥٧) ومن مواضع التذكير قوله ﷻ:﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ فَٱسْتَحَبُّواْ ٱلْعَمَىٰ عَلَى ٱلْهُدَىٰ فَأَخَذَتْهُمْ صَٰعِقَةُ ٱلْعَذَابِ ٱلْهُونِ بِمَا كَانُواْ يَكْسِبُونَ﴾[فصلت:١٧] رجعت الضمائر بالتذكير إلى ثمود في (استحبوا)، (أخذتهم)، (كانوا)، (يكسبون).

(١٥٨) ونحوها قوله ﷻ: ﴿ كَذَّبَتْ ثَمُودُ ﴾ في: الشعراء: ١٤١، والقمر: ٢٣، و الشمس: ١١.

(١٥٩) ونحوها قوله ﷻ: ﴿ أَلَا بُعْدًا لِّمَدْيَنَ كَمَا بَعِدَتْ ثَمُودُ ﴾ [هود: ٩٥]. أي: كما بعدت قبيلة ثمود.

(١٦٠) ينظر: المذكر والمؤنث لأبي بكر بن الأنباري: ٢٦٢/٢-٢٦٩.

(١٦١) الكتاب: ٥٦١/٣، لكن نقل الأنباري في المذكر والمؤنث: ١٣٣/٢ اختلاف الكوفيين في (الشاء)، قال: ((قال يعقوب: **(الشاءُ) مؤنثة، وقال غيره: (الشاءُ) مذكرٌ**، وقال الفراء: قال الكسائي لأعرابيّ: كيف **شُوَيِّكُمْ**؟ قال: **صُوَيْلِح**)) ولو كان مؤنثًا لرده التصغير- وهو يرد الأشياء إلى أصولها- فيقول: (صويلحة).

(١٦٢) الكتاب: ٥٦١/٣.

(١٦٣) إصلاح المنطق ٢٩٨، وينظر: المذكر والمؤنث: ١٣٣/٢.

(١٦٤) الكتاب: ٥٦٢/٣.

(١٦٥) إصلاح المنطق: ٣٥٨.

(١٦٦) في اللسان (ر ح م) أن الرحمة ترد بمعنى الرزق والعطف أو التعطف. فمعنى الرزق كقول الله ﷻ: ﴿ٱبْتِغَآءَ رَحْمَةٍ مِّن رَّبِّكَ تَرْجُوهَا﴾ [الإسراء: ٢٨]، ﴿وَلَئِنْ أَذَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِنَّا رَحْمَةً﴾ [هود: ٩] أي: رزقًا، قاله عكرمة، ومعنى العطف أو التعطف كقول الله ﷻ: ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَٰلَمِينَ ﴾ [الأنبياء: ١٠٧] .

(١٦٧) ينظر: تفسير مقاتل، تح. د. عبد الله شحاتة، ط١، دار إحياء التراث، بيروت، ١٤٢٣هـ، ٦٠٣/٢، والكشاف ٧٤٨/٢، وزاد المسير في علم التفسير، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي الجوزي، تح. عبد الرزاق المهدي، ط١، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٢٢هـ، ١١١/٣، وتفسير ابن عطية (المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز) أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية، تح. عبد السلام عبد الشافي، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٢هـ ٥٤٤/٣، وتفسير القرطبي ٦٣/١١، والبحر المحيط ٢٢٨/٧، وتفسير الآلوسي (روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني)، محمود بن عبد الله الألوسي، تح. علي عبد الباري، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٥هـ. ٣٦٣/٨.

(١٦٨) ينظر: معاني القرآن للزجاج: ٣١٢/٣، والكشاف للزمخشري: ٧٤٨/٢، وزاد المسير لابن الجوزي: ١١١/٣، والبحر المحيط لأبي حيان: ٢٢٨/٧، وروح المعاني للآلوسي: ٣٦٣/٨.

(١٦٩) ينظر تفسير الطبري: ١١٨/١٨، وإعراب القرآن للنحاس: ٣٠٨/٣.

(١٧٠) قال السيوطي: ((وحيث وقع ضمير أو إشارة بين مبتدإ وخبر أحدهما مذكر والآخر مؤنث؛ جاز في الضمير والإشارة التذكير والتأنيث)) الإتقان: ٣٤٥/٢.

(١٧١) الكتاب: ٤١٥/٢-٤١٦

(١٧٢) البحر المحيط: ٢٢١/٧.

(١٧٣) مختصر في شواذ القراءات من كتاب البديع، لابن خالويه، تح. برجشتراسر، مصورة مكتبة المتنبي، القاهرة، د.ت. ص٢٢١.

(١٧٤) السبعة في القراءات لأبي بكر أحمد بن موسى بن مجاهد، تح. شوقي ضيف، ط٢، دار المعارف القاهرة، د.ت: ٥٢١.
(١٧٥) ينظر: البحر المحيط: ٢٢١/٧.
(١٧٦) صدره: (فلا مُزْنةٌ وَدَقَتْ وَدْقَهَا)، الكتاب: ٤٦/٢. ذُكِّر الضمير في (أبقل) وهو راجع لمؤنث مجازي (أرض).
(١٧٧) وذلك قول الله ﷻ: ﴿يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّآ أَرْضَعَتْ﴾ [الحج: ٢]، ولم يقل: (مرضع) لأنه يعني من كان الشأن فيها أن ترضع؛ فيدخل في معناه من لم تتلبس بالرضاع، والمراد ذهول كل من أرضعت عمن التقم ثديها، وهي المرضعة.
(١٧٨) الكتاب: ٤٧/٢-٤٨
(١٧٩) وهو قول الله ﷻ:﴿وَجَعَلْنَا ٱلسَّمَآءَ سَقْفًا مَّحْفُوظًا﴾[الأنبياء: ٣٢] ينظر: مجاز القرآن: ٢٤٧/٢، وهو احد قولين للزجاج في معانيه ٢٤٣/٥، وهو منقول في: إعراب النحاس: ٤٢/٥، وزاد المسير: ٣٥٦/٤، والقرطبي: ٥١/١٩، والبحر المحيط: ٣١٨/١٠.
(١٨٠) ومع أنه قول الخليل؛ قل من عزاه له. فهو بمعناه في مجاز القرآن ٢٧٤/٢ بلا عزو، وعزي في زاد المسير ٣٥٦/٤ للزجاج، وعُزي في تفسير القرطبي ٥١/١٩ لأبي علي الفارسي! وهو للخليل أخذه الزجاج من كتاب سيبويه الذي كان يقرئه، وعنه تلميذه أبو علي.
(١٨١) ينظر: معاني الفراء: ١٩٩/٣، ونقله القرطبي: ٥١/١٩، وزاد المسير: ٣٥٦/٤، وإعراب النحاس: ٤٢/٥، والبحر المحيط: ٣١٨/١٠.
(١٨٢) ينظر: تفسير القرطبي: ٥١/١٩، والبحر المحيط: ٣١٨/١٠.
(١٨٣) ينظر الكشاف: ٦٤٢/٤، وقد ذكر معه قول الخليل وأبي عمرو، لكنه زاد قوله هذا. ونقله عنه أبو حيان في البحر المحيط: ٣١٩/١٠، والآلوسي في روح المعاني: ١٢١/١٥.
(١٨٤) يقول سيبويه في الكتاب: ٣٧/١: ((و(**دعوته** زيدًا) إذا أردتَ (دعوته) التي تجري مجرى (سميته)، وإنْ عنيتَ الدعاءَ إلى أمرٍ؛ لم يجاوزْ مفعولًا واحدًا)). فأشار إلى – وإن لم يصرح بالمصطلح - تضمين (دعا) معنى (سمى) فيجري مجراه في التعدي لمفعولين، أما (دعوت زيدًا إلى أمرٍ ما) فيتعدى لواحد.
(١٨٥) يقول ابن جني: ((اعلم أن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر، وكان أحدهما يتعدى بحرف والآخر بآخر، فإن العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه إيذانًا بأن هذا الفعل في معنى ذلك الآخر،...، وذلك كقول الله ﷻ:﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ ٱلصِّيَامِ **ٱلرَّفَثُ** إِلَىٰ نِسَآئِكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٧]... لما كان الرفث هنا في معنى الإفضاء، وكنتَ تُعدّي (أفضيت) بـ(إلى) ...، جئت بـ(إلى) مع الرفث إيذانًا وإشعارًا أنه بمعناه)) الخصائص: ٣١٠/٢. فأشار إلى تعدي الفعل بحرف يتعدى به فعل آخر لتضمين الأول معنى الثاني.
(١٨٦) مغني اللبيب: ٨٩٧.
(١٨٧) الحمل على المعنى في العربية: ص٣٣٦-٣٣٧.
(١٨٨) الخصائص: ٤٣٥/٢.
(١٨٩) ينظر الحمل على المعنى للعنبكي: ٣٣٨- ويقول الصبان في حاشيته على الأشموني حين عرض لقوله ﷻ:﴿وَقَدْ **أَحْسَنَ بِىٓ** إِذْ أَخْرَجَنِى مِنَ ٱلسِّجْنِ﴾ [يوسف: ١٠٠]، ((تعدية (أحسن) بالباء لتضمينه معنى (لَطَفَ) ... **التضمين إلحاق مادة بأخرى في التعدي أو الزوم لتناسب بينهما في المعنى))** فجعل التضمين في التعدي واللزوم، وهو من خواص الفعل. ونحوه ما جاء في مجلة المجمع في تعريف التضمين: ((أن يؤدي **فعل، أو ما في معناه**، في

التعبير مؤدَّى فعلٍ آخرَ، أو ما في معناه، **فيعطى حكمه في التعدية واللزوم**)). مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المطبعة الأميرية بولاق، القاهرة، ١٩٣٥م، ١٨٠/١.

(١٩٠) البرهان: ٣٣٨/٣.

(١٩١) ومع وضوح تضمين اسم معنى اسم آخر في هذه الآية، ينص د. العنبكي على أنها من تضمين الفعل معنى فعل آخر؛ لأنه لا يرى وقوع التضمين إلا في الأفعال. ينظر الحمل على المعنى للعنبكي: ٣٤١.

(١٩٢) فسَّر سيبويه في الكتاب ٨٥/٣ وجْه رفع الفعل: (تسأل) في نحو: (إن تأتني تسألْني أعطِك) بأنه جملة حالية؛ فرفع الفعل المتوسط بين المجزومين، وجملته في محل نصب حال من فاعل فعل الشرط والتقدير: (إن تأتني سائلًا أُعطِك). ثم نقل سيبويه في ٨٨/٣ عن الخليل تفسيره وجْهَ النصب في نحو: (إن تأتِني فتحدِّثَني/ وتحدِّثَني؛ أحدثْك) بأنه من العطف على المصدر المؤول؛ كأنه قال: (إن يكن إتيانٌ فحديثٌ أحدثْك)، فنصب (تحدثَ) على نية (أنْ المصدرية) أو هو كما قال المتأخرون منصوب بأن مضمرة جوازًا بعد الفاء أو الواو على توهم العطف على مصدر مؤول من لفظ الفعل السابق. وينظر: التعليقة على كتاب سيبويه، لأبي علي الفارسي (ت٣٧٧هـ)، تح. د. عوض القوزي، ط١، مطبعة الأمانة، القاهرة، ١٩٩٠م، ١٩٨/٢-١٩٩.

(١٩٣) لعُبيدِ الله بن الحُرّ. والشاهد: جزم الفعل (تلمْ) الواقع بين فعل الشرط المجزوم (تأتِ) وجواب الشرط المجزوم (تجد). و(تلمم) بدل مطابق من (تأت)؛ لأن الإلمام في معنى الإتيان كما قال المبرد، والبغدادي. ينظر: الكتاب ٨٧/٣، والمقتضب للمبرد محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى (ت ٢٨٥هـ) تح. محمد عبد الخالق عضيمة، ط٣، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ١٩٩٤م، ٦١/٢، والمفصل للزمخشري، محمود بن عمر (ت٥٣٨هـ)، تح. علي بو ملحم، ط١، مكتبة الهلال، بيروت، ١٩٩٣م، ص٣٣٦، والإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ)، تح. محمد محي الدين عبد الحميد، ط١، المكتبة العصرية، صيدا،٢٠٠٣م، ٥٨٣، وشرح التسهيل لابن مالك (ت٦٧١هـ) تح. عبد الرحمن السيد، محمد بدوي المختون، ط١، دار هجر للطباعة، القاهرة،١٩٩٠م، ٣٤١/٣، وخزانة الأدب، للبغدادي عبد القادر بن عمر (ت١٠٩٣هـ)، تح. عبد السلام هارون، ط٤، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٧م،٩٠/٩.

(١٩٤) أي الفعل المبدَل ﴿يُضَـٰعَفْ﴾ أشار له بالقريب (هذا) لأنه الأقرب لفظًا لكلامه المجاب به سؤال سيبويه.

(١٩٥) أي الفعل المبدل منه ﴿يَلْقَ﴾، وهو جواب الشرط المجزوم.

(١٩٦) الكتاب ٨٧/٣.

(١٩٧) نص أبو عبيدة وابن قتيبة وابن عُزَيز على أن **معنى (الأثام) في هذه الآية: العقوبة**، ينظر: تفسير غريب القرآن، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، تح. السيد أحمد صقر، ط١، دار التراث، القاهرة، ١٩٧٨م، ص٣١٥، وغريب القرآن (نزهة القلوب)، محمد بن عزيز السجستاني، د.ط. مكتبة صبيح، القاهرة، ١٩٦٣م، ص١٧، والمفردات في غريب القرآن، للراغب الأصفهاني، تح. صفوان عدنان الداودي، ط١، دار القلم، دمشق، ١٤١٢هـ، (إثم) ص٦٣.

(١٩٨) قال الزجاج: ((﴿يَلْقَ﴾ جزم على الجزاء... **وسيبويه والخليل يذهبان إلى أن معناه: يلقى جزاء الأثام**. قال سيبويه: جُزمت ﴿يُضَٰعَفۡ لَهُ ٱلۡعَذَابُ﴾؛ لأنَّ مضاعفة العذاب لقي الأثام [أي بدل منه]، كما قال الشاعر: متى تأتنا... البيت)). معاني القرآن للزجاج: ٧٦/٤.

(١٩٩) ونص على هذا التقدير - بعد عزو الكلام للخليل - أبو جعفر النحاس في معاني القرآن ٥١/٥، وينظر: إعراب القرآن، لقوام السنة الأصبهاني، أبي القاسم إسماعيل بن محمد التيمي، تح. د. فائزة بنت عمر المؤيد، ط١، الرياض ١٩٩٥م، ص٢٧٧.

(٢٠٠) قال أبو عبيدة: ((﴿يَلْقَ أَثَامًا﴾ أي عقوبة. ﴿يُضَٰعَفۡ لَهُ ٱلۡعَذَابُ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾ أي يلق عقوبة وعقابًا كما **وصف** ﴿يُضَٰعَفۡ لَهُ ٱلۡعَذَابُ﴾)) **فجعل المضاعفة بيانا ووصفًا للقيا العقوبة، والبيان والوصف عنده هو البدل**. مجاز القرآن، لأبي عبيدة: ٨١/٢.

(٢٠١) قال الطبري، وعبارته أجلى من عبارة أبي عبيدة: ((﴿يَلْقَ أَثَامًا﴾ يقول: يلق من عقاب الله عقوبة ونكالًا، **كما وصفه ربنا** - جل ثناؤه - وهو أنه ﴿يُضَٰعَفۡ لَهُ ٱلۡعَذَابُ﴾)). جامع البيان في تأويل القرآن، للطبري، أبي جعفر محمد بن جرير بن يزيد الآملي، تح. أحمد محمد شاكر، ومحمود محمد شاكر، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ٢٠٠٠م، ٥٠٥/١٧.

(٢٠٢) الجزم في الفعلين (يضاعف) و(يخلد) قراءة الجمهور؛ بها قرأ ابن كثير، وأبو عمرو بن العلاء، ونافع، وحمزة، والكسائي، ورواها حفص عن عاصم. أما الرفع فقراءة ابن عامر غير أنه قرأ: (يُضَعَّفْ) والجزم فيهما رواية أبي بكر عن عاصم. ينظر: السبعة لابن مجاهد: ص٤٦٧.

(٢٠٣) قال أبو حيان في البحر ٤٧٢/٦: ((فالرفع على الاستئناف أو الحال، والجزم على البدل من ﴿يَلْقَ﴾)).

(٢٠٤) قال الفراء في معاني القرآن ٢٧٣/٢: ((الوجه الجزم [أي في ﴿يُضَٰعَفۡ﴾]. وذلك أن كل مجزوم فسرته ولم يكن فعلًا لما قبله [كأنْ يكون حالًا منه] فالوجه فيه الجزم، وما كان فعلًا لما قبله رفعته. فأما المفسر للمجزوم فقوله: ﴿وَمَن يَفۡعَلۡ ذَٰلِكَ يَلۡقَ أَثَامًا﴾، ثم فسَّر (الأثام) ، فقال ﴿يُضَٰعَفۡ لَهُ ٱلۡعَذَابُ﴾)).

(٢٠٥) من أصحاب المعاني: النحاس في معاني القرآن ٥١/٥، والغزنوي في إيجاز البيان عن معاني القرآن، لنجم الدين الغزنوي، أبي القاسم محمود بن أبى الحسن بن الحسين النيسابوري، تح. د. حنيف القاسمي، ط١، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤١٥هـ، ٦١٧/٢، ومن المفسرين أبو حيان في البحر ٤٧٢/٦. وينظر: إعراب القرآن للنحاس: ١٦٨/٣، وإعراب القرآن لقوام السنة الأصبهاني: ٢٧٨، والبيان في غريب إعراب القرآن، للأنباري: ٢٠٩/٢. والتبيان لأبي البقاء العكبري: ١٦٥/٢. وإعراب القرآن الكريم وبيانه، محيي الدين درويش، ط٧، دار اليمامة، دمشق، ١٩٩٩م، ٣٨١/١٩.

(٢٠٦) الكتاب: ١٠٨/٣.

(٢٠٧) قال ابن مالك:

واحذف لدى اجتماع شرط وقسم **جواب ما أخرت** فهو ملتزم

قال ابن عقيل٤٣/٤-٤٤: ((إذا اجتمع شرط وقسم حذف جواب المتأخر منهما لدلالة جواب الأول عليه)).

(٢٠٨) ينظر معاني القرآن للزجاج ٢٢٣/١-٢٢٣، ويلاحظ أن الزجاج قدم القول بحمل (لئن) على معنى (لو)؛ ليكرَّ عليه ويفنده، قال الزجاج: ((وإن كان هؤلاء قالوا: إن الجواب متفِق فإنهم لا يدْفعون أن معنى (لئن) مايستقبل ومعنى (لو) ماض... فهذه حقيقة معناهما)) ما يعني أن أبا حيان جانبه الصواب حين ذكر الزجاج بين مخالفي هذا القول. ينظر البحر المحيط ٢٦/٢-٢٧.

(٢٠٩) ينظر معاني القرآن للنحاس ٢٧٠/٥.

(٢١٠) ينظر الكشاف ٤٨٥/٣.

(٢١١) ينظر المحرر الوجيز ٣٤٢/٤-٣٤٣.

(٢١٢) ينظر البحر المحيط: ٢٦/٢- ٢٧، ٨٩/٧، ٤٠١/٨، والارتشاف: ١٧٧٧/٤، ١٧٨٣، والتذييل:٣٩٧/١١.

(٢١٣) ينظر الدر المصون ٣٩٢/٧.

(٢١٤) ينظر تفسير القرطبي ١٦١/٢، و٤٥/١٤.

(٢١٥) ذهب أبوحيان إلى أن **وقوع الماضي موقع المستقبل في هذا الموضع قليل**. ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان محمد بن يوسف الغرناطي، تح. رجب عثمان، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٨م. ١٧٨٣/٤.

(٢١٦) قال ابن عطية: ((واللام في (لئن) مؤذنة بمجيء القسم، وفي (لظلوا) لام القسم، وقوله: (ظلوا) **فعل ماض نزله منزلة المستقبل واستنابه منابه لأن الجزاء هنا لا يكون إلا بفعل مستقبل لكن يستعمل الماضي بدل المستقبل في بعض المواضع توثيقًا لوقوعه**)). المحرر الوجيز: ٣٤٢/٤-٣٤٣، وقال النحاس عن وقوع الماضي موقع المستقبل: ((وهذا يقع في حروف المجازاة)) معاني القرآن للنحاس: ٢٧٠/٥. وبنحوه قال القرطبي ٤٥/١٤، وأبو حيان في البحر ٤٠١/٨، قال: ((وهو مما وضع فيه الماضي موضع المستقبل اتساعًا))، ونحوه ٢٦/٢، و٨٩/٧، و٤٠١/٨، والارتشاف ١٧٧٧/٤؛ لذا كان قوله ١٧٨٣/٤: ((أن يكون الماضي وقع موقع المستقبل كقوله تعالى: (ولئن أرسلنا ريحا فرأوه مصفرًا لظلوا) أي (ليظلن) **وهو قليل**)) -عجيبًا إذ وصفه بالقلة!!

(٢١٧)قال الأخفش: ((﴿وَلَئِنْ أَتَيْتَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ بِكُلِّ ءَايَةٍ مَّا تَبِعُوا۟ قِبْلَتَكَ ۚ﴾ [البقرة: ١٤٥] لأنْ معنى قوله: ﴿وَلَئِنْ أَتَيْتَ﴾ (**ولو** أتيت)، ألا ترى أنك تقول: (**لئن** جئتني ما ضربتك) على معنى (**لو**) كما قال: ﴿وَلَئِنْ أَرْسَلْنَا رِيحًا فَرَأَوْهُ مُصْفَرًّا لَّظَلُّوا۟﴾، **يقول: (ولو أرسلنا ريحًا) لأن معنى (لئن) مثل معنى (لو)؛ لأن (لو) لم تقع، وكذلك (لئن)**)) معاني القرآن ١٦١/١.

(٢١٨)قال الفراء في معاني القرآن ٨٤/١: ((أجيبت (لئن) بما يجاب به (لو). و(لو) في المعني ماضية، و(لئن) مستقبلة،...، وشُبهت كل واحدة بصاحبتها...؛ فلذلك قال: ﴿وَلَئِنْ أَرْسَلْنَا رِيحًا فَرَأَوْهُ مُصْفَرًّا لَظَلُّوا﴾؛ فأجاب (لئن) بجواب (لو)، وأجاب (لو) بجواب (لئن) فقال: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ﴾ [البقرة: ١٠٣])).

(٢١٩)قال الطبري: ((﴿وَلَئِن زَالَتَا﴾ [فاطر: ٤١] يقول: (**ولو** زالتا) ... ووضعت (لئن) في موضع (لو)؛ لأنهما يجابان بجواب واحد، فيتشابهان في المعنى، ونظير ذلك قوله: ﴿ وَلَئِنْ أَرْسَلْنَا رِيحًا فَرَأَوْهُ مُصْفَرًّا لَظَلُّوا مِنْ بَعْدِهِ يَكْفُرُونَ ﴾ بمعنى: (**ولو** أرسلنا ريحًا)، وكما قال: ﴿وَلَئِنْ أَتَيْتَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ﴾ بمعنى: (**لو** أتيت))) تفسير الطبري٤٨١/٢٠ بتصرف.

(٢٢٠) ينظر الإنصاف المسألة ٥٨، ٣٩٩/١.

(٢٢١)احتجوا بقوله تعالى: ﴿ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ﴾ [البقرة: ١٥٠]، وحملوه على معنى: (ولا الذين ظلموا)، وقوله تعالى: ﴿ لَّا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَن ظُلِمَ ﴾ [النساء: ١٤٨]، وحملوه على معنى: (ومن ظلم لا يحب أيضًا الجهر بالسوء). ينظر الإنصاف: المسألة ٣٥، ٢٦٦/١.

(٢٢٢) احتجوا بقول الله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَىٰ مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴿١٤٧﴾ ﴾ [الصافات: ١٤٧]، وحملوه على معنى: (بل يزيدون)، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا ﴾ [الإنسان: ٢٤] وحملوه على معنى: (وكفورا). ينظر الإنصاف: المسألة ٦٧، ٤٧٨/٢.

(٢٢٣) احتجوا بقول الله تعالى: ﴿ وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا ﴾ [البقرة: ٢٣] حملوه على معنى: (وإذ كنتم...)، وقوله تعالى: ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴾ ٢.

(٢٢٤) مما يعني وقوع التركيب في الماضي؛ نحو: (لو زرتنا لأكرمناك)، فامتنع الإكرام لامتناع الزيارة، وهو ماض.

(٢٢٥) قال ابن مالك:

لو حرف شرط في مضي ويقل إيلاؤها مستقبلا لكن قبل

واستدل بقولهﷺ: ﴿وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافًا خَافُوا عَلَيْهِمْ فَلْيَتَّقُوا اللَّهَ وَلْيَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا﴾ [النساء:٩]. لكن رَدَّه ابنُه بدرُ الدين، فقال: ((وعندي أن (لو) لا يكون لغير الشرط الماضي)). ينظر شرح ابن عقيل ٤٧/٤، وشرح ابن الناظم ٥٠٥

(٢٢٦) ينظر شرح ابن عقيل: ١١/٣-١٤. ومن شواهد وقوعها بعد نفي محض، ونصب المضارع قوله ﷻ: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَهُمْ نَارُ جَهَنَّمَ لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُواْ وَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُم مِّنْ عَذَابِهَا﴾ [فاطر: ٣٦]، ويشمل الطلب سبعة أنماط منه، بخروج الرجاء، وذلك:

- **الأمر**، نحو قول أبي النجم العجلي:
  يا ناقُ **سيري** عَنَقًا فَسِيحَا إلى سليمانَ **فَنَسْتَرِيحَا**
- **النهي**، نحو قوله ﷻ: ﴿كُلُواْ مِن طَيِّبَٰتِ مَا رَزَقْنَٰكُمْ وَلَا تَطْغَوْاْ فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِى﴾ [طه: ٨١].
- **الدعاء**، نحو قول الشاعر:
  رب **وفِّقني فلا أَعْدِلَ** عن سَنَنِ الساعينَ في خيرِ سَنَنْ
- **الاستفهام**، نحو قوله ﷻ: ﴿**فَهَل** لَّنَا مِن شُفَعَآءَ **فَيَشْفَعُواْ** لَنَآ﴾ [الأعراف: ٥٣].
- **العرض**، نحو:
  يا ابنَ الكرامِ **ألا تدنو فتُبْصرَ** ما قد حدَّثوكَ فما راءٍ كمَنْ سَمِعَا
- **التمني**، نحو قوله ﷻ: ﴿**يَٰلَيْتَنِى** كُنتُ مَعَهُمْ **فَأَفُوزَ** فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٧٣].
- **التحضيض** ، كقوله ﷻ: ﴿رَبِّ **لَوْلَآ أَخَّرْتَنِىٓ** إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ **فَأَصَّدَّقَ** وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ [المنافقون: ١٠].

(٢٢٧) الكتاب: ٤٠/٣.

(٢٢٨) يذكر بعضهم أنه خبر أو واجب دون عزو، ولا بيان معنى مستشهدًا على وجه الرفع ببيت، كان ذلك صنيع الفراء في معاني القرآن ٢٢٩/٢-٢٣٠، والطبري في تفسيره ٦٧٦/١٨-٦٧٧، وبعضهم يعزوه للخليل دونما بيان أيضًا، كالزجاج في معاني القرآن ٤٣٦/٣، والنحاس في إعراب القرآن، والزمخشري في الكشاف ١٦٨/٣ مكتفيًا بأنَّ نصب ﴿تصبح﴾ يعطي عكس الغرض، وكذا صنع ابن عطية في المحرر الوجيز.

(٢٢٩) الكتاب ٣٤/٣.

(٢٣٠) يقول ناظر الجيش: ((وكل موضع يدخل فيه الاستفهام على النفي؛ **فنصبه** جائز على هذا المعنى، ولك فيه **الجزم** بالعطف على معنى: ألم تأتنا فلم تحدثنا؟ **والرفع** على الاستفهام وإضمار مبتدإ)). تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لناظر الجيش محب الدين محمد بن يوسف بن أحمد الحلبي المصري، تح. علي محمد فاخر، ط١، دار السلام، القاهرة، ١٤٢٨هـ، ٤٢٠٠/٨.

(٢٣١) يقول الزمخشري: ((تقول لصاحبك: (ألم تَرَ أني أنعمتُ عليك فتشكرَ ُ) إن نصبتَ؛ فأنت نافٍ لشكره شاكٍ تفريطَه فيه، وإن رفعتَه؛ فأنت مثبِت للشكرِ)) الكشاف: ١٦٨/٣.

(٢٣٢) على الوافر، من الخمسين، الكتاب ٣٤/٣، وقيل: للبرج بن مسهر. شرح أبيات سيبويه، يوسف بن السيرافي، تح. د. محمد علي سلطاني، ط١، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٧٦م ١٤٩/٢، واللسان (ف ر ت ج).

(٢٣٣) يقول سيبويه ٣٤/٣: ((وتقول: (ألم تأتنا فتحدثَنا)، إذا لم يكن على الأول. **وإن كان على الأول جزمت**)).

(٢٣٤) جاء في البحر المحيط ٥٣٢/٧: ((**والتقرير بأداة الاستفهام كالنفي المحض في الجواب يثبت ما دخلته الهمزة، وينتفي الجواب**)).

(٢٣٥) جاء في البحر ٥٣١/٧ عن ابن خروف: ((ووقع في الشرقية عوض (أتسمع): (انْتَبِهْ))) يريد في النسخة الشرقية من كتاب سيبويه.
(٢٣٦) وواضح أنه لا يجوز تقدير الجملة الاستئنافية هنا جملة اسمية إلا بتقدير ضمير الشأن والقصة محذوفًا، وهو صنيع أبي البقاء العكبري، وسيرد ما فيه. وينظر كلام الواحدي في البسيط:
(٢٣٧) قال أبو البقاء العكبري في التبيان ٩٤٧: ((والتقدير: (فهي) أَي: (القصة)، و(تصبح): الخبر. ويجوز أن يكون (فتصبح) بمعنى: (أصبحت) وهو **معطوفٌ على (أنزل)، فلا موضع له إذن**)) التبيان: ٩٤٧.
(٢٣٨) البرهان ٣٧٤/٣ .
(٢٣٩) البحر المحيط ٥٣١/٧-٥٣٣.
(٢٤٠) الدر المصون للسمين الحلبي ٢٩٧/٨-٣٠٢.
(٢٤١) معاني القرآن للفراء ٢٢٩/٢-٢٣٠.
(٢٤٢) تفسير الطبري ٦٧٦/١٨-٦٧٧.
(٢٤٣) معاني القرآن للزجاج ٤٣٦/٣.
(٢٤٤) إعراب القرآن للنحاس ٧٤/٣.
(٢٤٥) التحرير والتنوير ١٣١/٤.
(٢٤٦) الكشاف للزمخشري ١٦٨/٣.
(٢٤٧) زاد المسير ٢٤٨/٣.
(٢٤٨) تفسير القرطبي ٩١/١٢-٩٢.
(٢٤٩) ينظر: البحر المحيط: ٦١٣/٤.
(٢٥٠) ينظر البحر المحيط: ٦١٣/٤. وذكر أبو حيان قراءة أخرى نحو هذه القراءة، بكسر الهمزة من **﴿إنها﴾**، لكن بالتاء في **﴿تؤمنون﴾**، وهي رواية أبي بكر عياش بن شعبة عن عاصم، وظاهر الخطاب في ﴿ يُشْعِرُكُمْ ﴾ أنه للكفار، ويبعد أن يكون للمؤمنين، والمعنى: (وما يدريكم أيها الكفار؟ إنَّ الآيات إذا جاءت لا تؤمنون).
(٢٥١) ينظر: الطبري: ٣٩/١٢، ومعاني القرآن للفراء: ٣٤٩/١.
(٢٥٢) الكتاب: ١٦١/١. ويشهد لهذا التوجيه، ولهذه القراءة قراءة عبد الله بن مسعود: **﴿وما يشعركم إذا جاءت لا يؤمنون﴾** ينظر: تفسير القرطبي: ٦٤/٧.
(٢٥٣) ينظر البحر المحيط: ٦١٣/٤. وذكر أبو حيان قراءة أخرى نحو هذه القراءة، بفتح الهمزة من **﴿أنها﴾**، لكن بالتاء في **﴿تؤمنون﴾**، وهي قراءة حمزة، وابن عامر، وظاهر الخطاب في ﴿ يُشْعِرُكُمْ ﴾ أنه للكفار، ويجوز تأويلها على قول الخليل بتضمين (أن) معنى لعل، كما يجوز فيها أيضًا القول بزيادة (لا).
(٢٥٤) الكتاب: ١٦١/١
(٢٥٥) ينظر: معاني القرآن للفراء: ٣٤٩/١، وتفسير الطبري: ٤١/١٢.
(٢٥٦) من الطويل في ديوانه: ١١٤.
(٢٥٧) من الطويل، ينظر: تفسير الطبري: ٤٢/١٢، جمهرة أشعار العرب، أبو زيد محمد بن أبي الخطاب القرشي، تح. علي محمد البجاوي، ط١، نهضة مصر، القاهرة، د.ت. ص١٠٣، واللسان (أ ن ن).
(٢٥٨) من مشطور الرجز، ينظر: تفسير الطبري: ٤٣/١٢، وخزانة الأدب: ٥٠١/٨.

(٢٥٩) قال الفراء: (((لا) في هذا الموضع صِلة، كقوله: ﴿وَحَرَامٌ عَلَىٰ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ [الأنبياء: ٩٥] المعنى: حرامٌ عليهم أن يرجعوا)) معاني القرآن للفراء: ٣٤٩/١.

(٢٦٠) قال الزجاج: ((وجعل (لا) لغوًا .... والذي ذكر أن (لا) لغْو غالط، لأنَّ ما كان لغْوًا لا يكون غير لغو. من قرأ: ﴿إنها إذا جاءت﴾ بكسر (إنَّ) فالإجماع أن (لا) غير لغو، فليس يجوز أن يكون معنى لفظة مرة النفي ومرة الإيجاب)) معاني القرآن للزجاج: ٢٨٣/٢.

(٢٦١) ينظر: البحر المحيط: ٦١٥/٤.

(٢٦٢) المغني:٦١٦- ٦١٧.

(٢٦٣) قراءة الجمهور بجزم ﴿أكن﴾، وقراءة النصب : ﴿**وأكونَ**﴾ عطفًا على لفظ ﴿فَأَصَّدَّقَ﴾ لم ينفرد بها أبو عمرو كما في أمالي ابن الشجري، تح. د. محمود الطناحي، ط١، مكتبة الخانجي، ١٩٩٢م، ٢٨٠/١. فقراءة النصب قرأ بها أيضًا ابن محيصن، والحسن البصري، وسعيد بن جبير، وأبو رجاء، ومجاهد، ومالك بن دينار، وابن أبي إسحاق، والأعمش، وابن مسعود، وسالم مولى أبي حذيفة، وعبد الله بن الحسن العنبري، وعائشة، وابن عباس. ينظر البحر المحيط: ٢٧١/٨، وروح المعاني: ١١٨/٢٨.

(٢٦٤) من الطويل، ديوان زهير، صنعة ثعلب، ط٣، دار الكتب، ٢٠٠٣م، ص٢٨٧، برواية: (ولا سابِقِي شيءٌ)، ولا شاهدَ ثَمَّ. وقيل: لصرمة الأنصاري، ينظر: شرح أبيات سيبويه، ليوسف بن السيرافي: ١٨٨/١.

(٢٦٥) الكتاب ١٠٠/٣-١٠١.

(٢٦٦) بمعنى (هلَّا). مجاز القرآن ٢٥٩/٢، ومعاني الزجاج ١٧٨/٥، وفي القرطبي ٥٠٨/٢٠ قيل: (لا) زائدة، فهو تمنٍّ بـ(لو).

(٢٦٧) سبق في المبحث الرابع بيانُ أنَّ تركيب فاء السببية يحول إلى تركيب شرطي، وهذا من دلائل صرف الفاء للسببية دون العطف.

(٢٦٨) **اشتُرِط لجواز العطف على التوهم صحةُ دخول العامل المتوهَّم، ويَحسن التوهُّمُ عند كثرة دخول هذا العامل**. ينظر: البحر: ٢٧١/٨، والمغني:٦٢٠، والتصريح على التوضيح، لابن هشام، ط١، عيسى الحلبي، القاهرة، د.ت، ٢٤١/٢.

(٢٦٩) قال أبو عبيدة في مجاز القرآن ٢٥٩/٢ بعد حكاية توجيه نصب ﴿أكون﴾ عند أبي عمرو وغيره: ((قال آخرون: يجوز الجزم على غير موالاةٍ ولا شركةِ ﴿وأكون﴾ ولكنه أشركه في الكلام الأول؛ كأنه قال: (هلا أخرتني أكنْ)، **فهذه الفاء شركةٌ في موضع الفاء الأولى**، والفاء الأولى التي في ﴿فَأَصَّدَّقَ﴾ في موضع الجزم)). فقوله: "**شركة**" أي: عطف، وقوله: "**في موضع** الفاء الأولى" أي: على محلها. فهو من **العطف على المحل** عنده.

(٢٧٠) قال الأخفش في معاني القرآن ٦٩: ((قوله: ﴿فَأَصَّدَّقَ﴾ جوابٌ للاستفهام؛ لأنَّ ﴿لَوْلَآ﴾ ههنا بمنزلة (هلا)، وعطف ﴿وَأَكُن﴾ **على موضع** ﴿فَأَصَّدَّقَ﴾؛ **لأنَّ جواب الاستفهام**

إذا لم يكن فيه فاءٌ جُزم)). وكلام الأخفش هنا مُربِك محتمِلٌ للوجهين؛ فأوله تصريح بالعطف على **المحل** أو الموضع، وآخره تلميح بالعطف على **توهم** إسقاط الفاء في قوله: "لأن جواب الاستفهام ...".

(٢٧١) قال الزجاج في معاني القرآن وإعرابه ١٧٨/٥: ((﴿فَأَصَّدَّقَ﴾: جواب ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِىٓ﴾، ومعناه: (هلا أخرتني)، وجزم ﴿وَأَكُن﴾ **على موضع** ﴿فَأَصَّدَّقَ﴾؛ لأنه على معنى : إنْ أخرتني؛ أصدقْ وأكنْ)).

(٢٧٢) قال أبو علي الفارسي: ((من قال: ﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن﴾ عطف **على موضع** قوله: ﴿ فَأَصَّدَّقَ﴾؛ لأن ﴿فَأَصَّدَّقَ﴾ **في موضع فعل مجزوم**، ألا ترى أنك إذا قلت: (أخِّرْني أصدقْ) كان جزمًا بأنه جواب الجزاء، وقد أغنى السؤال عن ذكر الشرط، والتقدير: (أخرني فإنْ تؤخِّرْني أصَّدَّقْ)، **فلما كان الفعل المنتصب بعد الفاء في موضع فعل مجزوم بأنه جزاء الشرط؛ حُمل قوله: ﴿وَأَكُن﴾ عليه**)). الحجة أبو علي الفارسي، تح. عبد العزيز رباح وآخرين. ط١، دار المأمون للتراث،١٩٩٣م، ٢٩٣/٦.

(٢٧٣) قال النحاس في إعراب القرآن٤٣٦/٤: ﴿وَأَكُن﴾ ((عطف **على موضع** الفاء لا على ما بعد الفاء... **لأن العطف على الموضع موجود في كلام العرب كثير**)).

(٢٧٤) قال الزمخشري: ((وقرئ﴿وَأَكُن﴾ **عطفًا على محل** ﴿فَأَصَّدَّقَ﴾ كأنه قيل: إن اخرتني أصدق وأكن)) الكشاف، جار الله الزمخشري(ت٥٣٨هـ)، تح. عادل عبد الموجود، ط١، مكتبة العبيكان، الرياض، ١٩٩٨م، ٥٤٤/٤.

(٢٧٥) قال الأنباري في غريب إعراب القرآن ١١٥/٢: ((﴿وَأَكُن﴾ بالجزم **جزمه عطفًا على موضع** ﴿ فَأَصَّدَّقَ﴾؛ **لأن موضعه الجزم على جواب التمني، وقوى الحمل على الموضع عدم ظهور الإعراب فيه**، فلما لم يظهر؛ جاز أن يجري مجرى المطَّرَح)). وقوله: ((وقوى الحمل على الموضع عدم ظهور الإعراب فيه)) مُلبِسٌ؛ فإن كان يريد عدم ظهور الجزم في ﴿فَأَصَّدَّقَ﴾ فهو صحيح، مع أنهم لم يشترطوا في العطف على المحل خفاءَ إعراب المعطوف عليه، فمن عجب أن يتخذه تقوية هنا! وإلاَّ فإن الإعراب بالنصب ظاهر في ﴿فَأَصَّدَّقَ﴾، وهو بالجزم أظهرُ في ﴿وَأَكُن﴾ ، فهذا أعجب من سابقه!!

(٢٧٦) قال الطبري: ((﴿وَأَكُن﴾ **جزمًا عطفًا بها على تأويل قوله: ﴿فَأَصَّدَّقَ﴾ لو لم تكن فيه الفاء؛ وذلك أنَّ قوله: ﴿فَأَصَّدَّقَ﴾ لو لم تكن فيه الفاء كان جزمًا**)). تفسير الطبري: ٤١٢/٢٣. فقوله: ((لو لم تكن فيه الفاء)) نص في العطف على التوهم.

(٢٧٧) قال ابن عطية: ((﴿وَأَكُن﴾ بالجزم عطفًا على الموضع؛...، **هذا مذهب أبي علي**، فأما ما حكاه سيبويه عن الخليل فهو غير هذا، وهو جزم ﴿أكن﴾ **على توهم الشرط** الذي يدل

عليه التمني، **ولا موضع هنا**؛ لأن الشرط ليس بظاهر، وإنما يعطف على الموضع حيث يظهر الشرط)) المحرر الوجيز: ٣١٥/٥-٣١٦.

(٢٧٨) المغني: ٥٥٣، ٦٢٠ .

(٢٧٩) البحر المحيط: ٢٧١/٨.

(٢٨٠) سبق في المبحث الرابع بيان شرطهم وقوع فاء السببية بعد طلب محض.

(٢٨١) قال ابن هشام في الموضع الأول: ((فالتحقيق أن العطف في الباب من **العطف على المعنى**؛ **لأنَّ المنصوب بعد الفاء في تأويل الاسم، فكيف يكون هو والفاء في محل الجزم؟**)) ثم قال في الثاني: ((**وقال السيرافي والفارسي**: هو **عطف على محل** ﴿فَأَصَّدَّقَ﴾ ... **ويردُّه ما بعد الفاء منصوب بأنْ مضمرة، وأنْ والفعل في تأويل مصدر معطوف على مصدر متوهَّم مما تقدم، فكيف تكون الفاء مع ذلك في موضع الجزم؟**)) مغني اللبيب: ٥٥٣، ٦٢٠.

(٢٨٢) قال الفراء: ((﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ﴾ فنصب، ...، فإن شئت جزمت، **وتجعله كالمردود على موضع الفاء**)) ، إلى أنْ قال: ((﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن﴾ **رددت﴿وَأَكُن﴾ على موضع الفاء لأنها في محل جزم إذ كان الفعل إذا وقع موقعها بغير الفاء جزم.** والنصب على أن ترده على ما بعدها)). فصرح هنا مرتين **بالعطف على الموضع؛ أي المحل.** معاني القرآن: ٨٦/١-٨٧.

(٢٨٣) ظاهر معنى كلام الفراء قوله بالعطف على التوهم حين قال: ((كيف جزم﴿وَأَكُن﴾، وهى مردودة على فعل منصوب؟ فالجواب فى ذلك **أن الفاء لو لم تكن فى ﴿فَأَصَّدَّقَ﴾ كانت مجزومة، فلما رددت ﴿وَأَكُن﴾؛ ردت على تأويل الفعل لو لم تكن فيه الفاء**)) **يريد توهم سقوط الفاء من الفعل، ومن ثم فهو عطف على التوهم، وهو يناقض ما ذهب إليه من قبل!** معاني القرآن: ١٦٠/٣.

(٢٨٤) قال أبو البقاء: ((بالجزم [﴿وَأَكُن﴾] **حملًا على المعنى**، والمعنى: **إنْ أخرتني أكنْ**)) فقوله: ((حملاً على المعنى)) هو العطْف على التوهُّم، لكنَّ التقدير: (إنْ أخرتني أكنْ) بتكرار ظهور العامل (إنْ) وجزْم (أكن) جوابًا للشرط - مُفهِمٌ أنه عطْف على المحل. التبيان: ٢٦٢/٢.

* * *